

بسم الله الرحمن الرحيم



معهد بيت الحكمة  
قسم العلوم السياسية

## السياسات الإسرائيلية وأثرها على مدينة القدس

٢٠١٣ - ٢٠٠٠

### Israeli Policies and there Impact on Jerusalem City

٢٠٠٠-٢٠١٣

إعداد الطالب  
يوسف ناصر الزبون

المشرف  
الاستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
العلوم السياسية  
معهد بيت الحكمة  
جامعة آل البيت  
٢٠١٣

## قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة السياسات الإسرائيلية وأثرها على مدينة القدس " (٢٠٠١-٢٠١٣) " استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٣ / ٧ / ٢٠١٤ م.

### أعضاء لجنة المناقشة :

### التوقيع

.....	مشرفاً رئيساً	الأستاذ الدكتور / محمد عوض الهزايمة
.....	عضوا	الأستاذ الدكتور / جمال الشلبي
.....	عضوا	الدكتور علي عواد الشرعة

## الإهداء

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف ،  
وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا  
أن نهدي عملنا المتواضع :

الى من علمني العطاء دون انتظار (أبي،أمي).

الى صاحبة القلب الطيب رقيقة دربي والروح التي سكنت روحي (زوجتي).

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي (أولادي).

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة (أساتذتي).

الى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم (أصدقائي).

## الشكر والتقدير

اشكر الله ، وكل من ساعدني في كتابة هذه الرسالة ، وفي مقدمتهم الدكتور محمد المقداد القائم بأعمال بيت الحكمة سابقا والدكتور هاني اخو رشيدة والدكتور صايل السرحان والدكتور عاهد المشاقبة والدكتور علي الشرعة والدكتور عبد السلام الخوالدة والدكتور أمين العزام والدكتور عادل القاضي والدكتور فاروق الشناق، لما قدموه لي من علم وتوصية وإرشاد ، كما لا يفوتني تقديم الشكر وبالغ التقدير الى الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة ، الذي أعطاني من وقته الكثير وتعلمت على يديه كيف يكتب الفرد بحثا، فذلل لي الصعاب وقادني الى السبيل الذي به أتممت رسالتي.

جزاهم خيراً وأسبغ عليهم الصحة والعافية

انه سميع مجيب

الباحث

## فهرس المحتويات

### Contents

ط	المخلص باللغة العربية	.....
ي	Abstract in Arabic	.....
١	السياسات الإسرائيلية وأثرها على مدينة القدس ٢٠٠٠ - ٢٠١٣	.....
١	مقدمة:	.....
٢	أولاً: أهمية البحث: يمكن الإشارة إلى أهميتين وهما:	.....
٢	أ. الأهمية العلمية: (النظرية)	.....
٢	ب- الأهمية العملية:	.....
٢	ثانياً: أهداف البحث:	.....
٢	ثالثاً: مشكلة البحث وأسئلته:	.....
٣	رابعاً: فرضية الدراسة :	.....
٣	خامساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية:	.....
٥	مصطلحات البحث:	.....
٥	سادساً: منهجية البحث:	.....
٥	١. المنهج التحليلي النظري:	.....
٥	أ. أصحاب المنهج ( رواده ) ومفهومه:	.....
٥	ب. مقومات هذا المنهج وركائزه:	.....
٦	ج. كيفية توظيف المنهج:	.....
٦	٢. منهج صنع القرار:	.....
٦	أ. رواد المنهج ومفهومه:	.....
٦	ب. مقومات وركائز المنهج:	.....
٧	سابعاً : حدود البحث:	.....
٧	ثامناً : الإطار النظري والدراسات السابقة:	.....
١٤	فصل تمهيدي: القدس في التوجهات الشعبية والحزبية اليهودية	.....
١٥	أولاً: القدس في التوجهات الشعبية اليهودية:	.....
١٧	ثانياً: القدس في التوجهات الحزبية اليهودية:	.....
٢١	الفصل الأول :شارون وإستنهاض الإجراءات التهودية	.....
٢١	(٢٠٠١-٢٠٠٥)	.....
٢٢	المبحث الأول: القدس في التوجهات السياسية لحكومة شارون	.....
٢٣	المطلب الأول: القدس في التوجهات السياسية لشارون	.....
٢٤	أولاً: القدس في الفكر الشاروني:	.....
٢٨	ثانياً: القدس: الزيارة والانتفاضة:	.....
٣٣	المطلب الثاني: الحرم القدسي والحكومة الشارونية	.....
٣٤	أولاً: الحرم القدسي والاعتداءات غير الرسمية:	.....
٣٧	ثانياً: المؤازرة الحكومية للاعتداءات غير الرسمية:	.....
٤١	المبحث الثاني : القدس في السياسة الإجرائية لحكومة شارون()	.....
٤٢	المطلب الأول: القدس والإجراءات التهودية	.....
٤٣	أولاً: القدس وتغيير معالم المدينة:	.....
٤٦	ثانياً: القدس وهدم المباني العربية	.....

٥٠	المطلب الثاني : القدس والإجراءات الاستيطانية
٥١	أولاً: القدس وبناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية:
٥٥	ثانياً: القدس وجدار الفصل العنصري:
٥٨	الفصل الثاني: أيهود اولمرت واللاشرعية اليهودية
٥٩	المبحث الأول: القدس في التوجهات السياسية لحكومة اولمرت
٦٠	المطلب الأول : القدس وتوجهات اولمرت السياسية
٦١	أولاً: القدس توجهات اولمرت الشخصية:
٦٤	ثانياً: القدس في توجهات اولمرت الحكومية:
٧٢	المطلب الثاني: الحرم القدسي وحكومة اولمرت
٧٣	أولاً: الحرم القدسي والاعتداءات غير الرسمية:
٧٤	ثانياً: المؤازرة الحكومية للاعتداءات غير الرسمية:
٧٧	المبحث الثاني: القدس في السياسة الإجرائية لحكومة اولمرت
٧٨	المطلب الأول: القدس والإجراءات التهودية
٧٩	أولاً: القدس وتغيير معالم المدينة:
٨٣	ثانياً: القدس والسير نحو الأسرلة:
٩٤	المطلب الثاني: القدس والإجراءات الاستيطانية
٩٥	أولاً: القدس والمستوطنات والبؤر الاستيطانية
٩٨	.....
١٠٤	ثانياً: القدس ومصادرة الأراضي للأغراض الاستيطانية
١٠٧	الفصل الثالث : بنيامين نتنياهو ومحو الهوية العربية
١٠٧	(٢٠٠٩ - ٢٠١٣م)
١٠٨	المبحث الأول: القدس في التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو
١٠٩	المطلب الأول: القدس في التوجه الشخصي والحكومي لنتنياهو
١١٠	أولاً: القدس والفكر السياسي لنتنياهو:
١١٤	ثانياً: القدس والسياسة الحكومية في عهد نتنياهو:
١١٩	المطلب الثاني: الحرم القدسي وحكومة نتنياهو
١٢٠	أولاً: الحرم القدسي والاعتداءات غير الرسمية
١٢٤	ثانياً: المؤازرة الحكومية للاعتداءات غير الرسمية:
١٣٢	المبحث الثاني: القدس في السياسة الإجرائية لحكومة نتنياهو
١٣٣	المطلب الأول : القدس والإجراءات التهودية
١٣٤	أولاً: القدس وتغيير معالم المدينة:
١٣٦	ثانياً: القدس والسير نحو الاسرلة:
١٤٣	المطلب الثاني : القدس والإجراءات الاستيطانية
١٤٤	أولاً: القدس والمستوطنات والبؤر الاستيطانية:
١٥١	ثانياً: القدس ومصادرة الأراضي للأغراض الاستيطانية:
١٥٣	الخاتمة
١٥٦	الملحق رقم (١):
١٥٨	المراجع والمصادر
١٥٨	المراجع العربية:
١٦١	المصادر الثانوية:
١٦٣	دوريات عربية:
١٦٥	الندوات:
١٦٥	المؤتمرات:

١٦٦	الكتب المترجمة:
١٦٦	الصحف:
١٧١	المراجع الاجنبية:

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
١٩	مواقف الأحزاب الإسرائيلية وبرامجها بالنسبة للقدس	١
٣٢	التوزيع النسبي للعاملين في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي (٢٠٠١-٢٠٠٥).	٢
٣٢	معدل البطالة في محافظة القدس حسب الفئات العمرية (٢٠٠١-٢٠٠٥)	٣
٤٦	أسماء أبواب القدس التاريخية والأسماء العبرية بعد التهويد	٤
٤٩	المساكن المستولى عليها من الإسرائيليين في محافظة القدس (٢٠٠٠-٢٠٠٥)	٥

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
٤٩	عدد المباني العربية التي هدمتها إسرائيل في القدس (١٩٩٢-٢٠١١)	١

## قائمة الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
٩٩	الأحياء الفلسطينية داخل مدينة القدس القديمة وفي محيطها- (٢٠٠٨)	١

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
١٥٧	القرارات الصادرة بحق المؤسسات الفلسطينية في القدس (٢٠٠٠-٢٠١٣).	١



**الملخص باللغة العربية**  
**السياسات الإسرائيلية وأثرها على مدينة القدس**

٢٠١٣-٢٠٠٠

**معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية**  
**جامعة ال البيت**

**الباحث : يوسف ناصر الزبون**

**المشرف : أ.د محمد عوض الهزايمة**

هدفت الدراسة التعرف على السياسات الإسرائيلية وأثرها على مدينة القدس خلال الفترة الواقعة بين الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٣)م، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أن هناك علاقة ارتباطية بين السياسات الإسرائيلية والآثار التي تصار إلى تهويد المدينة المقدسة، كما أن مشكلة الدراسة تكمن في مدى ما تتركه السياسات الإسرائيلية من آثار هادفة إلى التهويد الخالص للمدينة، وتدور حول سؤال محوري مفاده: ما السياسات الإسرائيلية وتأثيراتها على مدينة القدس، وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على سؤالها المحوري فقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة إلى منهج صنع القرار، هذا وقد أفضت الدراسة إلى صحة الفرضية والإجابة على سؤالها المحوري.

لقد اوصلتنا الدراسة إلى عدة استنتاجات استوجبت هي الأخرى عدة توصيات، وأهم الاستنتاجات هي: ان القدس مدينة عربية بناها العرب اليبوسيون واسموها "اورسالم" او "اورشليم"، وان القدس تحتل مكانة هامة في عقيدة المسلمين ذُكرت بآيات من القرآن الكريم وأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، كما أن اليهود اتخذوا منها مركزاً عقائدياً بنوا عليها إستراتيجيتهم العملية لاستقطاب اليهود من كل مكان، وان الحكومات اليهودية تعمل جاهدة على أسرلة المدينة بالكامل أرضاً وسكاناً، وأما التوصيات فأهمها: الضغط على دولة اليهود في المحافل الدولية للكف عن إجراءات تهويد المدينة، العمل على توعية الرأي العام العالمي بالإجراءات التهويدية التعسفية للمدينة المقدسة، دعم المقدسين للثبات في المدينة وعدم النزوح عنها.

الكلمات الدالة هي: السياسات، إسرائيل، الآثار، مدينة القدس

**Abstract in Arabic**  
**Israeli policies and their impact on the city of Jerusalem**  
**House of Wisdom Institute of Political Science**  
**Al-albays University**

Alzbon Researcher: Yusef Nasser  
Supervisor: Dr. Mohamed Awad Ahazzaama

The study aimed to identify the Israeli policies and their impact on the city of Jerusalem during the period between the years (٢٠٠٠-٢٠١٣) , this study based on a main assumption that there is a correlation between Israeli policies and the effects that leads to Judaize the holy city, and the problem of the study lies in what the Israeli political effects aimed to the pure Judaization of the city, and it revolves around the question: what are the Israeli policies and their impact on Jerusalem city, and to validate the hypothesis and to answer about its main question analytical descriptive method has been used in addition to the decision-making approach, the study has led to the hypothesis and to answer about its pivotal question.

the study led us to several conclusions necessitated other several recommendations, the most important conclusions are: that Jerusalem is an Arab city built by Arab Jebusites and named "Aursalm" or "Jerusalem," and that Jerusalem occupies an important place in the doctrine of Muslims mentioned verses from the holy Quran and sayings of the Prophet peace upon him, and that the Jews have taken it an ideological center built upon their strategies process to attract Jews from all over the places, and that the jewish governments worked hard to Israelization the entire city land and resident, and the most important recommendations: pressure on the Jewish state in international forums to stop the action of Judaizing the city, working on raise global public awareness of the arbitrary actions Judaization of the holy city, to support Jerusalem for the stability in the city and not to flee from it.

Keywords are: policies, Israel, archeology, the city of Jerusalem

## السياسات الإسرائيلية وأثرها على مدينة القدس

٢٠٠٠ - ٢٠١٣

### مقدمة:

إن موضوع قضية القدس شائك وذلك لان جميع الأطراف من مسلمين ومسيحيين ويهود تسعى للسيطرة على المدينة المقدسة وإدخالها تحت حماها بسبب مكانتها الدينية، ولقد دخلت مدينة القدس تحت ظل رايات كثيرة فمنذ قديم الزمان فكانت يوما تحت يد النصارى، ثم دخلت تحت راية الإسلام بقيادة الخليفة عمر بن الخطاب وأعطى النصارى أمانا على مقدساتهم وعلى أرواحهم ثم دخلها الصليبيون وحررت بعد معركة حطين عام (١١٨٧م) (محمد صالح، ١٩٨٧: ١٩)، بعد ذلك دارت الدوائر فدخلت مدينة القدس في عهدة المماليك وأضافوا فيها ما أضافوا وبقيت كذلك فترة طويلة من الزمن تمتد منذ عام (١٢٥٠-١٥١٧) فأكثرُوا فيها ببناء المساجد والقباب والأسبلة (العابدي، ١٩٥٦: ٢١-٣٢)، ثم دخلت على أثر معركة مرج دابق عام ١٥١٦م بعد انتصار السلطان سليم الأول على المماليك في هذا العام والذي أنهى به سلطة المماليك على المدينة المقدسة وأخذت تخيم على المدينة ظلال الخلافة العثمانية (عماد، مصطفى، ١٩٧٨: ٤٣)، لقد أخذت المدينة بالتطور فأقيمت فيها المنشآت العديدة ورممت المقدسات وثم عمارة سور القدس والقلعة والأسبلة الواقعة بها وقبة الصخرة وأعيد تبليطها وكذلك تمت صيانة كامل الحرم وأنشئ مسجداً فوق جبل الزيتون (نجم، ١٩٨٤: ٣٨)، ولما كانت القدس محط أنظار الكثير من أتباع الديانات السماوية التفتت الصهيونية العالمية لهذه المدينة المقدسة وأخذت الأطماع اليهودية تحوم حول فلسطين لإقامة ما يسمى بالوطن القومي اليهودي فعهدت إلى بريطانيا والتي جعلت منها الدولة التي تسعى في تحقيق أهدافها وقد استطاعت ان تنتزع منها الوعد المعروف بوعد بلفور والذي صدر في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧، والمتضمن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين(\*)، وقد تحقق لها ذلك بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ وأخذت هذه الدولة تعمل ما شاءت وفق عقيدتها ووفق سياساتها وصولاً الى مدينة خالية من السكان العرب بالإضافة الى استحوادهم على القدس حيث ترنوا أعينهم الى إقامة ما يسمى بالهيكل (بيت الرب) ليكتمل لديهم المخطط النهائي لجعل مدينة القدس مدينة غريبة عن أهلها بواسطة التهويد أي يهودية في الشكل والمضمون وقد استغلت ضعف العرب وانشغالهم بمشاكلهم الداخلية والجانبية فيما بينهم فأخذت تصوغ وفق هواءها ما يتفق مع مطالبها.

(\*) صدر هذا الوعد عن وزير خارجية بريطانيا إلى الزعيم الصهيوني اللورد روتشيلد قال فيه: " يسرني جدا أن ابعث إليكم باسم الملك التصريح التالي الذي يرم عن العطف على الأماني اليهودية الصهيونية ، والذي رفع إلى الوزارة ووافقت عليه : (إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وسوف تبذل أقصى جهودها لتسهيل تحقيق هذه الغاية" (الهزيمة، ٢٠٠٠: ٣٨).

**أولاً: أهمية البحث:** يمكن الإشارة إلى أهميتين وهما:

### أ. الأهمية العلمية: (النظرية).

تكمن أهمية البحث في كونه يفيد صانعو القرار السياسي العربي والأكاديميون والباحثون في فهم حقيقة السياسات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، وتبرز أيضاً أهمية البحث في بيان ما تتمتع به المدينة المقدسة عن بقية مدن العالم بمكانتها الروحية والتاريخية والحضارية، ولما تجمعها من آثار وتراث وذكريات الديانات السماوية الثلاث، الإسلامية والمسيحية واليهودية، وما بعثته في العالم اجمع من القيم الخيرة والمثل الرفيعة، ولقد استأثرت المدينة بأهمية كبيرة عبر التاريخ وعلى اتساع الكرة الأرضية، مما يجعل دراسة هذه القضية تحتل أهمية بارزة تستحق المزيد من البحث والإيضاح وخصوصاً لدى الأكاديميون والباحثون، لبيان كل صغيرة وكبيرة تحيط بالمدينة المقدسة، كما أن الوقت قد حان ليقف العرب والمسلمون على أبعاد المخططات الصهيونية التي من شأنها إقامة مشروع الدولة الصهيونية الكبرى على الأرض العربية تكون فيها مدينة القدس عاصمة ملكهم الجديد.

**ب- الأهمية العملية:** تتبع الأهمية العملية في دراستنا نحو القدس من معرفة كل ما يحيط بها من أخطار واتخاذ خطوات عملية محسوبة هادفة إلى وضع حد للانتهاكات الصهيونية تجاه مدينة القدس الرامية إلى تهويد المدينة وتغييب طابعها العربي الإسلامي، بالإضافة إلى وضع مخططات عربية إسلامية لإبقاء وجه المدينة العربي الإسلامي والحضاري معاً، وإخراج المدينة من طابعها القومي لتدخل بالطابع الإسلامي لكون ذلك يؤدي إلى حشد طاقات المسلمين أينما كانوا لتخليص المدينة من القبضة الصهيونية المحتلة .

### ثانياً : أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

١. إبراز التوجهات الشعبوية والحزبية اليهودية تجاه مدينة القدس.
٢. إبراز التوجهات السياسية للحكومات الاسرائيلية تجاه المدينة المقدسة.
٣. التعرف على السياسات الإجرائية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية في مدينة القدس سواء كانت إستيطانية أم تهويدية.

**ثالثا: مشكلة البحث وأسئلته:** تكمن مشكلة البحث في مدى ما تتركه السياسات الإسرائيلية من آثار على المدينة المقدسة – القدس – وتتمحور هذه المشكلة حول سؤال رئيسي محوري مفاده: ما الآثار الناجمة عن السياسات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس؟

ويتفرع من هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية مدينة القدس بالنسبة لأتباع الديانات الثلاث حتى يكون الصراع محتدم عليها بهذا الصورة التي تشهدها اليوم؟
- ما أبرز التوجهات السياسية الإسرائيلية وجوانبها المختلفة تجاه المدينة المقدسة؟
- ما السياسات الإجرائية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة؟
- ما الآثار التي تتركها السياسات الإسرائيلية على مدينة القدس؟

**رابعا: فرضية الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية هي:

أن هناك علاقة ارتباطية بين السياسات الإسرائيلية والآثار الناجمة فكلما كانت السياسات الإسرائيلية اشد ضراوة كانت الآثار الناجمة عن ذلك أقوى وأشد، والى جانب هذه الفرضية هناك فرضية فرعية ذات علاقة ارتباطية ذات بعد زمني قائم على مقولة مفادها: "كلما طالت فترة الاحتلال للمدينة كانت المدينة اقرب للتهويد بسبب السياسات الإسرائيلية التي لا ترى بالمدينة إلا مدينة يهودية خالصة".

**خامسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية:** يبرز في المستقل: المتغيران الرئيسيان التاليان:

١. المتغير المستقل: ويتمثل في السياسات الإسرائيلية.

٢. المتغير التابع: ويتمثل في مدينة القدس.

وسنشرح بتعريف مفهوم هذين المتغيرين اسما وإجراءياً:

١. السياسات الإسرائيلية:

أ. التعريف الاسمي (الإصطلاحى):

"هي الإجراءات والطرق المؤدية لاتخاذ قرارات من اجل المجموعات والمجتمعات البشرية مع أن هذا المفهوم يرتبط بسياسات الدول و أمور الحكومات فان كلمة سياسة قد تستخدم أيضا للدلالة على تيسير أمور أي جماعة وقيادتها".

ب. التعريف الإجرائي

هناك مؤشرات تتعلق بمدينة القدس حددت بما يلي:

(١) تدني نسبة التأييد العالمي للسياسات الإسرائيلية في مدينة القدس.

(٢) إرتفاع في نسبة التواجد اليهودي مقابل إنحسار الوجود العربي في مدينة

القدس.

٢. مدينة القدس:

أ. التعريف الاسمي (الإصطلاحي):

قدس: التقديس: تنزيه الله عز وجل. وفي التهذيب: "القدس تنزيه الله تعالى وهو المتقدس القدوس المقدس"، ويقال: "القدوس فعول من القدس وهو الطهارة"، وكان سيبويه يقول: سبوح و قدوس، بفتح أوائلهما ، قال اللحياني: المجتمع عليه في سبوح و قدوس الضم، قال: وإن فتحته جاز، قال: ولا أدري كيف ذلك ، قال ثعلب: كل اسم على فعول فهو مفتوح الأول، مثل سفود وكلوب وسمور وتنور، إلا السبوح، والقدوس فإن الضم فيهما الأكثر، وقد يفتحان، وكذلك الذروح بالضم، وقد يفتح، قال الأزهرى: لم يجئ في صفات الله تعالى غير القدوس وهو الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص، وفعول بالضم من أبنية المبالغة، وقد تفتح القاف وليس بالكثير، وفي حديث بلال بن الحرث: أنه أقطعه حيث يصلح للزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم، هو بضم القاف وسكون الدال جبل معروف، وقيل: هو الموضع المرتفع الذي يصلح للزراعة (ابن منظور، ٢٠٠٣: مادة قدس).

التعريف الإجرائي:

يمكن تحديد المؤشرات التالية لهذا المفهوم :

(١) الجانب الديني لمدينة القدس ومدى ارتباطها بالديانات الثلاث اليهودية

والمسيحية والإسلامية.

(٢) الجانب التاريخي لمدينة القدس وما يتعلق بهذا الجانب من نشأة المدينة والأقوام

الني أسستها وأقامت فيها.

(٣) حقيقة التصور السياسي الصهيوني بشأن مدينة القدس .

(٤) ردود الفعل العربية المترتبة على الإجراءات الصهيونية التهودية .

(٥) تأثير الموقف الدولي اتجاه السياسات الإسرائيلية على مدينة القدس.

## مصطلحات البحث:

- أ. البلدة القديمة: هي القدس الكلية، التي تحيطها الأسوار، وتبلغ مساحتها ٩٠١ كم<sup>2</sup> ويقع الحرم القدسي الشريف في الركن الجنوبي الشرقي منه (الجهاز المركزي الفلسطيني، ٢٠١١: ٢٥).
- ب. شرقي القدس: وتعرف أيضا بـ "القدس الشرقية": وتضم البلدة القديمة والأحياء التي بناها المسلمون في العهد العثماني خارج سورها مثل أحياء الشيخ جراح، باب العمود، باب الساهرة، سلوان، الثوري، شعفاط، الطور، العيسوية، بيت حنينا، صور باهر وبيت صفا. وتبلغ مساحتها الحالية نحو ٧٠ كم<sup>2</sup>، أي ما يوازي ٢٠.٣% من مساحة محافظة القدس الكلية، والتي تبلغ مساحتها ٣٤٥ كم<sup>2</sup> (التوفكي، ٢٠١١: ٣٧).

## سادساً: منهجية البحث:

إستناداً للموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها والفروض التي ينوي إختبارها فان الأنسب إستخدام منهج التحليلي النظامي في إطار النظام الداخلي اليهودي ومنهج صنع القرار وذلك من خلال اعتماد الدراسة في جمع المعلومات والبيانات على مصدرين هما:

– المصدر الأول: تمثلت بالأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت السياسات الإسرائيلية وأثرها على مدينة القدس.

– المصدر الثاني: سيتم الاعتماد على المراجع والمصادر التي اهتمت بهذا الموضوع او بمثله ومن ثم يتم تحليل ما توصلنا اليه من خلال البحث من نتائج.

وفيما يلي التعريف وبشكل موجز لمنهجي التحليل النظامي وصنع القرار، وهما المنهجان اللذان سيتم الاعتماد عليهما.

### ١. المنهج التحليلي النظامي:

أ. أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

أسهم كل من "ديفيد استون" في إيجاد هذا المنهج وتطويره.

يقوم مفهوم هذا المنهج في العلاقات الدولية على انه:

أي دولة عندما تريد أن تدير الدولة ككل فإنها تعيش مع نظام سياسي له بيئتان بيئة داخلية وبيئة خارجية.

ب. مقومات هذا المنهج وركائزه:

يهتم هذا المنهج بدراسة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لأي نظام سياسي تتمثل في

مدخلات وهي عبارة عن احتياجات ومطالب ورغبات وهناك حكومة ومؤسسات شبه رسمية

مثل الأحزاب والبرلمان والرأي العام، وبعد ذلك هناك مخرجات وهي عبارة عن قرارات وتغذية راجعة وهناك بيئة خارجية قد تكون سلبية أو ايجابية، والنظام السياسي يعرض المشاكل على البيئة الخارجية .

ج. كيفية توظيف المنهج :

نظراً لمشكلة الدراسة وأسألتها فإن هذا المنهج يساعد في انجاز مواضيع الدراسة بناءً على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة والتي تساعد في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاته مع بعضها البعض ومعرفة مدى أهميتها خلال فترة الدراسة.

٢. منهج صنع القرار:

ا. رؤاد المنهج ومفهومه:

أسهم كل من "إجراهام السن" و "ريتشارد سنايدر" في إيجاد هذا المنهج وتطويره

يقوم مفهوم هذا المنهج في العلاقات الدولية على انه:

"العملية التشخيصية للمنهج: تقوم على دراسة شاملة لبيئة صانع القرار (سياسة داخلية، سياسة خارجية، طبقة صانع القرار نفسه) ومن خلالها يستطيع جمع البيانات ويحلل المتغيرات ويقيسها ويصنع الإستراتيجيات".

ب. مقومات وركائز المنهج:

صانع القرار يدرس ما يلي :

(١) البيئة الداخلية (داخل النظام السياسي) وتمثل العنصر المعنوي والعنصر المادي حيث يمثل العنصر المعنوي(الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، السياسة الداخلية، الأمن والاستقرار، طبيعة النظام السياسي) ويمثل العنصر المادي (الموقع الجغرافي، العامل السكاني، الموارد الأولية، العامل الاقتصادي، العامل التكنولوجي، العامل العسكري، صانع القرار نفسه).

(٢) البيئة الخارجية ( داخل النظام الدولي ) ويمثل نفس العناصر التي ذكرت في البيئة الداخلية.

(٣) البيئة السلوكية لصانع القرار .

– عند ذلك يتجمع لديه بيانات ومعطيات يقوم من خلالها بتحليل المتغيرات ويصنع البيانات ودراسة الاستراتيجيات ويختار من البدائل الممكنة وفي النهاية يقوم باختيار القرار .



– صنع القرار يرتبط دائماً بالأزمة الدولية الواقعية كبحث عنصر التحليل مع الدول ومن يتخذ القرار يضع القرار وهناك طرف يضع القرار وطرف آخر يتخذ القرار في دول المؤسسات .

**سابعاً : حدود البحث:** لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للبحث ما بين عامي (٢٠٠٠) و (٢٠١٣)، أما مبررات اختيار عام (٢٠٠٠) كبداية للفترة الزمنية للبحث فلان هذا العام شهد الانتفاضة الفلسطينية الثانية أو انتفاضة القدس في ٢٨/٩/٢٠٠٠ حيث تميزت هذه الانتفاضة مقارنة بسابقاتها بكثرة المواجهات المسلحة وتصاعد وتيرة الأعمال العسكرية بين المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي راح ضحيتها (٤٤١٢) شهيد فلسطيني و(٤٨٣٢٢) جريح أما خسائر الجيش الإسرائيلي تعدادها (٣٣٤) قتيل ومن المستوطنين (٧٣٥) قتيل ليصبح مجموع القتلى والجرحى الإسرائيليين (١٠٦٩) قتيل و(٤٥٠٠) جريح وعطب (٥٠) دبابة من نوع ميركافا وتدمير عدد من الجيبيات العسكرية والمدربات الإسرائيلية(علي، ٢٠٠٢: ٣٥)، ومرت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلالها بعدة اجتياحات إسرائيلية منها عملية الدرع الواقي وأمطار الصيف والرصاص المصبوب وكانت شرارة اندلاعها دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون الى باحة المسجد الأقصى برفقة حراسه والبالغ عددهم (٣٠٠٠) جندي الأمر الذي دفع جموع المصلين الى التجمهر ومحاولة التصدي له، فكان من نتائجها اندلاع أول أعمال عنف في هذه الانتفاضة، أما اختيار العام (٢٠١٣) كنهاية للفترة الزمنية للبحث ، فلان هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات التي تمكن من انجازه وتحليله معتمدين على المصادر والمراجع التي بين أيدينا في حين ما بعد هذا التاريخ يصبح الأمر مرهوناً بالتنبؤ.

### **ثامناً : الإطار النظري والدراسات السابقة:**

لم يعرف العرب في تاريخهم محنة اشد ضراوة من محنة القدس ،فقد أثارت مشاعر الأدياء والشعراء في مختلف بلاد العروبة والإسلام على مر الأيام ، فخلفوا لنا تراثاً أدبياً ضخماً في أحداثه، يتسم في معظمه في صدق القول، وحرارة الأداء، وروعة التصوير، وليس هذا غريباً لما تتمتع به زهرة المدائن وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ،ملتقى الأنبياء، وبوابة الأرض الى السماء، (السلطان، ١٩٩٥: ٣٧)، من هنا يعد البحث في الصراع العربي – الصهيوني من الأمور المهمة، لأن نجاح الصهيونية العالمية في تحقيق أطماعها في قلب العالم العربي لم يكن من محض الصدفة، وإنما جاء نتيجة أمرين مهمين هما: التخطيط المدروس، ونشاط الصهيونية العالمية في استقطاب الدعم الاستعماري غير المحدود، في ظل غياب الوعي العربي وجهله بتلك المخططات، لقد استأثرت المدينة بأهمية كبيرة عبر التاريخ وعلى اتساع الكرة الأرضية، كان أثرها يندر مثيله في مجده تلقائياً لخدمة مراحل الصراع الزمنية ، مما يجعل دراسة هذه القضية تحتل أهمية بارزة تستحق المزيد من

البحث والإيضاح، وخصوصاً أن الوقت قد حان ليقف العرب والمسلمون على أبعاد المخططات الصهيونية التي من شأنها إقامة مشروع الدولة الصهيونية الكبرى على الأرض العربية تكون فيها مدينة القدس عاصمة ملكهم الجديد، تتمتع المدينة بوضع خاص لأنها تجسد المكان المقدس بالنسبة للأديان السماوية الثلاث ( اليهودية والمسيحية والإسلامية )، ولكن اليهود يرون فيها مدينتهم التي لا يشاركون فيها أحد، حيث يعبر عن ذلك (مندل سلبير ) الذي حدد هدف الصهيونية بقوله "تسألوني عن رغبتني، فأجيبكم أن رغبتني هي أورشليم، وتسألوني عن رغبتني فأجيبكم أن رغبتني هي الهيكل، هي كل ما فقدناه هي كل ما صبونا إليه، هي كل ما حاربنا من أجله، هي بلادنا الجميلة معتقدنا القدس"، ولعل هذه المكانة والأهمية كانت سببا في تعرضها لكثير من الحروب والغزوات، فسالت من حولها الدماء، وعقدت من أجلها المؤتمرات منذ القدم، وما زالت القدس القضية الروحية الأولى لاتباع الديانات اليهودية، المسيحية والإسلامية ( جراد، ١٩٨٨ : ١٥٤ ).

مما سبق نجد أن هذه المدينة شكلت نقطة صراع مستمر، لكونها أرض الديانات، وقلب الحضارات الإنسانية، وهدفاً لتكالب الغزاة ومجالاً حيويًا لطموح الإمبراطوريات والعهود السابقة وكانت ممر القوى التي كافحت للسيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية (الهزايمة، ٢٠٠٠ : ٩).

مرت هذه المدينة في عدة أدوار تاريخية قبل الفتح الإسلامي، لكل دور بصماته الحضارية الخاصة به في أبنائها، فأعتبر كمخطوط في سجلها الحضاري، لذلك نرى انه لا علاقة لليهود بمدينة القدس وهم دخلاء عليها، ولا شك في ذلك وأن اليهود أنفسهم يشعرون بهذه الغربة عن المدينة، وتصف لنا التوراة شعورهم بقصة طريفة حيث أن رجلا إسرائيليا وزوجته وخادمتهم كانوا مسافرين ذات يوم ، فأدركهم الليل وفيما هم عند بيوى والنهار قد انحدر فقال الغلام لسيدة: تعال نميل الى مدينة اليبوسيين هذه ونبيت فيها ، فقال له سيده لا نميل الى مدينة غريبة ، حيث ليس أحد من بني إسرائيل هنا(سفر القضاة ١٩ : ١١-١٣).

ان دولة الكيان الصهيوني بعد احتلالها لمدينة القدس عام ١٩٦٧م مضت منذ اليوم الأول للاحتلال إلى تغيير وجه المدينة المقدسة، فأخذت تعمل ليلا نهار من اجل استبدال وجهها العربي الإسلامي إلى وجه آخر ألا وهو تهويد المدينة المقدسة، فأخذت دولة الكيان الصهيوني بعمليات الحفريات من اجل أن تجد لها سندا تاريخيا يثبت أحقيتها في الاحتلال، أو ما يثبت كدليل على أن الهيكل الذي يطمحون بإقامته كان هناك موجود، وفشلت تلك المحاولات، ثم اتبعت سياسة الحفريات تلك بسياسة هادفة إلى التمكن من المدينة وذلك بعمليات التضييق على السكان العرب لتقليل أعدادهم طمعا في الزيادة العددية اليهودية في المدينة، كما إن الإجراءات الصهيونية في المدينة أدت إلى انتفاضات شعبية كثيرة ذهبت بالأرواح وعكرت تلك الإجراءات صفو المدينة ولا زالت الإجراءات

الصهيونية على قدم وساق بين فعل يهودي ولا فعل عربي، وان بقيت الحالة على ما هي عليه الان سيكون المخطط اليهودي في القدس نافذاً (نجم، ٢٠٠٩: ٩٢).

إن ما اعتمدت عليه دولة الكيان الصهيوني في فلسطين لإثبات حقوقها في القدس بعامة والحرم الشريف بخاصة كان يستند الى ابعاد دينية خالصة، لقد افحمت التوراة والمثناة والجمارا وهي كتب يعتقد اليهود بصحتها، كما اعتمدت على تزوير للتاريخ بالاكراه لاثبات مثل هذه الاحقية، الا إن ما قامت به من حفريات اثبتت تكذيب التاريخ لما ذهب اليه، فالتاريخ قال قولته في كل عملية حفر، تلك المقولة قائمة على إن كل ما في المكان عربي خالص.

### الدراسات السابقة:

أمكن الإطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

- **دراسة كنعان (٢٠١١) والموسومة بـ: القدس والهاشميون، والتي استهدفت إبراز الرؤية الهاشمية للقدس، وبيان سياسة المملكة الأردنية الهاشمية تجاه القدس بدءاً من البعد الديني وانتهاءً بالمجال السياسي والدبلوماسي، وقامت على فرضية مفادها: القدس بالنسبة للهاشميين ليست مجرد مدينة كسائر المدن أو عاصمة كسائر العواصم إنما هي للأردن وقيادته الهاشمية قضية مركزية، قضية وطن وأمة بإطارها العربي والإسلامي، هذا وقد استخدم المنهج التاريخي والتحليلي لتحقيق اهداف الدراسة والتأكد من فرضيتها، وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن قضية القدس تبقى مسألة مصيرية في حياة أهل فلسطين والعرب والمسلمين، ولا يمكن التنازل عنها أو التفريط بها أو بأي جزء منها او لقداستها الدينية، وأن القدس لم تدم إلا لسكانها، فكم من يد غازية استلبتها، ولكن سرعان ما يسترد سكانها وحدثهم أولاً ثم يستردون القدس ويعيدون إليها عروبتها، كما أن القدس تدعو العالمين العربي والإسلامي للتضامن وتوحيد الكلمة ونبذ الخلافات، وأما أهم التوصيات: فقد جاءت كدعوة عامة للعرب والمسلمين لتوحيد كلمتهم لاسترداد القدس بخاصة وفلسطين بعامة لكون الوحدة تصنع القوة.**

- **دراسة ذيب (٢٠٠٩) والموسومة بـ: تعزيز البيئة الاجتماعية في القدس: والتي استهدفت إبراز التحديات العامة التي تواجه المواطن المقدسي في بيئته المجتمعية، وبيان أهم مشكلات التعليم في المدارس المقدسية العربية مع ضرورة وأهمية تعزيز البيئة الثقافية في المجتمع المقدسي، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: ضرورة الاهتمام بالتعليم ونشر المعرفة والثقافة في القدس الشريف، لكون الوعي الثقافي يشكل حصناً منيعاً لدى أفراد الأمة من الأخطار الخارجية أو من**

كل ما يهدد هويتها وثقافتها وحضارتها، وضرورة تقديم الحلول المقترحة لتعزيز البيئة الاجتماعية المقدسية.

وأهم ما خلصت إليه الدراسة من توصيات: إبراز القدس وأهميتها في المناهج التعليمية على كافة المستويات الدراسية في جميع الدول العربية والإسلامية.

- **دراسة نجم (٢٠٠٩) والموسومة بـ: خطورة الحفريات على المسجد الأقصى المبارك، والتي** استهدفت بيان أهداف الحفريات الإسرائيلية في القدس، وخطورة هذه الحفريات على المسجد الأقصى، وقامت على فرضية مفادها: لا آثار تدل على حق اليهود في فلسطين بعامة والقدس بخاصة، ولم تستطع الصهيونية العالمية إثبات الحق المزعوم لليهود في القدس عن طريق التاريخ أو الدين أو القانون فلجأت إلى علم الآثار لعله يثبت هذا الحق المزعوم عن طريق التزوير والإدعاء، وقد استخدم المنهج التاريخي للدراسة هذا وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن موقع المسجد الأقصى المبارك حدده الله عز وجل كما جاء في مطلع سورة الإسراء وفي السنة النبوية، واليه اسرى بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم ومنها عرج إلى السماء، وأن الحائط الغربي للمسجد الأقصى الذي يسميه اليهود (حائط المبكى)، ملك للعرب والمسلمين، وأن الأبنية الإسلامية المكتشفة آثارها في المسجد الأقصى والتي وصلت الحفريات الإسرائيلية إلى أساساتها ووجدتها على الصخر الطبيعي، وعليه فإنه لم يكن تحت هذه الأبنية أي أبنية أخرى قبلها يهودية أو غير يهودية، وأن الحفريات التي جرت في سلون (حي البستان) أثبتت أن الآثار المكتشفة هي آثار ييوسية إسلامية، كما ان المزاعم الصهيونية كلها باطلة وهدفها هو تهويد مدينة القدس واليهود هم جماعة متغترسة إلى حد عدم الانصياع إلى القرارات الدولية التي طالبت السلطات الإسرائيلية بإيقاف هذه الحفريات الخطيرة، وأما اهم توصيات الدراسة فكانت مقابلة الحجج الواهية اليهودية بحجج عربية اسلامية لدحض حججهم وإقامة البرهان على اكاذبيهم.

- **دراسة الزرو (٢٠٠٩) والموسومة بـ: القدس و الهيكل في الأدبيات السياسية والأيدولوجية الصهيونية،** والتي هدفت لبيان المخاطر التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك أكثر من أي وقت مضى ومن التحليلات والتقديرات الفلسطينية في الوطن المحتل، وقامت الدراسة على فرضية مفادها: أن هناك مؤثرات ودلالات كثيرة باتت واضحة تشير إلى أن الأوضاع تسير باتجاه دخول الخطة الصهيونية الرامية إلى "هدم الأقصى وبناء الهيكل الثالث المزعوم على أنقاضه" إلى حيز التنفيذ، هذا وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتاريخي، هذا وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن كل المعلومات الإسرائيلية المتسربة من الشاباك ووزارة الداخلية الإسرائيلية تفيد أن دخول يهود متطرفين إلى باحة المسجد الأقصى المبارك وتفجيرها هو السبيل الذي بات أكثر احتمالاً لهدم الأقصى، وأن هناك العديد من التنظيمات الارهابية اليهودية تعمل

جميعها على مدار الساعة من أجل تهويد القدس، وان سلطات الاحتلال الإسرائيلي تبين مخططاتها الرامية إلى هدم المسجد الأقصى المبارك انها غير مكترثة أبداً لعملية السلام المزعومة ولا بالمشاعر وردود الفعل الفلسطينية أو العربية أو الدولية، وأما اهم التوصيات فكانت ضرورة تنفيذ بطلان الادعاءات الصهيونية التي تدعي إن لها حق في القدس، وذلك من خلال كل وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.

- دراسة الهزيمة (٢٠٠٧) والموسومة ب: القدس في الصراع العربي الصهيوني والتي استهدفت إبراز الجانب الديني والتاريخي لمدينة القدس ومدى ارتباطها بالديانات الثلاث اليهودية، المسيحية والإسلامية، وقامت على فرضية مفادها: لا علاقة لليهود بمدينة القدس وهم دخلاء عليها وقد استخدم المنهج (التحليلي والوصفي) وقد خلصت الدراسة الى عدة استنتاجات أهمها: العرب أقدم وجوداً في مدينة القدس من اليهود، حيث بنوها عام (٤٠٠٠) ق.م، ودخلها اليهود متأخرين عام ١٠٠٠ ق.م، كما أن أهل الاختصاص من غير العرب المسلمين، ونخص أولئك المتعمقين بدراسة التوراة "كتاب اليهود المقدس"، يعترفون بعروبة القدس وإسلاميتها وأن الصراع حول المدينة في حقيقته صراع عقائدي ومن يظن أنه صراع قومي فذلك هو الوهم بعينه. وقد خلصت الدراسة الى توصيات أهمها: الإبقاء على القضية الفلسطينية في المساقات الجامعية وتخصيص قسط اكبر من مفرداتها لقضية القدس لإبقاء القضية حية في النفوس، وإيجاد يوم للقدس في كل الدول العربية والإسلامية كل عام، وإخراج قضية القدس من دائرتها القطرية والقومية الى دائرتها الإسلامية، وخلص الباحث الى عدة توصيات أهمها: ابقاء القضية الفلسطينية بعامة والقضية المقدسية بخاصة حاضرة في عقول النشئ وذلك من خلال مساقاتهم الدراسية على اختلاف مستوياتها.

- دراسة الهزيمة (٢٠٠٥) والموسومة ب: القدس في الخطابين العربي والإسلامي، والتي استهدفت بيان أهم ما يميز الخطاب العربي عند تناوله قضية القدس، وبيان أهم المحطات البارزة في مسيرة مؤتمرات القمة الإسلامية، وقامت على فرضية مفادها: إن القدس تحتل المركز الاول في الخطاب العربي ظاهرياً ولم يعمل العرب بصورة جدية لاستعادة القدس، واما في الخطاب الاسلامي فهي حجر الزاوية، لأنها شكلت في أذهانهم كافة جزءاً من عقيدتهم، حيث تضم في جنباتها الحرم القدسي الشريف ودرتها المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله، هذا وقد تم استخدام المنهج الايديولوجي في الدراسة، وقد خلصت الدراسة الى عدة استنتاجات أهمها: رفض احتلال الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م بما فيها القدس، وعدم التفريط بالحقوق العربية عامة والقدس خاصة، والالتزام باستعادتها، ورفض أية مقترحات ومبادرات سلمية لا تضمن عودة

القدس للسيادة العربية، واهم توصيات الدراسة: ضرورة اقامة قضية القدس بخاصة وفلسطين بعامة في كل جوانب الفكر العربي الاسلامي، لتبقى حية في النفوس والتركيز على النصوص الدينية التي تتناول القدس وفلسطين.

- **دراسة الشناق(٢٠٠١) والموسومة ب: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، والتي** استهدفت إبراز مكانة القدس في الصراع العربي \_ الاسرائيلي على ضوء المرتكزات الفكرية والروحية والمعتقدات الدينية والأهداف السياسية لطرفي الصراع، وبيان مدى ارتباط القدس بالقضية الفلسطينية، وإمكانية الفصل بينهما وغاية طرفي الصراع في هذا الفصل، وبيان مدى التجانس في الفكر العربي بشأن فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص مع بيان أثر المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على قضية القدس وتطوراتها المستقبلية، وقامت على فرضية مفادها: إن القدس الهدف الرئيسي لليهود وهذا الهدف لا يتحقق الا بالاستيلاء على كل فلسطين كخطوة اولى، وقد استخدم المنهج التحليلي والوصفي في إعداد هذه الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها:

القدس "حجر سمنار في البناء العفائي لليهودية والصهيونية"، وأن تخلي إسرائيل عن القدس ولو جزئياً يعني انهيار الكيان الصهيوني، وأن للقدس دور في جمع شتات اليهود وتشجيعهم على الهجرة الى فلسطين، هذا وكانت اهم توصيات الدراسة ضرورة عدم فصل قضية القدس عن القضية الفلسطينية والتأكيد على ذلك في كل وسائل الاعلام على اختلافها وفي المناهج الدراسية على مختلف مستوياتها.

- **دراسة كنعان(٢٠٠٠) القدس من منظور إسرائيلي، والتي استهدفت استقراء استغلال** التيار السياسي اليهودي الصهيوني للقدس كوسيلة لجمع شتات اليهود وتهجيرهم إلى القدس وعموم فلسطين واستقراء أبعاد صورة القدس المختلفة لدى التيار السياسي اليهودي الصهيوني شاملا البعد الديني والتاريخي والقانوني، هذا وقد تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة، وقامت الدراسة على فرضية مفادها: إذا كان من المستحيل فصل قضية القدس عن القضية الفلسطينية فإن من المستحيل أيضا فصل القدس عن الدولة اليهودية فكلاهما: القضية الفلسطينية والدولة اليهودية وجهان لنفس المشكلة ألا وهي مشكلة فلسطين وإدعاء كل طرف بأحقية بها وحقه في إقامة دولته عليها، وخلصت الدراسة الى عدة استنتاجات أهمها:

إن القدس احتلت مكانة متميزة لدى اليهود، كما انه ليس هناك غرابة أن يصاغ الموقف الإسرائيلي من القدس بمعادلة رياضية منسجمة مع ما خطط له زعماء الحركة الصهيونية (القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل)، واعتماد إسرائيل منهج متدرج في الاستيلاء على

كل فلسطين وتكريس احتلالها الدائم للضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، واهم توصيات الدراسة: ضرورة دعم المقدسيين للبقاء في القدس وعدم تركها لليهود لتحقيق اهدافهم بكل وسائل الدعم المادية والمعنوية.

واما ما يميز هذه الدراسة هو:

إن هذه الدراسة تناولت ما لم تتناوله الدراسات السابقة من حيث الفكر السياسي الذي يحكم عقلية صناع القرار في دولة الكيان الصهيوني تجاه القدس بالتخصيص، وبيان ما يتم استخدامه في مدينة القدس من خلال حقبة زمنية وقيادية تولت قيادة الدولة اليهودية بين الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٣)، والتركيز على الحرم القدسي الذي هو محط انظار اليهود، وما يتم من اجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية حول الحرم و حوله، وكافة الاجراءات الاجرائية التي شملت كافة محيط القدس في ظل الحكومات اليهودية المتعاقبة من إستيطانية وتهودية ضمن المدة المقررة بالدراسة.

## فصل تمهيدي: القدس في التوجهات الشعبية والحزبية اليهودية

كان تاريخ فلسطين عامة، والقدس خاصة، ولا يزال من المجالات الخصبة للإدعاءات الصهيونية، ووسائل دعايتها، حتى أن هذه الادعاءات لم تتوقف عند حدود الوطن العربي، بل امتدت إلى أعماق العالم الإسلامي واستطاعت أن تتسلل إلى مؤسساته الفكرية، اعتماداً على الدراسات المرجعية للحفريات التي جرت في مدينة القدس، فإن ثمة اكتشافات وقبوراً تعود إلى العصر البرونزي ما بين عامي (١٥٥٠-١٠٠٠ ق.م)، حيث قام الهكسوس الغزاة بتدمير المدينة، وان اليوسيين قد اعدوا بناء الموقع في أوائل القرن الرابع عشر (ق.م)، وقد أكدت الاكتشافات الأثرية أن اليوسيين هم بطن من بطون العرب وهم أول من سكنها وكانوا أهلها وسادتها حتى سنة (٩٩٧ ق.م)، حيث تلاهم في حكم المدينة سيدنا داوود وابنه سليمان عليهما السلام، فدامت فترة حكم سيدنا داوود (٣٤) عاماً، ومدة حكم سيدنا سليمان استمرت (٤٠) عاماً، أي أن مدة حكمهما دامت (٧٤) عاماً (جرات، ٢٠٠٥: ١٢).

إن مدينة القدس خضعت إلى أكثر من احتلال أجنبي فدخلت تحت الحكم اليوسي (الكنعاني) اليهودي والبابلي، والمقدوني والروماني والبيزنطي والحظيرة الإسلامية وحكم الإفرنج، ثم قام القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي باستردادها، ثم دخلت حظيرة الدولة العثمانية عام ١٩١٧م، بعدها دخلها البريطانيون بقيادة الجنرال اللبني وعملوا على تسليمها لليهود.

ولما كان تاريخ المدينة حافلاً بالحوادث التاريخية كان حافلاً بالمثل نفسه بالأبعاد الدينية حيث تعتبر مكان ذا أهمية دينية لكل أهل الديانات من يهودية ومسيحية وإسلامية، وأصحاب هذه الديانات هم في حالة صراع كل منهم يريد الاستحواذ عليها، ولما كان الصراع الحالي دائر ولا يزال حول القدس، فإننا سنتناول المدينة في هذا الفصل التمهيدي بالخصوصية للتوجهات الشعبية والحزبية اليهودية، لكون الطرف اليهودي صاحب سلطة الاحتلال على المدينة وذلك من خلال الفترتين التاليتين وهما:

أولاً: القدس في التوجهات الشعبية اليهودية.

ثانياً: القدس في التوجهات الحزبية اليهودية.



## أولاً: القدس في التوجهات الشعبية اليهودية:

يرفض اليهود الحديث عن القدس في أي مفاوضات أو حروب، مع ان لديهم ثلاث رؤى هنا، الاولى تقول: "ان ساحة الحرم الشريف (الأقصى والصخرة) هي الهيكل وتعتبره مكاناً مقدساً لها، وطبقاً لذلك يمنع الدخول إلى هذا الموقع حتى لا يدينس، وهو لم يُحدد ولا يعرف أين هو بالضبط، إن الهيكل الثالث سيأتي من السماء لهذا الموقع ويبنى فيه عندها لن يستطيع أي انسان ان يهدمه"، والثانية تقول: "بالمشاركة في نفس الموقع وبرضا اليهود وليس رغباً عنهم"، والثالثة: "الحرب والسيف والدم".

ان القدس تشكل قضية واحدة متكاملة غير قابلة للقسمة بشطريها: الشرقي والغربي، أمام أمرين: إذ يقول القرار (١٨١)، بوضع القدس تحت إدارة دولية بحدود تقسيم عام ١٩٤٧م، ومنح سكانها مواطنة مقدسية لمدة عشر سنوات على أثرها يقررون مصيرهم، والقرار الثاني قرار رقم (٢٤٢)، ويقول: ان القدس الشرقية أرض محتلة وهي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب الإنسحاب منها.

وللتعرف على التوجهات الشعبية لا بد من العودة إلى الاستطلاعات التي خصت الرأي العام الشعبي اليهودي حول القدس، وهذه الإستطلاعات قد تناولناها على فترات زمنية مختلفة وللأسباب التالية(صحيفة احرونوت الاسرائيلية، ١٩٩٧: ٧/١٠):

١- رصد حركة التوجهات الشعبية اليهودية، وذلك لمعرفة مدى التغيير الذي يطراً على هذه التوجهات نحو المدينة المقدسة.

٢- ان التوجهات الشعبية تخلق رأي عام له تأثيرات هامة على الانتخابات اليهودية التي تؤدي إلى مجيء حكومة خادمة للتوجهات ولا تتعارض معها.

وبعد إستعراض أسباب الأخذ بالإستطلاعات فإننا نبين أهم هذه الإستطلاعات ذات الخصوصية بالمدينة المقدسة، وعلى النحو التالي:

أ. في استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجري في عام ١٩٧٢م، تبين أن ١% فقط، من الذين شملهم الإستطلاع يوافقون على عودة القدس الشرقية إلى العرب، و ٤% يوافقون على وجود سيطرة مشتركة على الجزء العربي من القدس، وبعد عشر سنوات أجرى معهد أزرachi إستطلاعاً آخر للرأي العام الإسرائيلي أظهر أن ١٠% من الإسرائيليين مستعدون للإنسحاب من الضفة الغربية بإستثناء القدس، بينما أجاب ٥.٣% بأنهم يوافقون على الإنسحاب من الضفة والقدس (Journal Le monde, ١٩٩٧, ٨/١١).

ب. إستطلاع تم إجراؤه عام ١٩٩٧م، حيث أجرى معهد غوتمان الإسرائيلي للبحوث الاجتماعية، في الجامعة العبرية ومعهد جيروم سيحال، إستطلاعاً حول موقف اليهود من القدس، أظهر أن ٨٠% من اليهود يعارضون كل التسويات المتعلقة بالقدس، ويطالبون ببقائها موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولم تتجاوز نسبة من أيد الإنسحاب من القدس الشرقية في الاستطلاع ٥% فقط (ابو جابر، ٢٠٠٠: ١٩٥).

ج. وفي استطلاع عام ٢٠٠٤م، أكد د. يهودا بن منير من مركز يافا للدراسات الاسرائيلية أن "أية محاولة تقوم بها أية حكومة اسرائيلية لاقتراح تقسيم القدس، او اقتراح ان تكون المدينة عاصمة لأي كيان آخر، سيتم رفضها بعنف من قبل الرأي العام الإسرائيلي ومن قبل اليهود في جميع أنحاء العالم، وستسبب أزمة كبرى بين اسرائيل ويهود العالم، وفي الحقيقة فإن أية حكومة تقترح تقسيم القدس أو التخلي عن السيادة الإسرائيلية على أي جزء منها ستفقد شرعيتها في نظر الرأي العام اليهودي في إسرائيل وفي الخارج (صحيفة القدس المقدسية، ١٩٨٣: ٤/١٢).

د. وفي استطلاع للرأي من مركز يافا للدراسات أجرى عام ٢٠٠٦م تبين أن ٦% فقط من الذين يشملهم الإستطلاع يوافقون على عودة القدس الشرقية للعرب، و ١٠% يوافقون على وجود سيطرة مشتركة على الجزء الغربي من القدس، وأن ٨٤% يطالبون بإبقائها موحدة تحت السيادة اليهودية (الهزايمة، ٢٠١٤: ٣).

هـ. وفي إستطلاع شعبي آخر أجرى عام ٢٠٠٩م من قبل معهد غوتيمان الإسرائيلي حيث تؤكد الاستطلاعات ان ما نسبته ٩٠% يرون ان أي اقتراح قد يؤدي إلى تقسيم المدينة سيتم رفضه من قبل الرأي العام اليهودي الداخلي وكذلك سيرفض من قبل جميع اليهود أيا كان موطنهم في أي بقعة من بقاع العالم (الهزايمة، ٢٠١٤: ٥).

ومن خلال ما سبق يمكننا ان نستنتج ما يلي:

- ١- ان التوجهات الشعبية وفق ما قاده لنا استطلاعات الرأي أنها تجمع على أن القدس الشرقية والغربية قدس واحدة لا تتجزأ.
- ٢- ان التوجهات الشعبية تؤكد على ضرورة إبقاء المدينة المقدسة تحت السيطرة اليهودية.
- ٣- ان التوجهات اليهودية ترى بالقدس قدس يهودية، وهذا يحتم على القيادة اليهودية المضي قدماً نحو تهويد المدينة.

## ثانياً: القدس في التوجهات الحزبية اليهودية:

تتفق الأحزاب الاسرائيلية بمختلف توجهاتها السياسية في السلطة والمعارضة على ان القدس عاصمة للدولة اليهودية، وعلى أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وبإستثناء الحزب الشيوعي الإسرائيلي(راكاح سابقاً) والأحزاب العربية في إسرائيل، فإن بقية الأحزاب اليسارية واليمينية لا تختلف في مواقفها بالنسبة للقدس.

فحزب العمل الإسرائيلي الذي حكم إسرائيل منذ قيامها حتى عام ١٩٧٧م، احتلت إسرائيل في عهده القدس الغربية التي كانت خارج حدود الجزء المخصص لها حسب قرار التقسيم، كما وسعت من حدود المدينة، واعتبرتها عاصمة لها بدون ان يكون تابوت العهد ولا هيكل سليمان جزءاً من المنطقة التي إحتلتها، وأصبحت القدس الغربية العاصمة السياسية لإسرائيل، وقاد حزب العمل اسرائيل في حرب ١٩٦٧م، وضم القدس الشرقية ووحدها مع القدس الغربية لتصبح العاصمة الموحدة السياسية والدينية لإسرائيل، وقامت الحكومة في عهده بتهويد القدس وتغيير معالمها العربية، وبناء سور من المستوطنات تحيط بالمدينة من مختلف الجهات(التفكجي، ١٩٩٧: ١٣٥)، وكان زعيم حزب العمل ورئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق اسحق رابين قد صرح بأن "إبقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل تحت سيادتها من القضايا الرئيسية لإسرائيل"(صحيفة يديعوت احرونوت، ١٩٩٥: ٩/٢٤).

وعندما وصل تكتل الليكود اليميني، بزعامة مناحيم بيغن، إلى السلطة في عام ١٩٧٧م، استمر في سياسة التهويد وتشجيع الإستيطان اليهودي بالقرب من المدينة، وزاد موقف إسرائيل في عهده تطرفاً بالنسبة للقدس، ورفض بيغن خلال مفاوضات كامب ديفيد، تقديم أية تنازلات فيما يتعلق بالقدس، ولم يوافق على اقتراح امريكي بإرسال رسالة امريكية إلى مصر تتحدث عن اعتبار القدس العربية المحتلة عام ١٩٦٧م أراضي محتلة، وما يميز تكتل الليكود اليميني عن حزب العمل اليساري، فيما يتعلق بالقدس، هو ان الليكود زاد من التركيز على أهمية القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل، ومن تشجيع الإستيطان بالقدس وجوارها، ومن مصادرة المزيد من الأراضي حولها، وأكمل هذا الموقف بموافقة الكنيست الاسرائيلي في ١٩٨٠/٧/٢٩م، بناءً على اقتراح من الليكود، على ضم القدس الشرقية رسمياً لإسرائيل، وجاء في قرار الكنيست:

أ- القدس الموحدة بكاملها عاصمة لإسرائيل.

ب- القدس هي مقر الرئيس الإسرائيلي والكنيست والحكومة الإسرائيلية والمحكمة العليا.

ج- تخص القدس بجميع الاوليات في نشاطات الدوائر الحكومية المختلفة من أجل تطويرها.

وعندما عاد حزب العمل إلى السلطة وحده في عام ١٩٩٢م، لم يغير موقفه من القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، إلا أنه حدث تطور بسيط في موقف الحزب الحاكم عندما وافق على مناقشة قضية القدس في المرحلة النهائية لمفاوضات السلام مع الفلسطينيين، حسب اتفاق أوسلوفي عام ١٩٩٣م، كما وافقت حكومة حزب العمل على السماح للفلسطينيين في القدس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام ١٩٩٦م، وذلك يعني معاملة المواطنين العرب في القدس، معاملة الفلسطينيين نفسها في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يدل على تراجع وإن كان بسيطاً في موقف حزب العمل من القدس، خاصة أن اسحق رابين، رئيس حكومة العمل آنذاك، كان يستثني كل ما يتعلق بالقدس من أية مفاوضات مع الفلسطينيين، ولا شك في أن موافقة حزب العمل على ترك قضية التفاوض على القدس للمرحلة النهائية، تعني أن هناك إمكانية في حدوث تغيير في مستقبل القدس (١٣٦: ١٩٩٥، Givri).

ودعا برنامج حزب العمل في الانتخابات إلى الإبقاء على القدس موحدة تحت سيادة إسرائيل، مع احترام الحرية الدينية للمسلمين والمسيحيين في القدس القديمة، ولم يتغير موقف الحزب في انتخابات الكنيسة التي جرت عام ١٩٩٩م من القدس، والتي أوصلت إيهود باراك زعيم الحزب إلى رئاسة الحكومة، فقد دعا أن تكون القدس بكاملها عاصمة لإسرائيل، وأن الحزب لن يتنازل عنها ولن يتراجع عن موقفه (نوفل، ٢٠٠٠: ٤٠٣).

وأكد برنامج الحزب القومي الديني المفدال على أن تبقى "القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل ودولة إسرائيل وحدهما، وهذه المكانة غير قابلة للتفاوض بشأنها" (جفال، ١٩٨٢: ١٢٠).

وطالب حزب الطريق الثالث بزعامة أفيغور كهلائي- المنشق عن حزب العمل- بأن تبقى القدس موحدة وغير مجزأة عاصمة لإسرائيل ومركز الشعب اليهودي، وأنها "ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد، أن مركزية القدس في الخريطة المستقبلية لدولة إسرائيل، ومكانتها كعاصمة لا يمكن التوصل اليهما إن لم يكن موقعها على حدود الدولة وكجزء من ترتيبات الوضع الدائم، وستطبق السيادة الإسرائيلية على ممر القدس الموسع من السهل الساحلي حتى نهر الأردن ما بين محور بيت حورون في الشمال ومحور غوش عتسيون في الجنوب" (مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦: ٨١).

كما أن حزب ميرتس اليساري الذي يؤيد بعض الحقوق الفلسطينية، أعلن في برنامجه الانتخابي بأن القدس عاصمة لإسرائيل "ولن تقسم بعد الآن، ولدى تحديد الوضع الدائم للمدينة، كما سيتقرر في اتفاق السلام، ستؤخذ في الاعتبار جميع الروابط الخاصة المتصلة بالمدينة من دينية وقومية" (المرجع السابق، ٨٦)، وعندما عاد تكتل الليكود اليميني، بالتحالف مع الأحزاب الدينية وحزب العمل بزعامة شارون، إلى الحكم في عام ٢٠٠١م، لم تتغير السياسة الرسمية والحزبية الإسرائيلية تجاه القدس،

وبقي الاصرار على بقائها موحدة وعاصمة لإسرائيل، وعلى استمرار بناء المستوطنات التي كان آخرها مستوطنة أبو غنيم(غار حوما) ومستوطنة العامود، بدون الاكتراث بالحقوق العربية في المدينة(صحيفة الحياة اللندنية، ١٩٩٧: ١/٤)، وهذا نبينه وفق الجدول التالي:

**الجدول(١):**

(جدول يمثل مواقف الاحزاب الاسرائيلية وبرامجها بالنسبة للقدس)

اسم الحزب	موقف الحزب
حزب حيروت	القدس تحت السيادة الاسرائيلية
حزب حركة راتس	القدس يجب ان تبقى موحدة وعاصمة دولة اسرائيل.
حزب العمل	لا لتقسيم القدس الموحدة عاصمة اسرائيل، ومع إقامة دولتين: اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة اردنية فلسطينية عاصمتها عمان، والقدس موحدة عاصمة لاسرائيل تحت السيادة الاسرائيلية، وخلال المفاوضات تكون ضواحي القدس (المستوطنات: معالية ادوميم، عفات زئيف، غوش عتسيون، وشمال غرب البحر الميت) تحت السيادة الاسرائيلية.
تكتل الليكود	القدس العاصمة الابدية والموحدة لإسرائيل، والقدس عاصمة وموحدة وأزلية للشعب اليهودي واسرائيل مع استمرار الاستيطان حول القدس واغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة.
الجبهة الديمقراطية للسلام	دولتان: اسرائيلية وعاصمتها القدس الغربية، وفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.
حزب المفدال	دولة واحدة بين البحر ونهر الاردن هي دولة اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة. القدس الموحدة هي العاصمة الابدية لشعب اسرائيل ودولة اسرائيل وهدما، هذه المكانة غير قابلة للتفاوض بشأنها
حركة شنوي	القدس يجب ان تبقى موحدة وعاصمة دائمة لاسرائيل
حزبا: غيشر وتسومت	القدس الكاملة والموحدة عاصمة لإسرائيل، وتحظر الانشطة التي ترمي إلى التآمر على مكانة القدس من الجانب الفلسطيني والمطالبة بإغلاق المؤسسات الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية
حزب الطريق الثالث	القدس الموحدة وغير المجزأة عاصمة لإسرائيل ومركز الشعب اليهودي، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية إلى الابد وتطبيق السيادة الاسرائيلية على ممر القدس الموسع من السهل الساحلي حتى نهر الاردن، ما بين محور بيت حورون في الشمال ومحور غوش عتسيون في الجنوب.
حركة ميرتس اليسارية	القدس عاصمة اسرائيل ولن تقسم، وعند المفاوضات النهائية تؤخذ بعين الاعتبار جميع الروابط الخاصة المتصلة بالمدينة من دينية وقومية. رفض جعل القدس عاصمة لدولتين: فلسطينية واسرائيلية، وبقاء القدس موحدة عاصمة

لاسرائيل.	
الحزب العربي والحركة الاسلامية	رفض الاعتراف بضم القدس الشرقية لإسرائيل، والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية

مصدر البيانات: منصور، هالة: الرؤيا الاسرائيلية للقدس: ١٩٩٧، ص١٦٣.

إن التوجهات الحزبية اليهودية لا تختلف عن التوجهات الشعبية والاسباب في اعتقادنا تتمثل فيما يلي:

١- إن الحزبي اليهودي هو جزء من الرأي العام الشعبي، وبالتالي تتوافق الرؤيا الشعبية مع الحزبية لذلك اليهودي.

٢- إن الحزبي اليهودي عامل مؤثر ونشط في إذكاء الروح الشعبية اليهودية للتمسك بالقدس كمدينة موحدة غير قابلة للتقسيم، وبالتالي يتساوى فيها اليهودي الحزبي مع اللاحزبي في المجتمع اليهودي.

وأخيراً: إن القدس لدى التوجهات الحزبية والشعبية ما هي الا قضية مصيرية لا يجوز التفريط بها في ظل أي تسوية سياسية مستقبلية، وان الحكومات التي تحاول خلاف ذلك في النهاية مهددة بعدم البقاء في ظل الضغوطات الشعبية والحزبية معاً.

## الفصل الأول: شارون وإستنهاض الإجراءات التهودية

(٢٠٠١-٢٠٠٥)

تعكف الحكومات في أي نظام سياسي من أنظمة الحكم في العالم على إبداء ما تنوي القيام به، بمعنى الخطة المستقبلية للحكومة، وقد تم الاصطلاح على مثل هذا في الأدبيات السياسية لدى بعض الحكومات بالبيانات الوزارية، وهذه في واقع الأمر بمثابة خط عمل تقرها الحكومات وتعلنها أمام برلماناتها بغض النظر عن التسمية التي تطلقها على سلطتها التشريعية، وبناءً عليها تأخذ من هذه السلطة ما يعرف بالثقة البرلمانية والتي هي بمثابة ثقة الشعب الذي انتخب السلطة التشريعية، وفي عام ٢٠٠٤ بادر شارون بخطة فك الارتباط الأحادية الإسرائيلية من قطاع غزة وكانت شرط من شروط رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون لتحقيق السلام على إسرائيل أن تبقى سيادتها على كل أجزاء مدينة القدس، ومنها الحرم القدسي الشريف، وقال شارون أمام حشد من أنصاره في أرض المعارض في تل أبيب "سنعمل على إبقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل"، وأضاف مستشهداً بمقطع من التوراة "فلنتيس يدي اليمنى إذا نسينك يا اورشاليم"، ومن هنا يثير فوز زعيم اليمين الإسرائيلي ارئيل شارون برئاسة الحكومة الإسرائيلية قلق العالم اجمع نظراً لتاريخه الإرهابي ونزعه العميقة نحو المغامرات العسكرية.

لقد حكمت حكومة شارون حوالي خمس سنوات من عام ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٥م، وبالتالي يحق للمرء أن يتساءل كيف كانت القدس في ظل هذه الحكومة وماذا فعلته في مدة السنوات الخمس التي تولت فيها، وللإجابة على ذلك فإننا سنتناول هذا الفصل في المبحثين التاليين:

**المبحث الأول: القدس في التوجهات السياسية لحكومة شارون.**

**المبحث الثاني: القدس في السياسة الإجرائية لحكومة شارون.**

## المبحث الأول: القدس في التوجهات السياسية لحكومة شارون.

لقد طال انتظار ارييل شارون وهو في صفوف العسكر ليستلم دفة القيادة في دولة الكيان الصهيوني إلى أن جاء اليوم الذي يعلو شأنه من خلال زيادة شعبيته لدى الشارع اليهودي، وخصوصا وهو يقوم بزيارة معززة بالحماية من قبل الشرطة والجيش اليهودي للحرم القدسي الشريف، ترجم هذا الشأن بفوز شارون بالأغلبية الساحقة في الانتخابات اليهودية عام ٢٠٠١م، وبذلك قطف ثمار جهود سنين طويلة على طول تاريخه العسكري ليترجم هذا الجهد بالفوز على الساحة السياسية ليقود الحكومة في دولة الكيان الصهيوني، ويصبح صاحب الكلمة العليا في هذه الدولة، وبالتالي فما عليه إلا أن يترجم ما كان يفكر على ارض الواقع، وخاصة تلك الأفكار التي لم يستطيع أن يحققها على ارض الواقع في ميادين القتال، إن الفرصة التي سنحت لشارون في العمل السياسي، جاءت نتيجة افتتاح الشعب اليهودي في هذه الشخصية التي اتصفت بالإجرام وفطرت على القتل وخصوصا أن هذا يشبع غرور هذا الشعب الذي جاء ومعه البندقية يقتل ويدمر ويهجر، وكان مكافئة له ان فاز في عام ٢٠٠١م بأغلبية ساحقة بالانتخابات الإسرائيلية العامة إذ تبنى مواقف سياسية أكثر اعتدالاً، لقد تعهد زعيم اليمين المتطرف الإسرائيلي ارييل شارون المنتخب رئيسا للوزراء في خطابه بعد فوزه بإبقاء القدس "عاصمة موحدة" لإسرائيل، وأما بخصوص عملية السلام مع الأطراف العربية كافة، فهو لم يكتف برفض وإلغاء كل ما تم التفاهم عليه في كامب ديفيد وطابا، بل وضع "الخطوط الحمراء" التي تفصح عن مواقفه لمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين والعرب عموما، فخطة شارون للتسوية تتحدث عن نفسها، إذ لا يكتفي برفض إعادة جزء من الأرض للسلطة فحسب، بل يصر على تقطيع أوصال الجزء الذي تسيطر عليه السلطة الآن لتقوم الدولة الفلسطينية على جزر معزولة تبقى إسرائيل متحكمة بمصيرها وبكل حركة لمواطنيها، وتعهد شارون بعدم الانسحاب ولا بأي حال من الأحوال من القدس واعتبارها "العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل" الذي قال أنها ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وفي هذا المبحث سنتناوله في مطلبين رئيسيين وهما:

**المطلب الأول: القدس في التوجهات السياسية لشارون.**

**المطلب الثاني: الحرم القدسي والحكومة الشارونية.**



## المطلب الأول: القدس في التوجهات السياسية لشارون

يعتبر شارون من أعمدة الحركة الصهيونية والتي من أهم دعائمها التي استندت عليها في قيام الدولة الديانة اليهودية، فالصهيونية دعوة يهودية بامتياز، فالأساس والحالة هذه التي ارتكزت عليه إسرائيل الفكرة وإسرائيل الدولة هو أساس ديني، فالدولة التي أسهمت أيا ما إسهام في قيام الدولة اليهودية هي الأخرى استندت على أساس ديني، فبلفور وزير خارجية بريطانيا استند في وعده على وعد "الله" لإبراهيم بإعطائه أرض كنعان ميراثاً أبدياً، وما بين الوعدين وعد الرب ووعد بلفور قرابة أربعة آلاف سنة، لقد سعت اليهودية الى غرس التوراة في أذهان البشر وفي وجدانياتهم على أساس أن هذا الكتاب كتاب مقدس، وكل ما ورد فيه مقدس، فالوعد من الله، وتحقيق الوعد تنفيذ إرادة الله، من هنا صار التزاوج بين اليهودية والصهيونية التي أخذت بزمام الدين وسخرت التوراة لخدمة أهدافها وأتباع التوراة لخدمة نفس الأهداف، لذا جاءت المقولة كل من يساعد اليهود الى العودة لأرض الميعاد، وبناء الوطن اليهودي القومي فردا كان أم جماعه أم دول إنما هو يعمل بما هو مكتوب في الكتاب المقدس.

إن الصهيونية حركة سياسية محضة لبست عباءة الدين، أخذت بدورها ترسخ في أذهان الشرق والغرب أن عودة اليهود الى فلسطين واجب ديني، ونجحت في إقناع جمهور غفير بقداسة التوراة وقداسة العمل الذي يؤهل لإقامة دولة في فلسطين لأولئك الذين هم بالأصل غرباء عنها، لقد سعت الصهيونية الى اصطفاء من أولئك اليهود جماعة ليقوموا بهذا الأمر وكان ارئيل شارون واحد منهم تم تأهيله فكريا وعسكريا ليقوم بهذه المهمة التي أرادوها، وبذلك بدأ نجمه بالظهور كقائد لدولة إسرائيل عندما زار الحرم القدسي، بزيارة غير مبررة إلا للدعاية السياسية من أجل انتخابه رئيسا لحكومة دولة الكيان الصهيوني، وانطلاقا من هذا فإننا سنتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: القدس في الفكر الشاروني.

ثانياً: القدس: الزيارة والانتفاضة.

## أولاً: القدس في الفكر الشاروني:

إن أفكار شارون حول القدس عكستها أقواله، فالفكر السياسي الشاروني قائم على القلق الدائم وفحواه ماذا ستكون عليه دولة إسرائيل بعد ثلاثمائة عام أو ثلاثة آلاف عام، لذا أوجب على نفسه دراسة التوراة، وخصوصاً مع علمائها في مسائل عديدة سياسية ودينية وأمنية وغيرها، وخاصة ما جاء بالتوراة عن الهجرة المعاكسة من أرض الميعاد التي زعمتها وثيقتهم الدينية - التوراة - ولم يشأ شارون الحديث كثيراً عن هذه النقطة، إلا أنه دعا الشعب اليهودي في فلسطين إلى قراءة متمعنة لكتبهم المقدسة، وربما يكون ذلك بهدف إشاعة القلق والإحساس بعدم الاستقرار الذي يريد شارون تكريسه في فكر وعقل الفرد اليهودي في فلسطين، وهذا هو الإحساس الذي استقر في فكر شارون أصلاً منذ بدايات توجهه العسكري شاباً إلى وصوله إلى كرسي الرئاسة، وهو يعرف بأنه الهجرة المعاكسة أو الهروب اليهودي إلى فلسطين هي حقيقة تاريخية كتبتها الكتب السماوية (القرني، ٢٠٠١: ٥/٢١)، إن شارون يسعى إلى تأصيل عدم الاستقرار في أذهان اليهود في فلسطين لأنه بالأصل هذا الفكر موطن في ذهنه منذ أن كان صغيراً، لهذا اتبع شارون فلسفة عدم الاستقرار لتنتسب الأجيال اليهودية بهذه الحقيقة لأسباب أهمها: تعميق الحقد على العرب لكونهم الأقدر على إخراج اليهود من فلسطين، وتعزيز الحالة الشكية لديهم وهذا يترتب عليه زعزعة أي تفكير يؤيد السلام مع العرب، ويسهم في توسيع الوجود اليهودي على الأرض، لأن ذلك من منظوره الفكري يعكس رغبة دفينة لديه أن المد البشري لليهود والانتشار الجغرافي لهم ربما يكون حائلاً دون نبوءات الكتب المقدسة، إن الفكر الشاروني والحالة هذه يهدف من جهة أخرى لتعزيز ما ذهب إليه من آرائه الستة التي تدعو إلى (المركز الفلسطيني، ٢٠٠٣: ١٥):-

١- القدس الكبرى عاصمة لإسرائيل .

٢- توسيع مفهوم النظام الأمني .

٣- السيطرة الإسرائيلية على المستوطنات في محيط القدس والضفة.

٤- إنكار مسؤولية إسرائيل اتجاه اللاجئين وخاصة المقدسيين منهم.

٥- السيطرة على منابع المياه، والتضييق على سكان القدس لإضطرارهم لتترك المدينة.

٦- السيطرة والإشراف على كل المناطق المقدسة في القدس.

إن شارون يعمل بكل ما أوتي من قوة منذ اليوم الذي توج به رئيساً لحكومة إسرائيل، فقد استخدم نفوذه الشخصي وجبروته لترسيخ هذه القناعات لدى العالم، وإن غطرسة الفكر الشاروني أدى به إلى الوقوف في وجه العالم كله، كي تبقى القدس عاصمة لإسرائيل، وهذا نجده في أقوال شارون

التي تعبر عن فكره بالقدس قوله (أن القدس ستبقى عاصمة لإسرائيل الموحد الى أبد الأبدين وستقف في وجه العالم أجمع من أجل أن تبقى كذلك، كما قال (إن القدس لنا إلى أبد الأبدين ولن تكن بأيدي الغرباء في المستقبل) وتابع رئيس الوزراء الاسرائيلي قوله ( إن هذه هي المرساة وشریان حياة الشعب اليهودي وستبقى موحدة دائماً ومضى قائلاً ( إن القدس ستبقى بأيدي إسرائيل ومن ضمنها جميع هياكل الصلاة فيها ومساجدها وكنائسها التي سنحافظ عليها ونحرسها)، وكان ذلك في حفل تم بذكرى احتلال القدس الشرقية حيث تم تخصيصه لقضايا تتعلق بالقدس، كما قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون في اجتماعها الأمني على خطة لتطوير القدس ورصدت ميزانية خاصة لتشجيع المواطنين اليهود على الانتقال للسكن في القدس، (دحلان، ٢٠١٢: ٥٦-٥٧)، هذا وقد جاءت أفكار شارون السياسية في موضع آخر حيث نجده يرمي من خلال الأقوال الى تحقيق غايات تصب في سلة السيطرة والهيمنة الأكثر إحكاما على القدس، فمن تصريحاته في مؤتمر لجنة الرؤساء في تطرقه لقضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين أن إسرائيل لن تمكن هذا الخطر من الوقوع وأضاف أن هذا الموضوع " موضوع القدس " ليس ذات صلة الآن ، لكنه من الممكن أن تقع حرب عليها في المستقبل(العميرة، ٢٠٠٤: ١٢/١٩)، كما عبر شارون عن نيته نقل أحياء عربية في القدس إلى السيادة الفلسطينية، وانه لن يجري تفاوضا في القدس عاصمة إسرائيل الأبدية على نحو يفضي إلى تقسيم القدس وقال شارون : (انه قد ينقل بضعة أحياء عربية سكنت بعد حرب حزيران ١٩٦٧م، لكنه أكد انه لن يسلم جبل الهيكل وجبل الزيتون ومدينة داوود أبداً )، وربما قصد شارون بذلك التي يريد نقلها إنما هي أحياء أطراف شرقي القدس التي ليست هي جزءا من الحوض التاريخي مثل شعفاط وأبو ديس وبيت حنينا التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة لكنها كبرت كثيرا بعدها، وقد بدأ هناك توجه جديد لحكومة شارون تجاه الأقصى مدعوماً بتأييد واضح ولأول مرة، بالإضافة إلى معسكر اليمين، من أقطاب معسكر الوسط ويسار الوسط، واليسار الإسرائيلي في الدولة، فممثلو اليمين والأحزاب الدينية الذين يشكلون أغلبية وزراء شارون، يتنافسون فيما بينهم في دعوتهم لشارون كي يتخذ قراراً (جريئاً) بالسماح لليهود بزيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه، إذ يزعمون أن هذا المكان يمثل أقدس مكان لليهود لأنه مقام على أنقاض الهيكل الثاني(المركز الفلسطيني، ٢٠٠٣: ٣٧)، وإزاء ذلك أقرت حكومة شارون عملية "بداية الخلق": عشية اللقاء الأول - في منتصف شهر أيار ٢٠٠١م - للمبعوث الأمريكي الجديد للمنطقة "وليام بيرنز" مع الرئيس الفلسطيني آنذاك ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، كل على حدة، وذلك لبحث تنفيذ توصيات لجنة ميتشيل، حيث ذكرت مصادر إسرائيلية أن خطة بناء كنيس يهودي في باحة الحرم الأقصى الشريف بدأت تدخل مراحل التنفيذ العملي وسيتم إقرارها عبر "لجنة التنظيم اللوائية" في القدس المحتلة تحت اسم كودي هو "مفتاح بريشت" أو عملية "الخلق الجديد" وهو ما اعتبره المسلمون في فلسطين أمراً خطيراً يقود

المنطقة بأكملها للانفجار، وذكرت بعض الصحف الإسرائيلية أن الخطة الإسرائيلية ستقدم في الأيام القريبة المقبلة إلى لجنة التنظيم اللوائية في القدس لإقرارها، وأضافت أن الذي وضع خريطة البناء هو المهندس التخطيطي لإدارة ما يسمى "الحي اليهودي" في القدس القديمة المدعو "جدعون"، وقد أطلق على المشروع اسم "مفتاح بريشت" أي "حملة أو خطة بداية الخلق". وجاء في المخطط الذي قدم إلى شارون أن مجموعة محبي الهيكل بواسطة البروفيسور "هلل فايس" والراب "يسرائيل أرييل" ورئيس معهد الهيكل طلبوا تقديم المخطط مع اقتراحات لتنفيذه بناء على رغبة الحاخامية الكبرى في إسرائيل في موافقة المسلمين على السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، وإقامة الكنيس اليهودي (أحرونوت الإسرائيلية، ٢٠٠١: ٥/٢٠).

وناقش رئيس الوزراء الإسرائيلي ارييل شارون يوم ٧ نيسان ٢٠٠١م مع بعض وزرائه - عوزي لاندائو، وإياهو سوسا - فكرة إقامة الهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى، حيث ذكرت عدة صحف وإذاعات إن شارون سيجري نقاشاً خاصاً باشتراك الوزيرين في حكومته (عوزي لاندائو، وإياهو سوسا) حول قضية "جبل الهيكل"، وهي التسمية الإسرائيلية للحرم القدسي الشريف، وذكرت المصادر أن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عوزي لاندائو (ليكودي) سيطالب خلال النقاش بإجراءات صارمة لمنع عمليات ترميم المباني داخل الحرم القدسي، وإيجاد السبل الكفيلة بدخول اليهود إلى داخل الحرم القدسي مشيرة إلى أنه يتوقع أن يعرض وزير شؤون القدس في الحكومة الإسرائيلية إيلياهو سوسا (يميني متطرف) مخططاً خاصاً لضمان تسلل اليهود إلى الحرم القدسي، وأثناء زيارة شارون لتركيا صرح خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده يوم ٨ آب ٢٠٠١م مع نظيره التركي "بولنت أجاويد"، أن القدس وحدة لا تتجزأ، وأنها العاصمة الأبدية لإسرائيل، وفي وسطها جبل الهيكل أقدس مواقع الشعب اليهودي، وقال شارون في المؤتمر الذي تعمد عقده يوم الأربعاء ٢٧ أيلول ٢٠٠١م: هذا (يقصد باحة الحرم القدسي) هو أهم مكان مقدس لليهود، نحن ليست عندنا مكة ولا المدينة (يقصد المدينة المنورة) ولا الفاتيكان. يوجد عندنا فقط هيكل سليمان واحد، ولن نسمح لأحد بأن يقرر لنا متى ندخله؟ وكيف؟ (الجزيرة، ٢٠٠١: ٨/٨).

كما أعلن رئيس الحكومة شارون أنه سوف يسمح لليهود والمسيحيين بدخول المسجد الأقصى بنفس الطريقة التي يقوم المسلمون فيها بالدخول إليه حسب رأيه، وأضاف شارون أن هذا المكان ليس بالمسجد الأقصى بل جبل الهيكل، ويجب على اليهود والمسيحيين حسب تعبيره أن يمارسوا شعائرتهم الدينية فيه، وقد جاءت أقوال شارون هذه خلال لقائه بمستشاريه الخاصين الذين أخبرهم حسب ما أفادت به بعض الصحف الصهيونية: إنه سيتخذ إجراءً يمكنه من إصدار قرار يسمح به لغير المسلمين بالدخول إلى "جبل الهيكل" في أقرب فرصة حسب تعبيره، (الرصد

الإذاعي راديو إسرائيل، ٢٠٠٢: الساعة ٢)، وحسب الإذاعة الصهيونية، فإن جهاز المخابرات الصهيونية (الشين بيت) سيوصي رئاسة الحكومة قريباً باتخاذ هذا القرار، وأعلن رئيس الحكومة الصهيونية أرييل شارون في نهاية شهر شباط ٢٠٠٣م، أن المعركة من أجل القدس قد بدأت، في إشارة إلى بسط السيطرة الصهيونية على المسجد الأقصى المبارك، وهذا ما أشار إليه بوضوح قائد الشرطة الصهيونية في مدينة القدس الذي أعلن خلال مؤتمر صحفي أن المسجد الأقصى المبارك سيفتح أمام اليهود عشية العدوان الأمريكي على العراق، وأما التوجهات السياسية "السلمية" لشارون فقد ضمنها لبرنامج المنسوب إليه والمعروف باسم "برنامج شارون للسلام"، وقد كان للقدس مكانة في هذا البرنامج والذي من أهم ملامحه (باشا، ٢٠٠١: ١/١٢):

١- السعي إلى اتفاق مرحلي طويل الأمد مع الفلسطينيين ينفذه على عدة مراحل عدة وبموجبه تقام دولة فلسطين على ٤٢% من أراضي الضفة شريطة أن لا يكون للفلسطينيين نصيب بالقدس.

٢- عدم الانسحاب من أية أرض أخرى وخاصة ما يتعلق بالأراضي الواقعة في محيط القدس.

٣- عدم إخلاء أي مستوطنة وخاصة المستوطنات الواقعة حول القدس.

٤- الإبقاء على القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وإبقاء السيادة على جبل الهيكل " الحرم القدسي الشريف" إسرائيلياً فقط.

إن توجهاته السياسية تلك انعكست في سياسة عسكرية قائمة على فكر عنصري اتجه العرب بعمامة وسكان القدس بخاصة، يشهد له ما جاء في سيرته الذاتية قوله: (كان الهدف من عمليات الانتقام إلى خضناها ضد الفدائيين، أن نطور لدى العرب سيكولوجية الهزيمة، علينا أن نهزمهم في كل وقت ونلحق بهم هزيمة ساحقة حتى يقتنعوا أنهم لا يستطيعون إلحاق أي هزيمة بنا) (اليعازر، ٢٠٠٣: ٥/٢).

إن الخطوة الأولى التي قام بها أرييل شارون بعد انتخابه رئيساً للوزراء تلك الخطوة التي لا تبشر بالخير بقدر ما تعلق الأمر بما يخبئه المستقبل من أحداث، فقد توجه إلى الحائط الغربي في القدس المعروف بحائط البراق تحيط به حاشية من الحاخامات المتشددون من ذوي القبعات السود، وأعلن قائلاً " ها أنا أزور القدس عاصمة الشعب اليهودي منذ ثلاثة آلاف عام والعاصمة الخالدة والموحدة لإسرائيل وفي قلبها جبل الهيكل مركزها إلى الأبد" (اللجنة الملكية، ٢٠٠١: ١٧)، وعن القدس الشرقية قال رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون: لا يمكن التنازل عن القدس فهذا الأمر ليس مطروحا على جدول الحكومة أو المجلس الوزاري المصغر أو البرلمان (شارون، ٢٠٠٥: ٣/٢٤)، جاء هذا القول من خلال الكشف عن الخطوط العريضة لبرامجه السياسية المعادية للسلام، كما إن تخصيص ميزانيات للقدس الشرقية يشكل تغييراً في سياسة الحكومة الإسرائيلية حيث استجاب رئيس الوزراء

الإسرائيلي ارييل شارون ووزير ماليته سيلفان شالوم لطلب رئيس بلدية القدس أيهود اولمرت بتخصيص مبلغ ٦٤ مليون شيكل لتنفيذ أعمال بنى تحتية في القدس الشرقية والبنى التحتية في القدس الغربية، وأكد وزراء في الحكومة الإسرائيلية ومسؤولون كبار في البلدية أن القرار ينطوي على أهمية سياسية وليس على أهمية تخطيطية، أما بخصوص تفاصيل خطة شارون وبيرس للتسوية السياسية ضمن نصوصها لا لتقديم تنازلات في القدس ويجب الحفاظ على الوضع القائم كما هو في المدينة، بما في ذلك الإدارة الفلسطينية للحرم القدسي، إذا لم تتوفر الإمكانية للتوصل لاتفاق مكتوب نؤجل المداولات في هذه القضية وتبقى الأمور كما هي عليه(مركز الإعلام الفلسطيني، ٢٠٠٥: ٣/٢٥).

### ثانيا: القدس: الزيارة والانتفاضة:

لقد أسفرت الزيارة التي قام بها ارييل شارون إلى الانتفاضة والتي نسبت إلى الأقصى فنقول (انتفاضة الأقصى) إلى العديد من النتائج والانعكاسات وهذه في واقع الأمر تعتبر نقطة تحول في السياسة الإسرائيلية في المنطقة العربية برمتها، وفي تناولنا لهذه الفقرة فإننا نبين ذلك بما يلي:

أ. الزيارة الشارونية: لقد أقدم ارييل شارون زعيم حزب الليكود اليميني في يوم ٢٨ أيلول ٢٠٠١ بدخول ساحات الحرم القدسي الشريف في البلدة القديمة في القدس الشرقية، على رأس مجموعات من الأحزاب اليمينية المتطرفة، بالإضافة إلى عدد من النواب في زيارة استفزازية للشعب العربي الفلسطيني خاصة والعرب بعامة ولكل المسلمين في أنحاء المعمورة، كذلك كان يرافقه شخصيات سياسية أخرى مثل: (روبي ريبيلن) رئيس كتلة حزب الليكود في الكنيست، وعدد من أعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينية، وقاموا بجولة في الحرم القدسي ترافقهم وسائل الإعلام، للتأكيد على السيادة الإسرائيلية على الحرم القدسي، وقال ريبيلن رئيس كتلة حزب الليكود الذي يشرف على الإعداد لهذه الجولة قد أجرى اتصالات مع أوساط أمنية لتنظيم الجولة مسبقا، وكانت هذه الجولة في وقتها، ولو تم طلب من أعضاء الكنيست تأجيل الزيارة إلى موعد آخر فلن تكون هناك استجابة، ثم أورد قائلا: أن الشرطة الإسرائيلية لم تتجرأ على مطالبتنا بعدم القيام بها لأنها لو تجرأت فلن تجد استجابة، لأنه ليس من المعقول عدم تمكن كل إنسان في إسرائيل من التوجه إلى أي مكان يخضع للسيادة الإسرائيلية(جرادات، ٢٠٠٥: ١٣٢).

إن هذه الزيارة وجدت تنديد من كثير من أوساط عربية، فمجلس الأوقاف الإسلامي في القدس وصف الزيارة بأنها تثير مشاعر المسلمين، وأكد المجلس أن المسجد الأقصى مسجدا إسلاميا وهو للمسلمين وحدهم وليس لليهود أي حق فيه، لا فوقه ولا تحته، وأكد المجلس في رده على قول(ريبيلن) أنه يخضع للسيادة الإسرائيلية، أن المسجد الأقصى يجب أن يكون للمسلمين السيادة عليه، كما نصح خطيب المسجد الأقصى شارون بعدم الزيارة، لأنه شخصية يمينية متطرفة تجاه الفلسطينيين وتجاه

الأماكن المقدسة وقال: أن الزيارة غير مرحب بها وغير مقبولة، وتمنى على الجهات اليهودية منع الزيارة، وفي صبيحة يوم الثامن و العشرين من أيلول، انتشر آلاف من أفراد شرطة الاحتلال ومن يسمون حرس الحدود في القدس، لحماية شارون، بينما كان الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من الأراضي المحتلة عام سبعة وستين، و الأراضي المحتلة عام ثمانية و أربعين، قد تجمعوا في الحرم القدسي وحواليه لحمايته من العدوان الشاروني الصهيوني الجديد، ومع اقتراب الإرهابي شارون من منطقة الحرم اندلعت المواجهات العنيفة بين الشبان العرب وجنود الاحتلال، وغطى الدخان وقنابل الغاز ساحات الحرم، تمكن أبناء الشعب الفلسطيني من منع الإرهابي شارون من دخول الحرم، وتصدوا بصدورهم العارية لرصاص قوات الاحتلال الصهيوني، وسقط العشرات جرحى برصاص المحتلين، وشكلت هذه المواجهات دفاعا عن الحرم القدسي نقطة البداية في انتفاضة الأقصى، ففي اليوم التالي هاجمت شرطة الاحتلال عشرات آلاف المصلين في الحرم، في خطة مبيتة لارتكاب مجزرة تحبط الانتفاضة في مهدها، وتمترس جنود العدو وراء الدروع، وأطلقوا الرصاص المعدني و المطاطي تجاه الشبان المصلين، الذين ردوا بإلقاء الحجارة على الجنود الصهيونية، وتصاعدت صيحات الله أكبر، واندفع آلاف الشبان في مواجهة الصهيونية، الذين أطلقوا النار بغزارة، ما أسفر عن استشهاد خمسة من المصلين وإصابة أكثر من مائتين بجراح، فما أصيب أربعة وأربعون من الجنود الصهيونية، و أربعة عشر من المستوطنين بحجارة الشبان البواسل، ومع انتقال خبر المواجهات في المسجد الأقصى و الحرم القدسي إلى المدن الفلسطينية، اندلعت المواجهات في كل مكان (المشاقبة، ٢٠٠٢: ٣٥).

ب. الانتفاضة والآثار والانعكاسات المستقبلية: ألفت انتفاضة الأقصى المستمرة منذ الثامن والعشرين من أيلول للعام ٢٠٠٠ بظلالها على مختلف قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث يندر أن نجد قطاعا لم يتأثر سلبا بالانتفاضة كما يندر أن يمر يوم دون أن نسمع أو نقرأ خبرا أو تعليقا عن هذه الآثار التي هزت وتهدت اقتصاد هذا الكيان، وفي مختلف قطاعاته، لا سيما القطاعات التي يجذب المستثمر الأجنبي، كقطاع تكنولوجيا المعلومات أو قطاع السياحة، وعلى كلا القطاعين يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي وبشكل كبير (صارم، ٢٠٠٢: ١٠)، ويمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات نحو ١٥% من إجمالي الناتج المحلي للكيان الإسرائيلي، وتتراوح صادراته السنوية منه ما بين ٧-٩ مليار دولار، وقد بدأ أثر الانتفاضة يتضح على هذا القطاع بانخفاض اسهمهم، وهروب الاستثمارات الموظفة فيه، وإغلاق أو نقل بعض منشآته، وقد بدأت الصحافة الإسرائيلية تحذر من ضغوطات جديدة على هذا القطاع بسبب الانتفاضة، حيث أشارت بعض التقديرات الى الانخفاض المتوالي في حجم الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، وصناديق الاستثمار الممولة لها الى نحو ٢.٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، مقابل ٧.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ويعلق "شيمي شمعون بيريز" احد شركاء صندوق



"بلاريز فشر كابيتل" اكبر صناديق إسرائيل التمويلية على تردي الأوضاع بقوله: "تراجعت تماما الفرص في طرح السندات للاكتتاب العام، كما انه لم يعد هناك مجال أيضا لعمليات دمج أو حيازة، ولهذا يتعين علينا الحفاظ على ما لدينا من تمويل لأطول وقت ممكن" (هارتس، ٢٠٠٢: ٢/٧)، ويقول "جيراي دوليف" كبير محلي شركة المعلومات التكنولوجية: "أغلقت ستون شركة أبوابها عام ٢٠٠١، كما سرحت نحو عشرة آلاف عامل من وظائفهم"، ويتوقع دوليف بأن تغلق نحو ٣٠٠ شركة أبوابها في العام ٢٠٠٢، ويطالب سيلفان شالوم وزير المالية الإسرائيلي بضرورة: "أن نتخذ خطوات ايجابية في محاولة لمنع وقوع المزيد من الخسائر في قطاع التكنولوجيا المتقدمة" (صارم، ٢٠٠٢: ١٣)، كما أعلن البنك المركزي للكيان الإسرائيلي أن الاستثمار الأجنبي في إسرائيل هبط الى ٣.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠١ عن المستوى القياسي الذي سجله عام ٢٠٠٠ عند ١١.٢ مليار، ويعد السبب الرئيسي في ذلك للانتفاضة، وبالتالي فإن صناعة التكنولوجيا في الكيان الإسرائيلي في خطر فعلي يتهدد مستقبلها في ظل عدم الاستقرار الأمني واستمرار الانتفاضة الباسلة، بحيث بات أي مستثمر في هذا القطاع يشعر بالقلق والرعب، وهذا ما يؤكده الخبير روبن كولدمان في مؤسسة كروب زينيكس الأمريكية - الإسرائيلية بقوله: "إن أي مستثمر في المجال التكنولوجي لم يعد يملك سوى شعورا واحد هو القلق أو لنكن صرحاء الرعب من مستقبل الاستثمار في هذا المجال المحفوف بالمخاطر في إسرائيل" (علي، ٢٠٠٢: ٤٥)، كما أن الاستثمار في الأوراق المالية المتداولة هبط في عام ٢٠٠١ الى ٢٨٦ مليون دولار، وتشير التقارير الصادرة عن البنك المركزي الإسرائيلي لعام ٢٠٠١ الى أن صافي الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية قد هبط في عام ٢٠٠٠ ونتيجة لما لحق بالبورصة المالية الإسرائيلية من خسائر بدأت بعض شركاتها العاملة في السوق الدولية تختفي حيث تداول اسمها تحت أسماء فروعها في تلك الأسواق لاسيما الأسواق الأمريكية حتى لا يهرب المستثمرون منها أو لا يقبل سواهم على شراء أسهمها، وقد قدرت بعض الإحصائيات جملة الخسائر لحملة الأسهم الإسرائيلية من الأمريكيين بحوالي ٢٠ مليار دولار في أقل من شهرين بعد اندلاع الانتفاضة (جرادات، ٢٠٠٥: ١٣٣)، وتؤكد تقارير اقتصادية تدهور القطاع السياحي الإسرائيلي بشكل كبير، مما يهدد مداخل السياحة في الكيان الإسرائيلي، حيث هبطت الى ٤٧%، حيث أن السياحة في هذا الكيان هبطت الى أدنى مستوياتها منذ عشر سنوات، وقال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن ١.٢ مليون شخص زاروا إسرائيل عام ٢٠٠١ وهو ذات المستوى الذي كان قد بلغه في عام ١٩٩١، أما نسبة إشغالات الفنادق فلم تزد عن ٤٣% في العام ٢٠٠١ بينما وصلت في العام ١٩٩١ الى ٥٤%، وحسب إحصائيات أخرى لاتحاد الفنادق انه تم إغلاق ٣٠ فندقا تضم ٢٥٠٠ غرفة، حتى أواسط العام ٢٠٠١ كما أكد بيان صادر عن وزارة السياحة الإسرائيلية بعد مرور عام على الانتفاضة أن أزمة السياحة الحالية هي الأطول والأقسى في تاريخ إسرائيل (صحيفة ليبراسيون



الفرنسية، ٢٠٠٢: ١/١٥)، ودخل قطاع الصناعة في ركود عميق، حيث سجل الناتج الصناعي الإسرائيلي تراجعاً مقداره ١٠.٤٥% في حزيران العام ٢٠٠١ مقارنة مع نمو بلغ ١٠.٦% خلال حزيران العام ٢٠٠٠، كما انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ٦% في الربع الثاني من العام ٢٠٠١، وفقاً لإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء، وهو الربع الثالث على التوالي الذي يشهد انخفاضاً في الإنتاج الصناعي، ويتضح من معطيات الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٠١، أن الانخفاض الأكبر في الإنتاج والذي بلغ ١٢%، كما بدأت الديون تتراكم على الشركات الصناعية بحيث وصل مجموع الديون على هذه الشركات إلى نحو ٢.٥ مليار شيكل، وإن هناك ٥٥% من مجموع الشركات بدأت تغلق أبوابها وتعلن إفلاسها نتيجة تراكم الديون (جرات، ٢٠٠٥: ١٣٣)، كما سجلت البطالة أعلى مستوى لها خلال أكثر من عشر سنوات، حيث تجاوز معدل البطالة حاجز العشرة بالمائة، ويأتي هذا الارتفاع في معدلات البطالة وسط حالة كساد ناجمة عن ركود اقتصادي (المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ٢٠٠٢: ٣/١٧)، أن العاطلين عن العمل يعانون ظروفًا مأساوية جداً، فبعض العاطلين عن العمل ومن بينهم أساتذة جامعيين يعيشون تحت خط الفقر، ويحصلون على مساعدات من جمعيات خيرية لمواجهة أعباء الحياة، أما بالنسبة للتجارة الخارجية والديون فقد طرأ تدهور بنسبة ٠.٥% في مؤشر شروط التجارة الإسرائيلي وانخفضت أسعار العديد من الصادرات الإسرائيلية أبرزها صادرات الماس التي هبطت بنسبة ١.٥%، كما شهدت الصادرات أيضاً انخفاضاً كمياً بلغ في الربع الثاني من العام ٢٠٠١ ٤.٢/٢٠٠١%، وتفاقم العجز في الميزان التجاري بشكل واضح، حيث سجل في الشهر الأول للانتفاضة عجزاً مقداره ٧٩٠ مليون دولار، وإن العجز التجاري الإسرائيلي ارتفع في العام ٢٠٠١ إلى ٧.٦ مليار دولار من ٦.٨ مليار في عام ٢٠٠٠ (مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ٢٠٠٢: ١/٢٤)، وأما الدين الخارجي للكيان الإسرائيلي فقد وصل إلى أكثر من ٦٧ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وبينما كانت بعض التوقعات الرسمية تشير إلى نسبة نمو سنوي تتراوح بين ٤-٦% أكدت تقارير البنك الدولي أن نسبة النمو لم تتجاوز في العام ٢٠٠٢ الـ ١.٧٥% (صارم، ٢٠٠٢: ١٥-١٦)، هذا فإن الدليل على الأوضاع المتردية من الناحية الاقتصادية في دولة الكيان الصهيوني في فلسطين هو طلب شارون ضمانات قروض بـ (١٠) مليارات دولار من الولايات المتحدة الأمريكية (شمعون، ٢٠٠٢: ١٨)، وأما آثار الانتفاضة على السكان المقدسيين في عهد شارون فكانت بالأرقام وفق الجداول التالية:

### الجدول (٢):

التوزيع النسبي للعاملين في محافظة القدس حسب النشاط الإقتصادي ٢٠٠١ - ٢٠٠٥.

النشاط الإقتصادي	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الزراعة والصيد والحراجة	٢.٧	١.٩	١.٠	١.٣	١.٥
التعدين وإستغلال المحاجر والصناعة التحويلية	١٤.٤	١٣.٩	١٢.٠	١٢.٤	١٥.٦
البناء والتشييد	٢١.٩	١٨.٤	١٩.٠	١٣.٣	١٢.٨
التجارة والفنادق والمطاعم	٢٦.٥	٢٧.٩	٢٧.٩	٢٨.٢	٢٨.٩
النقل والمواصلات والاتصالات	٧.٨	٧.٦	٨.٥	٩.٠	٩.٧
الخدمات والفروع الأخرى	٢٦.٧	٣.٣	٣١.٦	٣٥.٨	٣١.٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

مصدر البيانات: كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم ٨، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

### الجدول (٣):

معدل البطالة في محافظة القدس حسب الفئات العمرية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥.

الفترة العمرية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١٩-١٥	٢٨.٦	٥٣.٥	٥٧.٨	٥٧.٦	٤٤.٩
٢٤-٢٠	٢٣.٦	٤١.٠	٣٥.٦	٣٣.٤	٢٨.٩
٢٩-٢٥	١١.٧	٢٦.٠	٢٠.١	٢٠.٩	١٥.٢
٣٤-٣٠	١٢.٤	٢٢.٥	١٨.٠	١٨.٠	١٠.٣
٣٩-٣٥	١٤.١	٢٣.٦	٢٢.٣	١٩.٢	١٤.٦
٤٤-٤٠	١٢.٨	٢١.٣	٩.٣	١٧.٩	١٢.٣
٤٩-٤٥	١٢.٩	٢٠.٨	١٢.١	١٢.٩	٩.٠

مصدر البيانات: كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم ٨، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

من هنا نجد انه مهما تحدثنا عن الآثار الاقتصادية للانتفاضة على اقتصاد الكيان الصهيوني لن نوف هذه الانتفاضة حقها، لكننا نستطيع القول والتأكيد أن الانتفاضة هزت الكيان الإسرائيلي بمجمله اقتصاديا وسياسيا وعسكريا واجتماعيا، وقد اشرنا الى بعض الآثار على الصعيد الاقتصادي، وقد اعتدنا أن يتستر الكيان الإسرائيلي ووسائل إعلامه على الخسائر، فكيف إذا كانت هذه الخسائر تتناول ركائز وجوده أو أهمها، ونقصد بها الركائز الاقتصادية.

## المطلب الثاني: الحرم القدسي والحكومة الشارونية

إن الحرم القدسي له مكانته وأهميته في نفوس المسلمين عامة حيث أن الجميع ينظرون للحرم القدسي على أنه مكانا مقدسا زاره رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر الفاروق والكثير من الصحابة التابعين، وكذلك حظ في رحاله العلماء منذ اليوم الذي أشير عليه بالقدسية، وقد جاءت قدسية هذا المكان في آية من القرآن الكريم والتي هي محط قول الله العلي القدير: بقوله (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله)(سورة الإسراء : 1)، وكذلك في سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم حيث قال: لا تشد الرحال إلا لثلاث، المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا، وكان هذا المسجد والذي يشمل كل الحرم القدسي محط اهتمام قادة المسلمين وولاة أمرهم على ممر الزمان، لقد داهم العرب والمسلمين غزاة، وكان المسلمون في حالة ضعف وسيطروا على المدينة المقدسة، ولكنهم ما أن أعادوا قوتهم حتى استعادوها ونشير بذلك الى الصليبيين وحملاهم المتعددة، التي داهمت بيت المقدس، بمعنى أن العرب والمسلمين لم ينسوا يوما الحرم القدسي الشريف -الأقصى المبارك-، وما أن أطل علينا القرن العشرين حتى بدأت طلائع الاستيطان اليهودي تتجه صوب فلسطين واستطاعت بمساعدة القوى المتنفذه في العالم أمثال بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من احتلال كامل فلسطين خلال فترة زمنية وجيزة لا تتجاوز العقدين من الزمان، وفي حربين الأولى بحرب ١٩٤٨ و١٩٦٧، واستطاعت القوات اليهودية إحكام قبضتها على كامل فلسطين بما فيها الحرم القدسي الشريف -الأقصى المبارك- وزعمت ما زعمته من وجود الهيكل مكان تعبدهم على هذا الحرم فأخذت تكيد له سعيها منها على تدمير الأقصى وإقامة الهيكل المنشود لديها، وفي هذا المطلب سنتناول ما قامت به السلطات غير الرسمية والرسمية من أعمال الهدف النهائي منها هدم الأقصى وبناء الهيكل وسنتناول ذلك في فقرتين هما:

أولاً: الحرم القدسي والاعتداءات غير الرسمية.

ثانياً: المؤازرة الحكومية للاعتداءات غير الرسمية.

## أولاً: الحرم القدسي والاعتداءات غير الرسمية:

إن الاعتداءات غير الرسمية هي الاعتداءات التي لم تشارك فيها أطراف حكومية أو أجهزه ذات صفة رسمية، ففي ظل حكومة شارون والتي كانت على استحياء ترد المتطرفين والحاخامات والمجموعات اليهودية هي التي فتحت الأبواب على مصراعيها لتقوم هذه الجهات بالاعتداء على الحرم القدسي الشريف، كون رئيس الحكومة هو أول من استباح حرمة هذا الحرم، ففي عهد هذه الحكومة قام أعضاء ما تسمى ب: " أمناء جبل الهيكل " بتقديم التماسا الى المحكمة الإسرائيلية العليا للسماح لهم على إلزام الأوقاف الإسلامية بوقف أعمال الترميم في المسجد الأقصى المبارك، وتنظيم مسيرة باتجاه البلدة القديمة حيث الحرم القدسي الشريف، كما أقامت جماعة يهودية متحفا يهوديا قرب المسجد الأقصى في محاولة لتبرير احتلال المدينة المقدسة، ولدعم الإدعاءات الإسرائيلية بشأن الأقصى، ويعرض هذا المتحف مجسم تصويري للهيكل مكان الأقصى(رانف، ٢٠٠١: ٢٥)، وقيام جماعة تطلق على نفسها أمناء جبل الهيكل بوضع حجر الأساس للهيكل الثالث، لكنها فشلت بسبب تصدي المواطنين لهم واندلعت على أثرها مواجهات عنيفة في ساحات الأقصى، إلا أن هذه الجماعة عادت مرة أخرى فقامت بجولة استفزازية على أبواب الأقصى (الدستور الأردنية، ٢٠٠١: ٧/٢٩، ٩/١)، ولتكميم صوت مؤذن المسجد قامت مجموعة من سكان الحي اليهودي الملاصق للسور القدسي للمسجد الأقصى بتقديم شكوى للشرطة طالبت فيها منع أو كتم الأذان المنبعث من سماعات المسجد، وشاركت في اقتحام الأقصى مع مستوطنين من بابي الأسباط والسلة وبث صور ليزيرية ثلاثية الأبعاد للهيكل فوق الأقصى ( يوميات الانتفاضة، ٢٠٠١ : ٤/٢٣)، على أثرها اندفعت مجموعة من ستين مستوطنا لاقتحام المسجد الأقصى من باب الأسباب وباب الغوانمة، التقت مع قرابة ألف مستوطن شاركوا بمسيرة نظمتها حركات دينية واستيطانية متطرفة أمام بوابات المسجد الأقصى في البلدة القديمة، مطالبين بفرض السيطرة على منطقة الحرم القدسي وفتح بواباته أمام الصليبيين اليهود، إن هذه المسيرة دفعت الحاخام "افرايم شاخ" نجل حاخام الدولة اليهودية الى دعوة اليهود للزحف على الحرم القدسي الشريف وتطهيره من دنس العرب والمسلمين، حيث لاقت دعوته أذان صاغية فزحف حوالي (١٥٠) يهودي واقتحموا بوابات المسجد الأقصى للصلاة وأداء الطقوس الدينية (يوميات الانتفاضة، ٢٠٠٣: ٢٢-٨/٢٤)، كما نظم حزب "تكوما" اليميني مسيرة استفزازية حول أسوار المسجد الأقصى وبمحاذاة أبوابه وكان شعار المسيرة "بناء الهيكل"، مما دفع مجموعة من المتطرفين اليهود بالقيام بتحطيم أعمدة رخامية أثرية بالقرب من المتحف الإسلامي داخل المسجد الأقصى، يعود تاريخها الى العصور الإسلامية الأولى، وفي السبيل نفسه حاولت جماعة ما يسمى " أمناء جبل الهيكل" اقتحام المسجد الأقصى لأداء شعيرة يطلقون عليها اسم " رش تراب منجلب من

أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة"، حيث باءت محاولتهم بالفشل مما دفعهم الى أداء طقوسهم مقابل الأقصى، في أحد أحياء مدينة القدس القديمة (علي، ٢٠٠٢: ٤٣)، وبالمقابل قامت جماعات يهودية بتنظيم " مسيرة الأسوار " في محيط المسجد الأقصى، تخللها شعارات عنصرية مسيئة للعرب والدين إسلامي، كما قام متطرفون يهود باقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على أحد حراسه، وفي المقابل قام ٤٠٠٠ مستوطن بالمشاركة في مسيرة استفزازية حول أسوار المسجد الأقصى وأبوابه تضمنت تحريضا تلموديا على المسجد الأقصى الشريف، وإزاء ذلك دعى يهودا عتمون زعيم حركة ما يسمى "أمناء جبل الهيكل" الى هدم وإزالة الحرم القدسي، وفي ما يسمى "ذكرى خراب الهيكل" حاولت جماعات يهودية متطرفة اقتحام المسجد الأقصى المبارك وقيام الآلاف منهم بالاحتشاد في ساحة البراق (يوميات الانتفاضة، ٢٠٠٤: ٧/٢٧)، كما قام مستوطن بمحاولة اقتحام المسجد الأقصى خلال مهرجان " طفل الأقصى والمقدسات الثالث"، وفي ظل الاعتداءات على المسجد الأقصى، نظم عدد من أعضاء اليمين الإسرائيلي المتطرف والمستوطنين وطلاب المدارس الدينية مسيرة استفزازية في البلدة القديمة وفي محيط المسجد الأقصى، وقيام " مناحيم فرومان راب" مستوطنة تكواح" بإقامة حفل زواج لابنه داخل المسجد الأقصى تخلل الحفل شرب الخمر والنيبيذ (الرأي الأردنية، ٢٠٠٤: ٩/٩)، كما قام ما يزيد عن ٤٠٠ طالب يهودي باقتحام المسجد الأقصى المبارك، اقتحاما جماعيا وتجمعوا مقابل باب المغاربة، برفقة مرشدين من المستوطنين اليهود، ومحاولة أداء طقوس دينية مما أدى الى نشوب مشادات كلامية بين المستوطنين و مندوبي دائرة الأوقاف، وفي ظل ذلك قام مئات من المجموعات اليهودية المتطرفة بالمشاركة في مسيرة استفزازية حول أسوار المسجد الأقصى، وحملوا صوراً للمسجد الأقصى رسم عليها حرف (x) وبجانبتها صورة الهيكل الثالث المزعوم (يوميات الانتفاضة، ٢٠٠٤: ١٠/٤) كما قام مستوطن يهودي باقتحام المسجد الأقصى واحتساء الخمر وتكسير الزجاج داخل ساحات المسجد الأقصى، وفي محاولة لتكريس سيطرة الاحتلال على المسجد الأقصى، فقد تم افتتاح ملهى يهودي جديد جنوبي حائط البراق لليهود المحافظين، ومقابل ذلك قامت مجموعة مسيحية أصولية تؤمن بأن نزول السيد المسيح لن يكون إلا بعد بناء الهيكل المزعوم بوضع صليبا على باب الصخرة في المسجد الأقصى وتسكب الخمر على الصليب، وتؤدي شعائر مشبوهة (علي، ٢٠٠٢: ٤٤) وإزاء ذلك حاول مستوطنان يحملان سكيناً كبيراً باقتحام المسجد الأقصى، وقيام شرطة الاحتلال بالتحقيق معهما حول نيتها الاعتداء على حرس المسجد الأقصى، ثم تعلن أنهما كانا في حالة سكر في محاولة منهما للتخفيف من أهمية الحادث، وفي السبيل نفسه قامت جماعات يهودية متطرفة يتراوح عددها بين ألفين وثلاثة آلاف شخص بالتدفق على البلدة القديمة في القدس، وتنفيذ فور وصولها حملة طواف حول بوابات المسجد الأقصى وهي ترفع المشاعل المضئية وسط تواجد مكثف لقوات الاحتلال (شلومو، ٢٠١١: ٤٧)،

وقيام مجموعات يهودية وسياح أجنب بالتجول في ساحات المسجد الأقصى بلباس سافر وفاضح، واختلاط وتشابك أيدي الفتیان والفتيات والتقاط الصور الجماعية دون مراعاة حرمة المسجد الأقصى المبارك، كما قام المئات من اليهود باقتحام المسجد الأقصى المبارك بمجموعات تتألف كل منها من ( ٥٠ ) شخصا، وقيام منظمات يهودية متطرفة أبرزها " الحركة من أجل إقامة الهيكل " و " حركة رفاة " و " منتدى الخلاص الإسرائيلي "، ثم سعت بتعميم إعلانا تحت عنوان " نتواصل مع جبل الهيكل صلاة واعتصاما " ترض فيه عامة الجمهور على اقتحام جماعي للمسجد الأقصى يوم السادس من شهر حزيران، أي في ذكرى ال ٣٨ لاحتلال القدس (كرباج، ٢٠٠٥: ٦٨)، وهذا شجع مجموعة أخرى من المستوطنين اليهود بحراسة شرطية مكثفة اقتحام المسجد الأقصى المبارك وسط تواجد كثيف من المسلمين المرابطين في ساحات المسجد الأقصى، الأمر الذي أثار حفيظتهم فقاموا بطرد المستوطنين بالحجارة وبالضرب، مما أدى الى جرح شخصين منهم، بينما تدخلت الشرطة الإسرائيلية وأصابت عددا من المصلين بجروح خطيرة، وعلى صعيد آخر قامت منظمات يهودية متطرفة من ضمنها منظمة "رفاة" بتنظيم مسيرة أطلقت عليها اسم مسيرة الأسوار، سارت بمحاذاة أبواب المسجد الأقصى وانتهت عند باب المغاربة، وهدفت الى تعبئة الرأي العام اليهودي لبناء الهيكل المزعوم، حيث حملوا صوراً ومجسمات مكتوب عليها " ليبنى الهيكل ليبنى الهيكل " (علي، ٢٠٠٢ : ٤٥)، كما حاول مستوطنون اقتحام المسجد من باب القطنين بقصد تخريب صندوق قفل الأقصى والمعسكرات الذي تنظمه " مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية"، مما دفع حرس المسجد بصددهم ومنعهم من الدخول، إزاء ذلك حاول العشرات من المستوطنين اقتحام المسجد الأقصى المبارك من بابي حطة والسلسلة تحت حماية شرطة الاحتلال، واقتحام حراس المسجد الأقصى بالتصدي لهم، ثم قامت مجموعات أخرى من اليهود بالطواف بشوارع مدينة القدس وبلدتها القديمة في مسيرات استفزازية، مرددة شعارات ضد المسجد الأقصى وضد الفلسطينيين، تم ذلك بحضور قوات الاحتلال التي أغلقت شوارع المدينة الى المسجد الأقصى وساحة البراق، وقيام نحو ١٥٠٠ مستوطن بالوصول الى باب المغاربة والمطالبة بالسماح لهم بدخول المسجد الأقصى في " ذكرى خراب الهيكل " ، كما قامت مجموعة مكونة من ١٠٠ يهودي بمحاولة اقتحام المسجد الأقصى عبر باب المغاربة بعد أن تجمعت في منطقة الحي اليهودي في القدس القديمة، وقيام شرطة الاحتلال باعتقال أحد منظمي هذا التجمع، لعدم حصوله على إذن من الشرطة لدخول المسجد الأقصى (إسرائيل اليوم، ٢٠٠٥ : ٨/١٥)، وعلى صعيد آخر قام متطرفون يهود بمحاولة تسلق جدار المسجد الأقصى في منطقة باب الأسباط، وقيام المواطنين على إجبارهم على الهرب باتجاه المستوطنات في حي سلوان المتاخم للمسجد الأقصى، مما دفع عشرات المتطرفين اليهود من جماعة "أمناء جبل الهيكل" باقتحام المسجد الأقصى تحت مظلة الحماية من قوات الاحتلال، متذرعين بقرار سابق من " المحكمة

الصهيونية العليا " يقضي بالسماح لليهود بتأدية " شعائر دينية " داخل المسجد الأقصى، وقيام ثلاثة مواطنين يهود بينهم امرأة باقتحام المسجد الأقصى المبارك من بابي الناظر وحطة، خلال أداء المصلين لصلاة التراويح، وقيام حراس المسجد بالتصدي لهم ، وإزاء ذلك قامت مجموعة قوامها (٣٥) شخصا من مخابرات دولة الاحتلال باقتحام المسجد الأقصى وهم يحملون أسلحتهم الشخصية من باب المغاربة، والقيام بجولة لمدة ساعتين في باحات المسجد، حيث دخلوا الجامع القبلي والمصلى المرواني وقبة الصخرة والتقاط صوراً لكل هذه المواقع بكاميرات الفيديو وآلات التصوير الفوتوغرافية(التوفكجي، ٢٠٠٢: ٢١).

وهكذا فإن المسجد الأقصى وأقصى بذلك الحرم القدسي الشريف، لا تنفك المسيرات اليهودية والافتحامات كذلك، فهي متواصلة والهدف منها بلا شك إجبار العرب المسلمين الفلسطينيين الى الإذعان لخطرسة الدولة اليهودية، ومن ثم إعطاءهم حرية العمل لما يحقق أهدافهم بالحرم الشريف.

### ثانياً: المؤازرة الحكومية للاعتداءات غير الرسمية:

هناك تشابه تام بين ما يقوم به أولئك الذين وصفت اعتداءاتهم بالجهات غير الرسمية، وبما يقوم به الجانب الرسمي في الحكومة الشارونية، فجنود الاحتلال يشاطرونهم بدورهم غير الرسمي فيقتحمون المسجد الأقصى بذريعة إلقاء حجارة عليهم من قبل المصلين، وكان يتزامن ذلك مع إطلاق نار على غرف حراس المسجد الأقصى المتواجدين قرب باب الرحمة من الجهة الشرقية للمسجد، ومن ثم اقتحام ساحات الأقصى وترويع المصلين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد دفع رئيس الحكومة - شارون- إلى تشكيل لجنة وزارية لإعداد آلية تسمح بزيارة اليهود والسياح والأجانب للحرم القدسي والتجول في باحته، وهذا شجع أعداداً من أفراد قوات حرس الحدود الإسرائيلية للصعود للحرم وتناول المشروبات الروحية داخل الأقصى (احرنوت ، ٢٠٠١: ٢، ٤، ٨، ٢٣)، هذا وأن المحكمة العليا الإسرائيلية منعت جماعة ما يسمى بأمناء جبل الهيكل من وضع حجر الأساس لما يسمونه " الهيكل داخل المسجد الأقصى، لكنها سمحت بوضعه قرب باب المغاربة هذا لا يعني أن موقف المحكمة هذا كان لصالح المسلمين لكنها خطوة ربما تأتي خطوة أخرى لتوافق على ما أراده جماعة أمناء الهيكل في سياسة قائمة على الترويع، وهذا ما يدل عليه القرارات الحكومية التي تمنع إدخال مواد البناء إلى ساحات المسجد الأقصى وسحب هويات خطباء المسجد والمواطنين الذين يتلقون روايتهم من السلطة الوطنية الفلسطينية(يوميات الانتفاضة، ٢٠١١: ٩/١٠)، كما قامت قوات الاحتلال باقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين الذين تظاهروا على القانون الأمريكي المتعلق بالقدس، وسمحت لمتطرفين يهود من أعضاء مجموعة "هاي فيكايام" بالتظاهر على بعد خمسة أمتار من أبواب المسجد الأقصى المبارك، وقيام الشرطة الصهيونية بقرار حكومي بإغلاق



مكاتب لجنة التراث الإسلامي في باب الرحمة، كما وضعت الشرطة الإسرائيلية آلات تصوير تكشف حركة المصلين عبر باب الأسباط وشن حملة تفتيش للمنازل الملاصقة لحرم المسجد الأقصى، وفي خضم هذا فقد صرح "تسامي هنبغي" - ضابط شرطة- بأن المسجد الأقصى سيفتح قريباً لزيارات اليهود والسياح الأجانب بموافقة أو عدم موافقة الأوقاف الإسلامية(بارود، ٢٠١٢: ٦٠٨)، شجع مثل هذه التصريحات عضو الكنيست الإسرائيلي "يخييل حزان" بمحاولة الدخول الى الحرم القدسي من باب المغاربة، حيث قررت الشرطة وأوساط في الحكومة الإسرائيلية تسهيل إدخال اليهود والسياح الأجانب الى المسجد الأقصى، والاعتداء على عدد من مسؤولين الأوقاف الإسلامية والمصلين في المسجد الأقصى وإصابة خطيب المسجد وعضو الهيئة الإسلامية العليا بجروح، واعتقال أحد المواطنين لاعتراضه مجموعة من المستوطنين حاولوا القيام بطقوس دينية في باحات الحرم القدسي (إسرائيل اليوم، ٢٠٠٣: ٨/٣١)، كما أكد حراس المسجد الأقصى بأن قوات الشرطة الإسرائيلية أدخلت مجموعة من السياح الأجانب من السفهاء الى المسجد الأقصى بلباس فاضح جداً لا يليق بحرمة المسجد، وعندما حاول البعض تنبيه أفراد الشرطة بحرمته ذلك أصروا على موقفهم وهددوا المعترضين بالاعتقال، ومنعوا دخول سيارات الإفطار للمصلين في المسجد الأقصى المبارك، واقتحام المسجد خلال صلاة الجمعة، مما أدى الى إصابة ٢٤ شخصاً بجروح طفيفة ومتوسطة وبينهم عدد من النساء، ثم عادت مرة ثانية من اقتحامه وإصابة ٤٥ مصلي واعتقال ١٥ آخرين(علوج، ٢٠٠٤: ٢٥)، وفي المقابل قامت السلطات الإسرائيلية بنقل سرا نقطة مراقبة شرطية وكاميرا الى داخل الحرم القدسي بمحاذاة المصلى المرواني، بعدما كانت في السابق خارج الحرم، كما قام قائد شرطة القدس "ميكى ليفي" باقتحام المسجد الأقصى متخفياً وقيام الشرطة الإسرائيلية بإجراء قياسات مسحية مريبة داخل المسجد الأقصى(بارود، ٢٠١٢: ٦١١)، كما قامت الشرطة الإسرائيلية بالتمعد في إدخال السياح الأجانب واليهود الى المسجد الأقصى وهم شبه عراة، وهذا يعتبرونه من وجهة نظرهم بأنه يسيء الى قدسية المكان، وقام قائد شرطة القدس وأفراد من المخابرات الإسرائيلية باقتحام المصلى المرواني وقيام طائرة عسكرية بالتحليق فوق المسجد الأقصى المبارك أثناء جولة قائد شرطة القدس وأفراد المخابرات الإسرائيلية، كما نشرت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي تقريراً عن اجتماع عقد في إحدى القاعات الملاصقة للمسجد الأقصى في القدس القديمة، وكشفت عن خطة لأعضاء من نحو ٣٠ منظمة يهودية تخطط لاجتياح واحتلال المسجد الأقصى، بهدف نسف خطة الانسحاب من قطاع غزة التي قام بها رئيس الحكومة شارون من جانب واحد، ونشرت شرطة الاحتلال تفاصيل خطة تدعى أنها لحراسة المسجد الأقصى وتتضمن تركيب أجهزة استشعار للحركة وكاميرات بدوائر مغلقة يقدر ثمنها بأكثر من ١٠٠ مليون شيكل، على أمل خلق "جدار الكتروني" غير مرئي حول الأقصى(يوميات الانتفاضة، ٢٠٠٥: ٤/٤)، كما حولت قوات الاحتلال مدينة القدس



لثكنة عسكرية ونشرت أعدادا هائلة من جنودها في المدينة وعلى أسوار القدس وبوابات المسجد الأقصى والبلدة القديمة، ورئيس الدولة العبرية "موشية كتساف" يومها كان يطالب بالسماح لليهود بدخول الأقصى على غرار المسجد الإبراهيمي وكان قوله: "إن دخول المسلمين واليهود الى الأقصى لا بد أن يتم في نهاية الأمر، وفقا لنظام متفق عليه بين الأطراف المعنية يسمح لكل المسلمين واليهود بأداء شعائرتهم الدينية في هذا المكان المقدس على غرار الإجراءات المتبعة في المسجد الأقصى الإبراهيمي في مدينة الخليل" (التوفكجي: ٢٠٠٢، ٣٣)، كما وتكرر قيام مجموعة كبيرة من أفراد الشرطة الإسرائيلية باقتحام المسجد الأقصى بينهم ضباط كبار والتجول في منطقة باب الغوانمة والسور الشمالي والغربي للمسجد، بهدف تحديد أماكن تركيب كاميرات جديدة وسياج، ووضع علامة حمراء تحدد موقع تركيب كاميرات لتصوير كل من يدخل المسجد الأقصى، وتركيب إحدى الكاميرات فوق باب الأسباط من الخارج، وفي المقابل ادعت الشرطة الإسرائيلية أنها أخرجت ٩ متطرفين يهود خططوا للهجوم على المسجد الأقصى المبارك، في محاولة لعرقلة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، مشيرة الى أن الحديث يدور عن خليتين إرهابيتين: أحدهما خططت لتفجير المسجد باستخدام صواريخ "لاو" يتم إطلاقها من على إحدى البؤر الاستيطانية اليهودية المطلة على المسجد، والخلية الأخرى خططت لإطلاق طائرة صغيرة بدون طيار مزودة بكاميرا لاستفزاز المصلين والمواطنين الفلسطينيين في القدس (يوميات الانتفاضة، ٢٠٠٥: ٥/١٦)، كما أنهت قوات خاصة من شرطة الاحتلال مد شبكة البنية التحتية لكاميرات المراقبة على جميع أبواب المسجد الأقصى، وأثناء ذلك منعت ثلاثة من حراس المسجد الأقصى من الدخول إليه أو الاقتراب منه مسافة ٥٠ مترا، وقيام قوات الاحتلال بإغلاق الطرق المؤدية الى القدس القديمة وإطلاق منطادا يحمل أجهزة تتنصت وكاميرات لمراقبة حركة المصلين داخل المسجد الأقصى وتحليق مروحية تابعة لقوات الشرطة في سماء الحرم الشريف، كما شرعت الحكومة بالإذن لشرطة الاحتلال في إقامة سياج الكتروني ومجسات حرارية عند أسوار المسجد الأقصى ونصب آلات تصوير حديثة على أسطح الرواقين الشمالي والغربي للمسجد، وقيام سلطات الاحتلال بإغلاق مؤسستي "الرفادة" و "اقرأ" وتعني الأولى بخدمة المسجد الأقصى والمصلين الوافدين إليه، وتعمل وفق ترخيص من مجمل الشركات في الدولة العبرية، ومؤسسة اقرأ تشرف على نحو مائتي حلقة تدريس للقران الكريم في القدس، وتعمل وفق ترخيص رسمي من سلطة الاحتلال، بزعم علاقة الجمعيتين بحركة "حماس" (الرأي الأردنية، ٢٠٠٥: ٩/٢٢)، وبعد عشر سنوات من الحفر تحت المسجد الأقصى، قامت سلطات الاحتلال بتدشين موقعا يعتبر الأول من نوعه في الفضاء التحتي للمسجد من جهته الغربية، تحت اسم " أنت في سلسلة التاريخ"، يبيث أكاذيبهم عن الحرم القدسي الشريف، كما قامت قوات الاحتلال بمنع إدخال المصاحف من قبل المصلين الى داخل المسجد الأقصى، والمحكمة العليا في الدولة العبرية

تعتبر قرارها السماح لجماعة " أمناء جبل الهيكل" بالصلاة في باحة المسجد الأقصى " زلة لسان" وخطأ في صياغة القرار، وتتبدل عبارة السماح لليهود بالصلاة على جبل الهيكل (المسجد الأقصى) بعبارة السماح لليهود بالدخول وزيارة جبل الهيكل(التوفكجي، ٢٠٠٢: ٣٨).

إن هذا كله يدل دلالة وافية على انه لا فرق بين ما تقوم به الجماعات والأفراد من اليهود في الاعتداء على الحرم الشريف وما هو تابع له من أبنية ومزارات مقدسة، وبين ما تقوم به الجهات الرسمية الحكومية التي يترأسها شارون، الذي كسب أصوات اليهود ليعتلي كرسي رئاسة الحكومة اليهودية من خلال زيارته المعروفة للحرم القدسي الشريف والتي فجرت الانتفاضة المقدسية التي بينت مدى هشاشة النسيج الشعبي والحكومي في دولة الكيان اليهودي في فلسطين.

## المبحث الثاني : القدس في السياسة الإجرائية لحكومة شارون(\*)

إن ما نذهب إليه بالمقصود بالسياسة الإجرائية هو ما تم تنفيذه على ارض الواقع في مدينة القدس، حيث كان الاستيطان ولا يزال احد أركان الحركة الصهيونية، وان لم يكن ركنها الأساسي، لذا فإنها تسلحت منذ تأسيسها، بالحجج والأكاذيب والمواقف العنصرية نفسها إزاء السكان الأصليين في البلد الذي خططت لاستعماره أي فلسطين، وفحوى هذه الحجج هو أن هؤلاء السكان الأصليين متخلفون وجاهلة وما إلى ذلك، لكن "الأهم" من هذا كله هو أنهم في حاجة ماسة إلى من يأخذ بيدهم كي يلحقوا بركب التطور والحضارة، ومما لا شك فيه أن هذه المخططات الصهيونية تهدف إلى إحداث تغييرات مختلفة في المدينة: سكانية، جغرافية، اقتصادية، بقصد فرض واقع جديد يتمثل بتكريس الوجود الصهيوني الاستعماري فيها وعدم التفكير على الإطلاق بالتفريط فيها في ظل أية تسوية مستقبلية، ونهجت السلطات الصهيونية سياسة استيطانية تحمل طابع الازدواجية في عملية التنفيذ، اتجه الشق الأول منها إلى داخل أسوار المدينة حيث تمثل بإنشاء الأحياء السكنية على أنقاض الأحياء العربية الموجودة أصلا في المدينة، بينما انحسر الشق الثاني إلى خارج أسوار المدينة، فأنشأت الدولة الصهيونية المناطق السكنية على الأرض التي قامت بمصادرتها من العرب، والتي في نظرهم تعتبر المستوطنات الأقرب للقلاع والحصون الحربية التي قاموا بإنشائها حول المدينة، من اجل تحقيق أهدافهم العسكرية والأمنية على المدينة ، حيث تم وصف هذه المساكن التي تم بناؤها بأنها عبارة عن سور جديد يحيط بالمدينة بشقيها القديم والحديث بشكل قرص كبير، من هنا دأب الإسرائيليون وبشكل دائم على تعزيز الاستيطان والتوسع فيه، دون الالتفات إلى ما يعنيه ذلك من نهب لخيرات الفلسطينيين وتجاوز لحقوقهم التي كفلها القانون الدولي، حيث تنبع الأهمية الإستراتيجية للاستيطان الصهيوني في فلسطين بعامة والقدس بخاصة، من خلال كون هذا الاستيطان يشكل العمود الفقري و التطبيق العملي للصهيونية واللبنة الأولى لإنشاء الكيان الإسرائيلي في فلسطين، فالسياسة الصهيونية تهدف إلى السيطرة على مدينة القدس تمشيا مع الفكر السياسي الصهيوني الذي رأى بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل إلى الأبد، وستتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين هما:

**المطلب الأول: القدس والإجراءات التهويدية.**

**المطلب الثاني: القدس والإجراءات الاستيطانية.**

(\*) أنظر السياسات الإجرائية التي قامت بها الحكومات اليهودية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣) في الملحق رقم (١).

## المطلب الأول: القدس والإجراءات التهودية

بات في حكم المؤكد أن ارئيل شارون رئيس وزراء إسرائيل الذي ينفذ أخطر مرحلة في المشروع التهودي والاستيطاني ضمن موافقة حليفة الدولة اليهودية الدولة الأمريكية في توجهاته خلال لقائه الرئيس جورج بوش الابن بواشنطن، ومن خلال إقناعه بضرورة التعامل بواقعية للسيادة الإسرائيلية على كامل مدينة القدس بقسميها الغربي والشرقي والتي أصبحت بنظر حكام تل أبيب أمرا واقعا مع تنفيذهم مخطط الاستيلاء على القدس الشرقية، ولعل شارون أراد إقناع الرئيس بوش الابن بأن يتعامل مع هذا الأمر كواقع وكسابقة لا تتناقض ووعود بوش السابقة في إمكانية قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة تعيش جنبا الى جنب مع إسرائيل، بما فيها من مستوطنات يجري العمل ليل نهار على توسيعها على حساب الأراضي الفلسطينية، ولا سيما أن شارون سبق له في لقائه مع الرئيس بوش الابن في واشنطن أن حصل منه على وعود جديدة سربها أكثر من مسئول إسرائيلي الى الصحافة الإسرائيلية، والى الأحزاب الإسرائيلية اليمينية التي تعارض أي انسحابات من الضفة وغزة، إن شارون والحالة هذه قسمت سياسة حكومته الى قسمين الأول خاص بالمدينة المقدسة من خلال إزالة ما هو عربي وزرع ما يمكن زرعه يمت لليهود بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لذا فالقدس والحالة هذه محط سياسة إزالة ما يشير الى أصول عربية سواء كانت تاريخية وغيرها، وذلك لإلباس المدينة المقدسة ثوبا جديدا ظاهره الثوب اليهودي، وباطنه نفس الثوب، وفي الوقت الذي يتسنى لحكومة شارون والحكومات اليهودية اللاحقة سوف يحقق أهدافه البعيدة التي أراد بها شارون من المدينة المقدسة، ولا شك انه يجد في مسعاه ما يوافق سياسته من الإدارة الأمريكية بوجه خاص والقوى الغربية بوجه عام، في حين نجد العرب منقسمين على أنفسهم حيث أصبح أمر المدينة في أدنى سلم أولوياتهم، وفي هذا المطلب وتحقيقا لأهداف الدراسة فإننا سنتناوله من خلال فقرتين فرعيتين رئيسيتين هما:

أولاً: القدس وتغيير معالم المدينة.

ثانياً: القدس وهدم المباني العربية.

## أولاً: القدس وتغيير معالم المدينة:

تعمل إسرائيل جاهدة للسيطرة على مدينة القدس وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربي فيها، وقد استخدمت لأجل ذلك الكثير من الوسائل وقامت بالعديد من الإجراءات ضد المدينة وسكانها، حيث كان الاستيطان في داخل المدينة المقدسة أحد أهم الوسائل لتحقيق هدف إسرائيل الأساسي التهويد الكامل للمدينة المقدسة، كما سعت إسرائيل خلال العقود الماضية إلى استكمال مخطتها الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، وعملت على تحقيق ذلك من خلال ما يلي (غضية، ٢٠٠٥: ٥٨-٥٥):

أ. التوسع في الحدود: قامت حكومة شارون بتوسيع ما يسمى بحدود القدس شرقاً وشمالاً، وذلك بضم مستوطنة "معاليه أدوميم" التي يقطنها حوالي ٣٥ ألف مستوطن، كمستوطنة رئيسية من الشرق، إضافة إلى المستوطنات العسكرية الصغيرة مثل "عنتوت، ميشور، أدوميم، كدار، كفعات بنيامين" من الجهة الشرقية، "والنبي يعقوب، كفعات زيبيف، والتلة الفرنسية، كفعات حدشا، كفعات هاردار" من الشمال، إن السياسة التي اتبعتها "إسرائيل" أدت إلى مضاعفة عدد المستوطنين، وفي نفس الوقت قللت نسبة السكان الفلسطينيين الذين يشكلون ثلث سكان القدس أي حوالي ٢٢٠ ألف نسمة بما فيها الجزء المضموم ٣٨٠ ألف نسمة، مع العلم أن عدد المستوطنين في مدينة القدس يساوي عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٨٠ ألف مستوطن)، إن ضم مستوطنة "معاليه أدوميم" إلى حدود البلدية أضاف ٣٥ ألف مستوطن إلى عدد المستوطنين الموجودين في الحزام الاستيطاني حول القدس، وبذلك يصبح أكثر من ٢٠٠ ألف مستوطن يسكنون داخل حدود البلدية، إضافة إلى المستوطنات الشرقية التي تضاعف العدد إلى ٤٠٠ ألف يهودي في القدس الغربية (التوفكجي، ١٩٩٥: ٢٢)، إن عدد المستوطنات في القدس حسب إحصائيات مركز أبحاث الأراضي ٢٩ مستوطنة، ١٤ منها في الجزء المضموم من القدس، أي ما يسمى حدود القدس الشرقية، وتنتشر هذه المستوطنات في محافظة القدس على شكل تجمعات استيطانية مكثفة تتخذ الشكل الدائري حول المدينة وضواحيها ممثلة بمراكز استيطانية كبيرة المساحة، ويشار أيضاً إلى أن حدود البلدية (القدس الغربية) تم بشكل رسمي توسيعها، ولكن عملياً تم الاستيلاء على ٧٢ كم مربعاً بقرارات مختلفة وبتقييد التمدد العمراني في القدس وتحويل المناطق إلى مستوطنات إسرائيلية، كما حدث مع جبل أبو غنيم "مستوطنة هارحماه"، لا شك أن لعملية الاستيطان "الإسرائيلية" في القدس وضواحيها، آثار كبيرة على السكان الفلسطينيين يمكن إجمال هذه الآثار بالنقاط التالية (التوفكجي، ٢٠١٤: ٢/٢٢):

- مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي التابعة للقرى التي أقيمت عليها المستوطنات.
- تطويق التجمعات السكنية الفلسطينية والحد من توسعها الأفقي والعمودي لاستيعاب التزايد الطبيعي للشعب الفلسطيني.
- تهديد بعض التجمعات السكانية الفلسطينية بالإزالة، وخاصة تلك التي تعترض تنفيذ المخطط الإسرائيلي الرامي إلى دمج العديد من المستوطنات المحيطة بالقدس.
- إبقاء فلسطيني مدينة القدس وضواحيها في حالة خوف ورعب معزولين عن شعبهم ووطنهم بشكل دائم، من خلال الاعتداءات المتكررة عليهم من قبل المستوطنين المدججين بالسلاح والمحبيين من قبل قوات الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود.
- عزل مدينة القدس وضواحيها عن محيطها الفلسطيني في الشمال والجنوب والشرق.
- فصل شمال الضفة عن جنوبها، والتحكم في حركة الفلسطينيين بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.
- قطع التواصل الجغرافي بين أنحاء الضفة الغربية وتقسيمها إلى بقع متناثرة، وبالتالي الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتواصلة جغرافياً.
- تشويه النمط العمراني الرائع للقدس العتيقة والقرى الفلسطينية المحيطة، الضاربة جذورها في أعماق التاريخ، وذلك بإدخال النمط العمراني الحديث.
- إن الأهداف التهودية من وراء ذلك يمكن إجمالها بالقول: "إن توسيع حدود المدينة المقدسة بالصورة التي قامت بها الحكومة الشارونية وما سبق من حكومات يهودية يعني تغيير الصورة التي كانت عن المدينة المقدسة قبل الاحتلال بصورة جديدة تأخذ الطابع الأوروبي والذي جاء به اليهودي القادم من دنيا الغرب بشتى أقطارها الأوروبية كانت أو الأمريكية وحتى دول الشرق الأوروبي، وبهذا تصبح الصورة المقدسية لدى المقدسي نفسه الذي كان يعيش في القدس صورة لا تمت للماضي بصلة، فأعداد المستوطنين أصحاب القبعات والحاخامين ذوي الشعور الطويلة مظهر المدينة وطابعها العصري.
- ب. سياسة التهجير: لقد اتبعت الحكومة الشارونية سياسة تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس أحد الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في مدينة القدس، وقد وضعت الحكومات المتعاقبة لدولة الاحتلال مخططات شريرة من أجل ذلك، نتبين ذلك من خلال التصريحات التي أعلنها رئيس الوزراء السابق (ارئيل شارون)

بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين لاحتلال القدس عام ١٩٦٧م، والتي واصل فيها أكاذيبه بالإعلان عن أن القدس ملك لإسرائيل وأنها لن تكون بعد اليوم ملكاً للأجانب، وما أعلنه شيمون بيرز بضرورة التهجير الجماعي للفلسطينيين من مدينة القدس، والذين يقدر عددهم بنحو ٢٤٠ ألف مواطن(عباد، ٢٠١٤: ٩).

لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تنفيذ توصية اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس لعام ١٩٧٣م، برئاسة غولدا مائير، والتي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢% من المجموع العام للسكان، وذلك لإحداث خلخلة في الميزان الديمغرافي في المدينة، لذلك فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه الوصية والتي كان آخرها سحب الهويات من السكان العرب في القدس، ولكن بالرغم من إقدام السلطات على سحب الهويات من أكثر من خمسة آلاف عائلة مقدسية إلا أن الفلسطينيين يشكلون حوالي ٣٥% من مجموع السكان داخل حدود المدينة، وذلك نتيجة عودة آلاف المقدسيين للسكن داخل حدود القدس(دحلان، ٢٠١٣: ٣٤٣).

ج. إصدار قوانين تهويدية: لقد تم إصدار ما يسمى بقانون التنظيم والتخطيط، الذي إنبتق عنه مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية المعقدة والتعجيزية في مجالات الترخيص والبناء، بحيث أدى ذلك إلى تحويل ما يزيد على ٤٠% من مساحة القدس إلى مناطق خضراء يمنع البناء للفلسطينيين عليها، وتستخدم كاحتياط لبناء المستوطنات كما حدث في جبل أبو غنيم، وقد دفعت هذه الإجراءات إلى هجرة سكانية عربية من القدس إلى الأحياء المحيطة بالمدينة، نظراً إلى سهولة البناء والتكاليف(دحلان، ٢٠١٣: ٣٣٥-٣٣٨).

د. طمس الأسماء العربية: عملت الحكومة الإسرائيلية على طمس أسماء القرى والمدن الفلسطينية و"عبرنتها"، حين شكّلت الوكالة اليهودية لجنة أسماء لإطلاقها على المستوطنات الجديدة والقرى القديمة، وقد تمت "عبرنة" ٧٠٠٠ اسم لمواقع فلسطينية على الأقل، فضلاً عن الأسماء التاريخية والمواقع الجغرافية (أكثر من ٥٠٠٠ موقع) وأكثر من ١٠٠٠ مستوطنة، واستكمالاً لمشروعها التهودي فقد بدلت أسماء المناطق العربية بأسماء إسرائيلية مؤكدة ذلك في المناهج التعليمية، لترسيخ هذه الأسماء في أذهان الناشئة العرب، فكان أن حرفت أسماء المدن الفلسطينية الرئيسية من العربية إلى العبرية وعملت الحكومة الإسرائيلية على تغيير أسماء بوابات القدس التاريخية بقصد تهويدها، كما في الجدول التالي(عواودة، ٢٠٠٥: ٣٣).

#### الجدول (٤):

أسماء أبواب القدس التاريخية والأسماء العبرية بعد التهويد.

قبل التهويد	بعد التهويد
باب الخليل	شاعر يافو (يافا).
باب الحديد	شاعر هحداش.
باب العمود (دمشق)	شاعر شكيم.
باب الزاهرة (الساهرة)	شاعر هورودوس.
باب ستنا مريم	شاعر هاريون (الأسود).
باب المغاربة	شاعر هأشفا (النفائات).
باب الرحمة	شاعر هرحميم.
باب النبي داود	شاعر تنسيون (صهيون)

إن الناظر في تغيير الأسماء العربية بما يقابلها من أسماء عبرية، يعني إزالة من الذهنية العربية وغير العربية ما كان يعرف بأسماء عربية، وذلك من أجل توطين هذه الأسماء في ذهنية الجميع، لتحقيق المقصود من سياسة التهويد التي هي مطلب الحكومات اليهودية، وليس ذلك مقصوراً على حكومة شارون (رياض علي العيلة، ٢٠٠٨).

**ثانياً: القدس وهدم المباني العربية:** في أيلول ٢٠٠٤م أعلن رئيس بلدية القدس الأسبق " اوري لوبوليانسكي " عن انجاز الخطة الهيكلية المحلية أورشليم القدس ٢٠٠٠ لكي تستخدم باعتبارها الاختصاص حول استعمالات الأرض ، وكخطة تفصيلية لأغراض مخططات بلدية أخرى . وهي نتاج لعمل متواصل استمر ثلاث سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤م شارك فيه أعضاء لجان فنية ولجان توجيه حكومية وبلدية وجمهور إسرائيل ضمت حوالي (٩٤) من ذوي الاختصاص، وتهدف الى بناء ٩٠٣٥٤ وحدة سكنية في القدس حتى عام ٢٠٢٠م ، من بينها ٥١,٧% مخصصة لليهود ، ٤٨,٣% مخصصة للعرب على حد زعم الخطة . وتضع الخطة رؤيتها التفصيلية لمستقبل الأوضاع العمرانية الديموغرافية في القدس حتى عام ٢٠٢٠م ، والتي وضحت أهداف الخطة الهيكلية بأنها :



"تفكير تخطيطي جديد وشامل لخلق إطار وضعي للاستمرار في تطوير المدينة كعاصمة للدولة ، ومركز للحكم ، مع الحفاظ على القيم الخاصة بها ، وتأمين مستوى حياة جيدة لكل سكانها"(مارجيليت، ٢٠١١: ٣٥).

والقراءة المتفحصة للأهداف السابقة للخطة تدل بشكل واضح على الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية تجاه مدينة القدس بالإصرار على احتلالها واعتبارها عاصمة ومركز حكم على الرغم من اتفاق أوسلو الانتقالي للتسوية السلمية، وحسب المخطط المذكور قسمت مدينة القدس الى ٤٥ منطقة تخطيط فرعية، ومن ثم تجميعها في خمس مناطق تخطيط رئيسية، والغاية من تقسيم القدس الى مناطق تخطيط مختلفة، وهي: تحقيق أهداف سياسة التخطيط الإسرائيلية في مجالات مختلفة، ومن المؤشرات الإحصائية حول تهويد القدس: قيام سلطات الاحتلال بهدم المنازل الفلسطينية، والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين وحسب مؤسسة المقدسي فمنذ العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٢ تم هدم نحو ١,١٢٤ مبنى في القدس الشرقية، مما أسفر عن تشريد ما يقارب ٤,٩٦٦ شخصاً منهم ٢,٥٨٦ طفل و١,٣١١ امرأة، ويشار إلى أن إجمالي الخسائر التي تكبدها الفلسطينيون جراء عمليات الهدم لمبانيهم في القدس قد وصلت نحو ثلاثة ملايين دولار وهي لا تشمل مبالغ المخالفات المالية الطائلة التي تفرض على ما يسمى بمخالفات البناء، وتشير بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية الى أن سلطات الاحتلال قد قامت بهدم نحو ٢٥ ألف مسكن في فلسطين منذ العام ١٩٦٧، وتشير البيانات الى تزايد وتيرة عمليات الهدم الذاتي للمنازل منذ العام ٢٠٠٠ حيث أقدمت سلطات الاحتلال على إجبار ٣٠٣ مواطناً على هدم منازلهم بأيديهم، وشهد العام ٢٠١٠ أعلى نسبة هدم ذاتي والتي بلغت ٧٠ عملية هدم، وفي العام ٢٠٠٩ بلغت ٤٩ عملية هدم، وفي العام ٢٠١١ هناك ٢٠ عملية هدم ذاتي موقفة، فيما سجل ١٤ عملية هدم ذاتي في العام ٢٠١٢ (الجعبري وأبو غوش، ٢٠١٣: ١٠).

مع العلم بأن هناك العديد من حالات الهدم الذاتي يتكتم عليها السكان ولا يقومون بإبلاغ الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني عنها حسب مؤسسة المقدسي، في الوقت الذي يشكل الفلسطينيون ٣٠% من السكان في القدس فإنهم يدفعون ٤٠% من قيمة الضرائب التي تجبها بلدية الاحتلال وبالمقابل فالبلدية لا تنفق على الخدمات التي تقدمها لهم سوى ٨%، كما بلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٢ في الضفة الغربية ٤٨٢ موقعاً، أما عدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ ٥٣٦,٩٣٢ مستعمراً نهاية العام ٢٠١١، ويتضح من البيانات أن ٤٩.٨% من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي ٢٦٧,٦٤٣ مستعمراً منهم ١٩٩,٦٤٧ مستعمراً في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستعمرين إلى

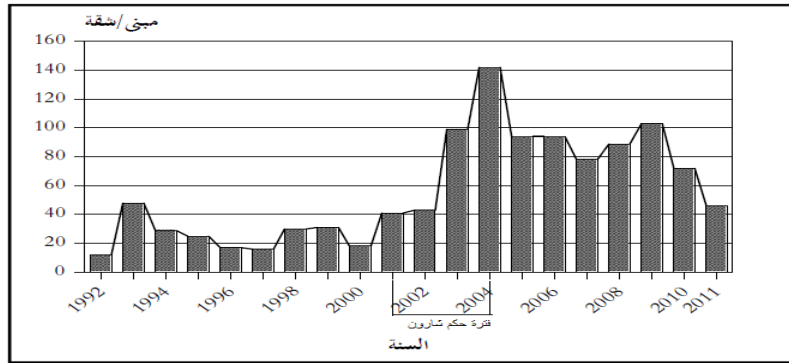
الفلستينيين في الضفة الغربية حوالي ٢١ مستعمر مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٦٨ مستعمر مقابل كل ١٠٠ فلسطيني(مارجليت، ٢٠١١: ٣٩).

كما تعتبر سياسة هدم المباني والمسكن الفلسطينية عقيدة إسرائيلية راسخة منذ سنين طويلة، لها دوافعها الجيوبوليتيكية التي تهدف الى سيطرة على الأرض الفلسطينية وتطهيرها عرقيا من سكانها العرب الأصليين، وفيما يتعلق بهدم المباني في القدس فإن البلدية تدعي أن عمليات الهدم تتم للمباني غير المرخصة لمنع الاستمرار في البناء الغير قانوني، وأنها ضرورية من اجل حماية وتعزيز التخطيط الحضري السليم في المدينة، وان دوافعها فنية وليست سياسية أو عنصرية تجاه السكان الفلسطينيين، إلا أن هذه الادعاءات والحجج تتعارض تماما مع سياسات البلدية التخطيطية التي تعتمد وضع العراقيل والقيود المشددة للبناء في القسم الشرقي من المدينة بهدف احتواء وخنق التطور العمراني الحضري الفلسطيني(الجعبة، ٢٠٠٢: ٥٣)، وفي هذا السياق تؤكد جمعية " Ir-amim " الإسرائيلية على السياسة العنصرية التي تنتهجها بلدية القدس ضد السكان العرب، إذ حسب تقديرات البلدية نفسها، يحتاج القسم الفلسطيني [ شرق القدس ] الى نحو ١٥٠٠ وحدة سكنية سنويا لمواجهة التزايد الطبيعي، وللمقارنة فقط أصدرت البلدية ١٢٥ رخصة بناء فقط من أصل ١٩٠ طلبا مستوفيا لشروط تخطيط المدن خلال عام ٢٠٠٨، أي أن موافقة البلدية لا تغطي سوى ٨.٣% من احتياجات قطاع الإسكان العربي في القدس الشرقية، مما يدفع السكان الى البناء غير المرخص، وبتطبيق عنصري آخر فان الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية تؤكد أن ٦٦% من مخالفات البناء تحدث في غربي القدس، إلا أن ما بين ٦٠ - ٧٠% من عمليات الهدم تتركز في شرقي المدينة، ومن ناحية ثانية تشير البيانات الى وجود حوالي ٥٣٢٢٥ وحدة سكنية فلسطينية في القدس عام ٢٠٠٠م ، من بينها ١٥٠٠٠ وحدة سكنية تقريبا بنيت بشكل غير قانوني، أي أن نسبة البناء غير المرخص بلغت نحو ٢٨.٢% من جملة الوحدات السكنية، مما يعكس خطورة عمليات هدم المساكن والمباني على مستقبل الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة، ويمكننا بيان ما ذهبت إليه سلطات الاحتلال من هدم المباني المقدسية في ظل الحكومة الشارونية، فيما يلي:

أ. إن وتيرة هدم المباني تتباين من فترة الى أخرى ، حيث أن الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠م شهدت هدم ٢٢٦ مبنى فقط، وبمتوسط ٢٥ مبنى في السنة ، بينما اشتدت وتيرة الهدم خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠م فترة انتفاضة الأقصى وإعداد الخطة الهيكلية المحلية ٢٠٠٠- التي سجلت هدم ٨٥٥ مبنى بمتوسط ٨٥.٥ مبنى في السنة، وان ٨٠.١% من عمليات الهدم قد تمت بعد عام ٢٠٠١م (دحلان، ٢٠١٣: ٣٤٢-٣٤٣).

ب. سجل عام ٢٠٠١ زيادة ملحوظة في عمليات هدم المباني، وكانت ذروة الهدم عام ٢٠٠٤م عندما تم هدم ١٤٢ مبنى في الأحياء العربية شرقي القدس، وتعزى عمليات الهدم الى استخدامها وسيلة ردع وعقاب جماعي للسكان العرب في المدينة، بعد فشل مفاوضات التسوية، وبسبب اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠، وتمكن المقاومة الفلسطينية من تنفيذ عدة عمليات استشهادية داخل القدس نفسها، بالإضافة الى إعلان بلدية القدس عام ٢٠٠٤م عن انجاز المخطط الهيكلي المحلي "القدس ٢٠٠٠" التي تم اتخاذه ذريعة لهدم المباني غير المرخصة أو التي تتعارض مع المخطط الهيكلي، كما أقدمت إسرائيل على هدم ٦٦٤ منزلاً في تشرين الأول ٢٠٠١ حتى كانون الثاني ٢٠٠٥، وأبقت أكثر من ٤١٨٢ فلسطينياً من دون مأوى(عباد، ٢٠١٤: ٣٠-٣١).

عدد المباني العربية التي هدمتها إسرائيل في شرقي القدس، 1992-2011



مصدر البيانات: دحلان، ٢٠١٠: ٩

ومن خلال الصورة البيانية السابقة يمكننا ملاحظة عدد المباني العربية التي تم هدمها في عهد شارون وهو رئيساً للحكومة، وهي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، والملاحظ إن عدد المنازل التي قام بهدمها بلغت أعلى نسبة عام ٢٠٠٤ وهي الفترة التي كان يتراأس بها رئاسة الحكومة في دولة الكيان الصهيوني قبل حلول المرض في جسده، أما المساكن المستولى عليها من قبل المستوطنين في القدس فهذا نبينه وفق الجدول التالي(عباد، ٢٠١٣: ٦٣):

الجدول(٥):

المساكن المستولى عليها من الإسرائيليين في محافظة القدس في منطقة (J١) ٢٠٠٠-٢٠٠٥

السنة	عدد المساكن المستولى عليها	السنة	عدد المساكن المستولى عليها
٢٠٠٠	٤	٢٠٠٣	٢١
٢٠٠١	١٢	٢٠٠٤	٣٤
٢٠٠٢	١٨	٢٠٠٥	٣٨

## المطلب الثاني : القدس والإجراءات الاستيطانية

إن سياسة حكومة شارون المتعلقة بالاستيطان أخذت زخماً جديداً في بناء المستوطنات واستقطاب المستوطنين، وهذه من سياسة كل الحكومات اليهودية، إلا أن شارون فاق غيره من رؤساء الحكومات حيث جعل القدس من أول أولوياته على اعتباره قد نال كثيراً من الشهرة التي جاءت به إلى رئاسة الحكومة يوم أن قام بالزيارة تحت حماية الجيش والشرطة إلى الحرم القدسي الشريف والذي على أثرها فجر الانتفاضة والتي دامت مدة طويلة على خلاف ما هو متوقع لدى الجانب اليهودي.

إن القدس محط أنظار كل المسؤولين اليهود، وبالتالي سيجد شارون في سياسته تجاه القدس كل المؤازرة والتأييد وفوق هذا وذلك الدعم المعنوي من قبل أولئك الذين يرون بالقدس عاصمتهم الموحدة كما هي رؤيته، لذا قامت السلطات المحتلة الصهيونية بحملة استيطانية واسعة النطاق في المدينة المقدسة، إضافة إلى زرع البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة من القدس، حيث سعي الصهاينة إلى إغراق المدينة بالمستوطنين، وضرب ثلاث أطواق استيطانية حولها، الأول يطوق منطقة الحرم القدسي الشريف والبلدة القديمة، والثاني يطوق الأحياء في مدينة القدس، والثالث يطوق القرى العربية المحيطة بالقدس، وقال وزير الإسكان الإسرائيلي السابق إبراهيم عوفر (إن القدس هي صاحبة الأولوية في الإسكان، لأن نسبة اليهود للعرب اقل من المستوى العام في الدولة) (الأمانة العامة، ٢٠٠١، ٢٧)، كما قال ارئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي زعيم اليمين المتطرف الإسرائيلي في خطابه بعد فوزه بإبقاء القدس " عاصمة موحدة " لإسرائيل، حيث قال أمام حشد من أنصاره في ارض المعارض في تل أبيب " سنعمل على إبقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل " وأضاف مستشهداً بمقطع من التوراة " فلتتبيس يدي اليمنى إذا نسيته يا اورشليم"، وكان قد وعد ناخبه بالإبقاء على القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل بما فيها الشطر الشرقي المحتل منذ عام ١٩٦٧م، وقال شارون قبل إعلان فوزه وبعد الادلاء بصوته في بيت هاكيريم في القدس الغربية " سأحرص على إبقاء القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي، وحث شارون ناخبه على التصويت قائلاً " أنها انتخابات تتعلق بمستقبل الدولة وبوحدة القدس" (صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠١٤ : ١/١٢)، وفي معرض بيان الإجراءات الاستيطانية لحكومة ارئيل شارون فإننا سنتناول ذلك في الفقرتين التاليتين:

أولاً: القدس والمستوطنات والبؤر الاستيطانية.

ثانياً: القدس وجدار الفصل العنصري.

## أولاً: القدس وبناء المستوطنات والبور الاستيطانية:

لا يشذ شارون عن رؤساء الحكومات اليهودية الذين سبقوه في بناء المستوطنات، حيث يعتبر نفسه عند التخاذل في هذا المجال متناقض مع أقواله التي كان يصدرها بين حين وآخر في مجال تكثيف الاستيطان بالقدس والتي جاءت زيارته للحرم القدسي الشريف واحدة من اكبر عوامل فوزه الكاسح بالانتخابات اليهودية والتي هي دفعته إلى سدة رئاسة الحكومة، وبالمقابل فإن جهات أخرى يهودية استغلت حماسه ففي التاسع والعشرون كانون الثاني ٢٠٠١ اعد المجلس الاستيطاني قائمة مطالب لتقديمها إلى شارون عقب فوزه في الانتخابات من بينها الإبقاء على ضم القدس الشرقية، حيث قام المجلس الاستيطاني بشراء أراضي ومبان في القدس الشرقية مثل عطرات كوهيم، والعد من اجل وضع مخطط للمائة يوم الأولى من تسلم شارون لرئاسة الحكومة واتفق المجلس الاستيطاني بالتشاور مع الأوساط المختلفة على ضرورة مطالبة شارون باتخاذ خطوات تؤكد للداخل (للفلسطينيين) وللخارج (للعالم اجمع) إن الحكومة الجديدة برئاسة شارون لا تنوي الموافقة على مشاريع تعنى بتقسيم القدس الشرقية وبأنها غير ملزمة باتفاقات وصلت إليها الحكومة السابقة، وستقدم قائمة الطلبات فور صدور نتائج الانتخابات الأحزاب الواقعة على يمين الليكود بحيث تقوم بدورها بتقديمها لشارون خلال مفاوضات تشكيل الائتلاف الحكومي، وكان المجلس الاستيطاني اعد عشية انتخاب نتنياهو قائمة مماثلة شكلت أساسا للمفاوضات بين أحزاب الليكود وكان احد المطالب إقامة مستوطنة أبو غنيم وتمت الاستجابة لهذا الطلب في إطار المفاوضات الائتلافية "إبعاد أجهزة الأمن الفلسطينية من القدس" من اجل الحيلولة دون عقد صفقات ارض بين يهود وفلسطينيين ومن اجل الكشف عن عملاء، وقد كان أهم مطالب المجلس الاستيطاني التي أعدها لتقديمها لشارون عقب انتخابه وفوزه في رئاسة الحكومة ما يلي:- (السرخي، ٢٠١٣: ٨-٩):-

١. إغلاق المؤسسات المرتبطة بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالسلطة الفلسطينية.
٢. تقديم مساعدات للجمعيات اليهودية الاستيطانية في سلوان والحي الإسلامي في البلدة القديمة في القدس .
٣. تطبيق مخطط (أي.١) الذي يربط بين مستوطنة "معالية اودميم" وبين القدس والذي يتضمن عشرة آلاف دونما من المقرر إقامة مساكن وفنادق ومناطق تجارية عليها .
٤. المصادقة على المرحلة الثانية من البناء في مستوطنة أبو غنيم .
٥. إيجاد امتداد لبناء يهودي بين مستوطنة بسعات زئيف وبين مستوطنة التلة الفرنسية .
٦. مصادقة مؤسسات البناء والتنظيم على مخططات بناء حي يهودي في أبو ديس.
٧. إبقاء المنطقة الصناعية في قلنديا، عطران، ومطار قلنديا .

في حين صرح ارييل شارون حيث قال: "سأرفض تفكيك أي مستوطنة في الضفة الغربية والقدس في حالة فوزه في رئاسة الحكومة الإسرائيلية" (هارتس، ٢٠٠١: ١/٤)، وكان شارون خلال تسلمه مسؤوليات وزارية عديدة عمل على إنشاء اكبر عدد ممكن من المستوطنات لفرض أمر واقع في الأراضي الفلسطينية وجعل الانسحاب أمرا صعبا، فعلى الرغم من كساد بناء المستوطنات في فرع البناء في إسرائيل خلال عام ٢٠٠١ إلا أن البناء في المستوطنات استمر بكل قوة حيث تم إقامة ٢٦ بؤرة استيطانية في عهد حكومة شارون حتى تاريخ ٢٥/١/٢٠٠٢م، وفي هذا نجد أن الجمعيات الاستيطانية اليهودية في القدس الشرقية عملت على إعداد مخطط بناء حي استيطاني يهودي في أبو ديس يتسع لبناء ٢٣٠ وحدة سكنية (اللجنة الملكية، ٢٠٠٢: ٢)، كما صادقت اللجنة المالية المنبثقة عن الكنيست الإسرائيلي يوم ١٥ آذار ٢٠٠٢ على تخصيص مبلغ ١٣٦ مليون شيكل لعدة مشاريع في المستوطنات على شكل مزيد من الدعم الحكومي الإسرائيلي للاستيطان (اللجنة الملكية، ٢٠٠٢: ٣)، وتم تشكيل لجنة لدراسة حدود القدس أوصت بتوسيع منطقة نفوذ المدينة غربا وضم "مبسيرت تسيون" وتسور هداسا وموتسا وموتساعيليت إلى القدس وذلك بهدف الحفاظ على ما يسمى "التوازن الديمغرافي" وزيادة إمكانيات البناء والعمل في المدينة بعد استنفاد ذلك في منطقة نفوذها الحالية، كما تم استكمال السيطرة الإسرائيلية على ثلث حي المصدارة في القدس من خلال إقامة ثمان بؤر استيطانية في المدينة المقدسة وهي الحي الإسلامي في البلدة القديمة وفندق سانت جون في الحي المسيحي في البلدة القديمة وسلوان وبيت اوروت وحي رأس العمود وحي شمعون في الشيخ جراح بالإضافة إلى البؤر الاستيطانية الصغيرة، كما تم كشف النقاب عن إقامة ٨٠ مستعمرة وبؤرة استعمارية في عهد شارون حتى تاريخ ٢٩/نيسان/ ٢٠٠٢ م ومنذ تولي ارييل شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية أقيم حوالي ٣٤ موقعا جميعها معزولة وفي أحسن الأحوال لها طريق والجيش يحرسها جميعا وفي بعض الأحيان يكون عدد الجنود أكثر من المستوطنين (عباد، ٢٠١٣: ٣٢)، كما أكد مدير دائرة الخرائط في بيت الشرق والخبير في شؤون الاستيطان، انه في الوقت الذي كان فيه العالم منشغلا في الاجتياح العسكري للضفة الغربية فان الحكومة الإسرائيلية قامت باستغلال هذه الظروف لتهويد مدينة القدس من خلال بناء المزيد من البؤر الاستيطانية في المدينة وفق مفهوم امني لغايات سياسية وقال إن الصراع الديموغرافي يسير في ثلاثة اتجاهات، الأول إخراج الفلسطينيين من داخل مدينة القدس، والثاني تهجير الفلسطينيين من خلال عدم منحهم تراخيص بناء داخل حدود بلدية القدس المحتلة، وثالثا العمل على ضم مستعمرات إلى داخل حدود البلدية الإسرائيلية، كما أبلغت قيادة الجيش الإسرائيلي البعثات والقنصليات الأجنبية بقرارها حول تقسيم الضفة الغربية إلى ٨ مناطق متجاورة وتعتبر العيزرية وأبو ديس خاضعتين تماما لسيطرتها، وستقوم قوات الاحتلال بنقل حاجز قلنديا إلى منطقة المعلوفية على مدخل بلدية البيرة وذلك لإحكام الحصار حول المدينة من ناحية،

وعزل ما يزيد عن ٣٥٠ ألف فلسطيني يقيمون في مناطق القدس وضواحيها (تقرير المركز الإعلامي الفلسطيني، ٢٠٠٢: ٥/١٧)، و ذكر أن إسرائيل ماضية في تنفيذ مخطط الفصل وأقيمت حول القدس حتى هذا التاريخ جدران بطول ٧.٥ كم وذلك في إطار مخطط غلاف القدس وحفر القنوات بعمق مترين بهدف منع مرور السيارات، وأقيمت عوائق أخرى في المناطق التي لا تتوفر إمكانية لحفر قنوات قرب الجدران، كما يخطط لإقامة جدران أخرى، وستعمل طائرة خاصة لدى الشرطة على مراقبة غلاف القدس (صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٢: ٦/٢)، لقد صادقت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في لواء القدس على إضافة ٧٥٠ وحدة سكنية لمستوطنة راموت شمال غرب القدس، ويمتد المخطط الذي قدمته إدارة أراضي إسرائيل على مساحة ٤٠٠ دونما وذلك على المشارف الشرقية للمستوطنة، أن بلدية القدس عن مصادر إسرائيلية أن إدارة بلدية القدس المحتلة تؤيد نقل مؤسسات أمنية إسرائيلية إلى القدس أهمها كلية الأمن القومي والأكاديمية العسكرية وكلية القيادة والأركان، إن بلدية القدس قامت خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٢ م مؤسسات عامة على مساحة ٣٥ ألف متر مربع منها ١٠ آلاف متر مربع في القدس الشرقية، وأشارت الصحيفة إلى أن البلدية بدأت بالإعداد لإقامة مشاريع سكنية في الشقين الغربي والشرقي للمدينة والإعداد لبناء ١٥٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية، كما أن العقلية الأمنية اليهودية ابتدعت اختراعا جديدا يقضي بوضع خطة إسرائيلية لوضع جدار فاصل وسط شارع القدس يهدف إلى وضع مسار لليهود وآخر للفلسطينيين (اللجنة الملكية، ٢٠٠٢: ٥: ١٢)، كما تم الكشف عن مخطط استعماري إسرائيلي جديد يندرج في إطار المخطط العام لسلطات الاحتلال للسيطرة على المدينة المقدسة والتي يقضي بتنفيذ مشروع القدس الكبرى " جهة الشرق والذي يشمل بناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية و " ٥ "فنادق ومنطقة صناعية، قالت مصادر إسرائيلية أن ١.٩ مليار شيكل من ميزانية عام ٢٠٠٣ مخصصة للمستوطنات في الأراضي المحتلة مشيرا بان هناك مخططات أخرى غير معن عنها سيتم توجيهها للمستوطنات من خلال بنود أخرى في موازنة دولة إسرائيل، شرعت الجرافات الإسرائيلية بتاريخ ٣٠ تشرين أول ٢٠٠٢ بتجريف مساحات واسعة من الأراضي في المناطق الواقعة بين محافظتي رام الله والبيرة ومدينة القدس، بهدف إقامة ما يسمى الجدار الأمني الفاصل الذي يقطع التواصل الجغرافي بين القدس ومحافظه رام الله والبيرة، هذا وقد بحث الكنيست الإسرائيلي اقتراحا تقدم به النائب طلب الصانع العضو العربي في الكنيست حول سياسة الحكومة الإسرائيلية اتجاه المسجد الأقصى والقدس الشريف وقضية هدم البيوت وأزمة السكن في القدس الشرقية (اللجنة الملكية، ٢٠٠٣: ٣)، كما قامت وزارة الإسكان الإسرائيلية بالتخطيط لبناء حي استيطاني جديد شمال شرق القدس يتسع ١٦٠٠ وحدة سكنية وسيكون البناء خارج حدود البلدية بهدف إيجاد امتداد إقليمي بين مستوطنتي النبي يعقوب وجبعات بنيامين ادم (يديعوت احرونوت، ٢٠٠٢: ١٠/٣٠)، وبتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢ اصدر المستشار



القضائي للحكومة الإسرائيلية "الياكيم روبينشتاين" تعليمات جديدة تمنع الفلسطينيين من البناء في القدس إلا بعد الحصول على موافقة من بلدية الاحتلال، هذا وقد أخذت سلطات الاحتلال تعمل على إنشاء ٢٦٠ وحدة استيطانية جديدة في جنوب مدينة القدس المحتلة، وان سلطات الاحتلال تعطي موضوع الاستيطان أولوية في برامجها وكذلك دعم وتمويل المشاريع الاستيطانية فيها، كما قامت سلطات الاحتلال في شهر آذار ٢٠٠٣ بإجراءات أخرى لتثبيد قبضة الاحتلال عليها بإقامة حزام جديد من الأحياء الاستيطانية داخل أسوار القدس ومنها الحي الاستيطاني في الشيخ جراح والحي الاستيطاني في وادي الجوز والحي الاستيطاني في رأس العمود، والحي الاستيطاني في سلون والحي الاستيطاني في جبل المكبر والحي الاستيطاني في أبو ديس وأحياء استيطانية أخرى في داخل البلدة القديمة علما بان هذه البؤر الاستيطانية قائمة بالفعل لكن الهدف من وراء ذلك تسمين هذه الأحياء الاستيطانية لاستيعاب أكبر عدد من المهجرين من الدول (اللجنة الملكية، ٢٠٠٣: ٤ : ٢٤).

لم تتلأ سلطات الاحتلال بتوجهاتها الاستيطانية حيث عمدت إلى تنفيذ مشروع كامل يقضي ببناء حزام استيطاني في قلب الأحياء الفلسطينية للمدينة المقدسية من خلال سلسلة من الأحياء الاستيطانية الصغيرة المتصلة مع بعضها البعض بدا من حي الشيخ جراح انتهاء بحي رأس العمود والأطراف الغربية من أبو ديس المشرفة على مركز القدس، أما بخصوص عدد الإخطارات التي تتضمن مصادرة أراضي في داخل أسوار القدس وخارجها فقد وصل العدد إلى أكثر من ١٠٠ إخطار تقضي بمصادرة ١٨٢ دونما من أراضي سور باهر وأبو ديس وهدم عدد من المنازل في مدينة القدس، نجد مما سبق بخصوص المستوطنات في مدينة القدس في عهد شارون ما يلي: (إسكافي، ٢٠٠٥: ٢٠-٢١):

١. ازدياد عدد المستوطنات الإسرائيلية بنسبة ٥٢% منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠م.
٢. حرر شارون نفسه من أية اتفاقات تحول دون تنفيذ سياسته الاستيطانية.
٣. اتخاذ سياسة الاستيطان بعدا خطيرا وغير مسبوق وإذا أضيف رد الفعل الانتقامي كسبب إضافي ودافع شديد لتبرير الاستيطان.
٤. ترك الانتفاضة الفلسطينية آثارها العميقة على الاستيطان.
٥. تجسيد حكومة شارون سياسة الاستيطان كجزء من النظرية الأمنية الإسرائيلية.
٦. الازدياد في عدد الوحدات السكنية والطرق الالتفافية في داخل أسوار مدينة القدس .
٧. الازدياد في عدد المستوطنين لكن بشكل أبطأ مما كان عليه الوضع قبل الانتفاضة .
٨. الازدياد الملحوظ في عدد الخطط في عهد حكومة شارون والمتعلقة بمصادرة الأراضي وإنشاء المساكن وهدم المباني الفلسطينية .



٩. استمرار البناء في المستوطنات بكل قوة على الرغم من كساد بناء المستوطنات في فرع البناء في إسرائيل خلال عام ٢٠٠١ .

١٠. الازدياد الملحوظ في تخفيض المبالغ المالية لمشاريع الاستيطان من قبل وزارة المالية الإسرائيلية.

١١. الازدياد المتنامي على توسيع وتسمين المستوطنات وبخاصة في مدينة القدس.

١٢. الكشف عن مخطط إسرائيلي جديد وهو تنفيذ مشروع القدس الكبرى والذي يعد من اخطر

المشاريع العامة لحكومة شارون الذي يقضي بالسيطرة على المدينة المقدسة.

١٣. إصرار ارييل شارون على عدم تفكيك أي مستوطنة من مستوطنات إسرائيل في الضفة وقطاع غزة والقدس .

أن الاستيطان في عهد شارون أخذ فترة ذهبية، لأنه من أكثر المناصرين للاستيطان والحليف الدائم للمستوطنين الذين يعتبرونه عنصراً هاماً في نجاحه بالانتخابات، وأضف أن حكومة شارون رصدت أموالاً كبيرة لمجلس المستوطنات أستغلت في توسيع المستوطنات القائمة وشق طرق جديدة والربط بين المستوطنات ومصادرة الأراضي على حساب المواطنين الفلسطينيين، ولا أدل على ذلك من أن البور الاستيطانية التي أقيمت في عهد شارون، وصلت إلى ١٧٠ بؤرة كان ٤٢% منها في القدس و ١٨٠ مستوطنة كان ٣٨% منها بالقدس يسكنها حوالي ٢٠٠ ألف مستوطن(الرجوب، ٢٠٠٤: ٥٥).

لقد تحددت الحكومة الشارونية اليهودية قرارات المحاكم التي أمرت بوقف التوسع في كثير من الأحيان حيث أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً بمنع البناء في أكثر من مناسبة، وكثيراً ما تحددت الحكومة الشارونية القرارات الدولية، والمجتمع الدولي بمعنى أن هذه الحكومة بخاصة والحكومات اليهودية الأخرى فوق القانون.

### ثانياً: القدس وجدار الفصل العنصري:

بعد مرور سبعة أشهر على تسلم شارون سدة الحكم في إسرائيل، وبعد أن تبين له عجزه عن الوفاء بتحقيق الأمن والسلام والاستقرار للمستوطنين اثر مضي فترة المائة يوم الأولى التي وعد بأنه سيحقق خلالها النصر على الانتفاضة الفلسطينية، وبعد أن استمر الشعب الفلسطيني بعطاءاته غير المحدودة من النضال والتضحيات، اصدر أمره لقائد الجيش في الضفة الغربية من اجل "إغلاق" ومصادرة ٦٩ ألف دونم من أراضي منطقة جنين المحاذية للخط الأخضر لما وصفه بـ"أغراض عسكرية" تبين أخيراً أنها من اجل إقامة جدار الفصل، وتمتد هذه الأراضي من قرية

تعنك شمالاً حتى قرية باقة الشرقية قرب طولكرم جنوباً، وتوالت في أعقاب ذلك القرارات المتتالية القضائية بإغلاق المزيد من الأراضي الفلسطينية في مناطق أخرى تبعد عن الخط الأخضر ما بين ٣ و ١٥ كلم شرقاً للأغراض ذاتها، ففي الثاني والعشرين من شهر آذار من عام ٢٠٠٢ اصدر الجيش الإسرائيلي قراراً يقضي بإغلاق عشرة آلاف دونم أخرى من أراضي طولكرم وذلك في قرى الرأس وكفر صور وفرعون وجبارة(دراغمة، ٢٠٠٢: ١٩-٢١)، وفي الثلاثين من آذار والثلاثين من حزيران من هذا العام أيضاً، صدر قراران يقضيان بإغلاق مساحات واسعة أخرى من أراض في قرى منطقة سلفيت للغرض نفسه، أما في قلقيليا فقد وجد الجيش أراض كانت قد صودرت في فترات سابقة للشروع بإقامة الجدار عليها من دون ضجيج، وقال مواطنون بأنه جرى حفر خندق بطول كيلومترين على امتداد المدينة مع الخط الأخضر، وانه جرى إقامة نحو ٥٠ متراً من الجدار، ويبلغ عرض الخندق ٤ أمتار وعمقه ٤ أمتار، تم إقرار إقامة هذا الجدار في شهر نيسان من عام ٢٠٠٢ (فوزي، ٢٠٠٩)، خلال جلسة خاصة للمجلس الوزاري المصغر، وتم البدء بتنفيذه في شهر حزيران من نفس العام، بعد أن تسلم شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية، ولقد جرى تقسيم المشروع لثلاث مراحل(أ، ب، ج)، تم تنفيذ المرحلة الأولى والثانية في عهد رئيس الحكومة الإسرائيلية ارييل شارون بتكلفة وصلت لنحو ٧مليارات شيكل أي ما يقارب ٥,١ مليار دولار صرف منها حتى نهاية أيار ٢٠٠٢م مليار و ٢٧٠ مليون شيكل، قرابة ربع مليون دولار للمرحلة الأولى وسيصل طول الجدار حوالي ٦٠٠ كم بالكامل للمراحل الثلاث بالرغم من أن طول حدود الضفة الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مع الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ هو ٣٦٠ كم فقط وذلك يعكس حجم التداخل وامتدادات هذا الجدار، وقد تم فيما بعد إقرار مرحلة إضافية للجدار(أبو زاهر نادية، ٢٠٠٤: ٣٥).

أما المرحلة الأولى من بناء الجدار تشمل ١١٠ كلم تمتد من قرية سالم قرب مدينة جنين في الشمال وحتى قرية كفر قاسم في المثلث الجنوبي، وتشمل هذه المرحلة أيضاً إقامة سياج حول مدينة القدس المحتلة لمنع وصول أهالي الضفة الغربية إليها في إطار خطة "حاضن القدس" كما تسميها إسرائيل. وهو جدار يقضم أكثر من ٢٠٠ كلم من الأراضي الفلسطينية ويضمها عملياً الى نفوذ حدود بلدية القدس الإسرائيلية في تنفيذ دقيق لمخطط رئيس الوزراء الإسرائيلي المتعلق بـ "القدس الكبرى"، وقد تم الانتهاء من بنائها نهاية شهر تموز ٢٠٠٣(جويليس، ٢٠٠٦: ١١-١٣)، وقد وصل ارتفاع الجدار في تلك المرحلة من ٧ إلى ٨ أمتار، وقد ذكر مركز الدراسات العربية في القدس أن طول المرحلة الأولى كان ١٦٠ كم، ويؤكد مدير دائرة الخرائط في "بيت الشرق"، أن أرييل شارون يسعى الى استغلال الأوضاع الأمنية لتنفيذ مخططه الذي يوسع نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية ليشمل

٨٠٠ كلم ٢، أي ما يعادل ١٠% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية. ويبلغ مسار الجدار في مرحلته الأولى ١٦٠ كلم (الجمرة، ٢٠٠٩: ٦٥)، ويبدأ في الجزء الشمالي من مدينة القدس جنوبي بلدة بيتونيا، ويضم معسكر "عوفر" الذي حول مؤخراً الى معسكر اعتقال لمئات الفلسطينيين ويمر في المنطقة الصناعية الإسرائيلية "عطروت" جنوبي قلنديا، أما في الجزء الجنوبي فيضم جدار القدس مستعمرة "معاليه ادوميم" التي تتجاوز مساحتها الهيكلية مساحة تل أبيب، ويمتد حتى مستعمرة "هار حوما" (جبل أبو غنيم) شمالي بيت لحم، ثم مستعمرة "غيلو"، ستضم الأرض من دون السكان وتترك محيط القرى التي ستصادر أراضيها في مناطق معزولة من دون أي إمكانية للنمو، كما صادقت الحكومة الإسرائيلية في كانون الثاني ٢٠٠٣ على المرحلة الثانية من بناء الجدار، والتي يبلغ طولها ٤٥ كيلومتراً، وقد تم العمل فيها بشكل متسارع حيث بدأت من قرية سالم شمال جنين إلى مجمع مستوطنات جلبوع (إشتية، ٢٠١٠: ٤٠-٤١).

إن شارون لم يتمكن من إكمال جدار الفصل العنصري، ولكنه بدأ بالخطوة الأولى، وهذا يعني إن لا تتراجع الحكومات الإسرائيلية التالية عن مواصلة مشوار إكمال الجدار والذي يعتبر بحق جدار فصل عنصري.

## الفصل الثاني: أيهود اولمرت واللاشرعية اليهودية

(٢٠٠٦-٢٠٠٩)

بعد أن أصبح في حكم المؤكد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون قد انتهت حياته السياسية بغض النظر عن فرص بقائه حياً، فإن مقاليد الأمور باتت في يد القائم بأعماله أيهود اولمرت الذي كان يُنظر إليه كسياسي نخبوي منبوذ جماهيرياً، اولمرت الذي لم يحلم مجرد حلم أن يصبح في يوم من الأيام على رأس دائرة صنع القرار في الدولة العبرية، بدا عاقداً العزم على استغلال التعاطف الذي تبديه الجماهير تجاهه كخليفة لشارون في رئاسة الوزراء وفي زعامة حزب "كاديما"، من أجل إقناع الشارع الإسرائيلي بقدراته القيادية، وأنه بالإمكان الاعتماد عليه في إدارة شؤون الدولة من ناحية، وضمان أمنها وتعزيز المكاسب الإستراتيجية التي حظيت بها "إسرائيل" تحت زعامة شارون من ناحية أخرى، وبخلاف ما تحاول الكثير من وسائل الإعلام ترويجه من أنه "سياسي مغمور وحمائي"، فإن اولمرت، وعلى الرغم من أنه كان نخبويًا ولم يكن يحظى بشعبية كبيرة، إلا أنه بكل تأكيد سياسي "داهية"، وكان أصغر نائب في البرلمان الإسرائيلي في العام ١٩٧٣، وهو الذي تولى عدة مناصب وزارية في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق شامير، وانتزع رئاسة بلدية الاحتلال في القدس من "تيدي كوليك" أحد زعماء حزب العمل الإسرائيلي بعد أن أخذ يزايد على كوليك في كل ما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية ذات الطابع التهودي في القدس المحتلة، وبعد أن تم تنصيبه رئيساً لبلدية الاحتلال، أطلق اولمرت مشروع النفق في البلدة القديمة من القدس أواخر العام ١٩٩٦، الأمر الذي فجر انتفاضة النفق التي استشهد فيها العشرات من الفلسطينيين، في حين هلك ثمانية عشر عسكرياً صهيونياً، وفي عهد اولمرت تعزز الدور الذي يقوم به المليونير اليهودي الأمريكي اورفينغ ميسكوفيتش ومنظمة "عطيرات كوهنيم" في مجال تبني المشاريع التهودية في مدينة القدس، فبتشجيع من اولمرت نفسه، قام نشطاء "عطيرات كوهنيم" بالاستيلاء على العشرات من العقارات الفلسطينية في البلدة القديمة من القدس وتم تحويلها إلى كنس، وإلى شقق سكنية للمستوطنين، لاسيما في محيط المسجد الأقصى، ولما سنحت الفرصة لقيادة دولة إسرائيل لاولمرت فقام بتنفيذ الكثير في فلسطين بعامة والقدس بخاصة، وهذا ما سنبحثه في المبحثين التاليين:

**المبحث الأول: القدس في التوجهات السياسية لحكومة اولمرت.**

**المبحث الثاني: القدس في السياسة الإجرائية لحكومة اولمرت.**

## المبحث الأول: القدس في التوجهات السياسية لحكومة اولمرت

لقد جعل اولمرت تهجير الفلسطينيين من القدس الشغل الشاغل له وللمجلس البلدي الذي رأسه، فكريس لبلدية الاحتلال ضاعف اولمرت من إصدار أوامر هدم منازل الفلسطينيين في المدينة وضواحيها بزعم البناء بدون الحصول على ترخيص من البلدية، مع العلم أن البلدية لا تقوم بإصدار تراخيص بناء للفلسطينيين، وفي عهده انتقلت المئات من الأسر الفلسطينية المقدسية للعيش في خيام بسبب أوامر الهدم، وما يعكس الطابع السادي لاولمرت هو أنه كان يأمر بالأمر بدم بيوت الفلسطينيين إلا بعد أن يتم استكمال بناء المنزل بشكل كامل، حتى يضمن أن تكون الأسر الفلسطينية قد أنفقت ما في جعبتها من مال، وفي عهد اولمرت تضاعف حجم ضريبة "الارنونا" التي تفرضها البلدية على الفلسطينيين حتى وصلت إلى مقاييس خيالية مقارنة بالأوضاع المالية الصعبة للفلسطينيين هناك، لقد تواطأت بلدية الاحتلال تحت سيطرة اولمرت مع وزارة الداخلية الإسرائيلية من أجل تهجير الفلسطينيين المقدسيين، إذ عملت وزارة الداخلية بعد إلحاح من اولمرت على سحب بطاقات الهوية المقدسية الزرقاء من كل مقدسي يترك المدينة لمدة عام، وفي نفس الوقت تم حرمان المقدسيين الذين ينتقلون للعيش في الضفة الغربية بسبب ارتباطات العمل من حق العودة للإقامة في المدينة، لذلك فإن كل المقدسيات اللاتي تزوجن من فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فقدن الحق في العودة للإقامة في القدس، مع أن اولمرت كان يستعطف كل يهود العالم للقدوم للإقامة في المدينة من أجل ضمان تهويدها، بالإضافة إلى ذلك فقد حرص اولمرت على منع إقامة بنى تحتية صناعية أو تجارية لاستيعاب الأيدي الفلسطينية العاطلة عن العمل في القدس، وذلك من أجل دفعهم لترك المدينة.

لكن اولمرت صاحب كل هذا الإرث تحول منذ انضمامه لحكومة شارون في العام ٢٠٠٣ إلى رمز لـ "الاعتدال" في الحكومة في نظر البعض، لا سيما في الجانب العربي والفلسطيني، ومرد هذا الانطباع عن هذا الشخص هو حقيقة تحمسه لخطة "فك الارتباط" التي تضمنت إخلاء مستوطنات قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، وأما اليوم فهذا اولمرت على سدة الحكم في دولة اليهود ورئيس لحكوماتها ماذا هو فاعل؟ وهذا ما سنبحثه في هذا المبحث تحت مطلبين رئيسيين هما:

**المطلب الأول: القدس وتوجهات اولمرت السياسية.**

**المطلب الثاني: الحرم القدسي وحكومة اولمرت.**

## المطلب الأول : القدس وتوجهات اولمرت السياسية

تولى أيهود اولمرت رئاسة الحكومة الإسرائيلية في نيسان ٢٠٠٦ بعدما أعلن رئيس الحكومة ارييل شارون من إقامة حزب كاديفا عندها اعتزل أيهود اولمرت عن حزب الليكود ووقف إلى جانب شارون تجاه حملة الانتخابات وفي يوم ٤ كانون الثاني ٢٠٠٦ في أعقاب إيواء رئيس الحكومة ارييل شارون في المستشفى، تسلم اولمرت صلاحيات رئيس الحكومة، وبعد مرور مائة يوم عجز خلالها رئيس الحكومة شارون من القيام بمهام منصبه وبموجب القانون الأساسي قررت الحكومة الإسرائيلية أن يقوم أيهود اولمرت بمنصب رئيس الحكومة بالوكالة، وفي اليوم الثاني أدى اليمين في الكنيست رئيسا لحكومة إسرائيل وبقي في هذا المنصب حتى ٣١ نيسان ٢٠٠٩ أما كيف جاءت الانتخابات بـ أيهود اولمرت رئيسا لحكومة إسرائيل فقد أجريت انتخابات الكنيست الإسرائيلية السابعة عشرة في الثامن والعشرين من آذار ٢٠٠٦ في سياق تطورات محلية وإقليمية ودولية فرضت نفسها بقوة على مواقف رؤى الأحزاب المختلفة (جبران، ٢٠٠٦: ٣/٢٨)، حيث استغل مرض شارون المفاجئ، وعجزه عن ممارسة صلاحيات منصبه، تبنى القائم بأعمال رئيس الحكومة (أيهود اولمرت) خطة شارون التي أعطاها مسمى خطة الانطواء أو التجميع وقرر أن يشكل حولها برنامج الحزب الجديد وقد أسفرت الانتخابات التي جرت عن فوز (كاديفا) بالمرتبة الأولى (٢٩ مقعدا) في سابقة لم تحدث من قبل، وهي فوز حزب لم يمر على تأسيسه أكثر من أربعة أشهر بالمرتبة الأولى، ومن ثم تكليف رئيسه بتشكيل الحكومة وبما أن حزب (كاديفا) لم يفز بعدد من المقاعد يمكنه من الحصول على تفويض من الشعب بتنفيذ برنامجه الانتخابي، فقد حاول (اولمرت) التغلب عليه بتشكيل حكومة ائتلافية كبيرة، تضم عدة قوى من مختلف التيارات والاتجاهات السياسية والأيدولوجية فعلى الرغم من تعدد الخيارات أمام (اولمرت) من أجل تشكيل الحكومة، إلا أنه فضل تشكيل حكومة موسعة، توصف بأنها حكومة ائتلاف وطني، يمكنها أن تتخذ قرارات مصيرية مكونة من أحزاب: - كاديفا، العمل، وشاس، والمتقاعدين، دون أن يغلق باب الحوار مع أحزاب أخرى، منها (إسرائيل بيتنا) بزعامة (أفيدور ليرمان) (بدوي، ٢٠٠٧: ٧١)، وهذا المطلب سنتناوله في فترتين رئيسيتين:

أولاً: القدس في توجهات اولمرت الشخصية.

ثانياً: القدس في توجهات اولمرت الحكومية.

## أولاً: القدس توجهات اولمرت الشخصية:

أن هذه التوجهات تتضح من أقوال أولمرت حيث ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت الى أنه قد يتنازل عن السيادة الإسرائيلية على بعض أحياء القدس الشرقية (صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٧: ١٠/١٦) التي أحتلها إسرائيل وضممتها خلال حرب حزيران ١٩٦٧ م، وقال اولمرت أمام الكنيست " هل من الضروري ضم مخيم شعفاط والسواحة والولجة وبلدات أخرى للقول أيضا إنها أجزاء من القدس؟ علي الاعتراف بأنه من المشروع طرح هذه التساؤلات"، وكانت إسرائيل ضمت القطاع الشرقي للقدس في نهاية حرب حزيران ١٩٦٧ م، وأعلن الكنيست عام ١٩٨٠ م القدس " عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل " وهو ما لم يعترف به المجتمع الدولي، ومن جانب آخر قال رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت أن أي مفاوضات مع الفلسطينيين مرهون بقبول "دولة اليهود"، (اللجنة الملكية، ٢٠٠٧: ١٢-١٧) ومن ناحية أخرى وافق الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون سيجعل من الصعب تغيير وضع القدس في أي اتفاق سلام قد يعقد لاحقا مع الفلسطينيين، ويتطلب مشروع القانون موافقة ثلثي أعضاء الكنيست على أي تعديلات تمس قانوننا إسرائيليا يعتبر القدس مقامة على أرض إسرائيلية، ويتطلب تحول مشروع القانون المذكور إلى قانون التصويت عليا ثلاث مرات إضافية، وفي السبيل نفسه حث رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت، القادة الإسرائيليين، على التخلي عن فكرة "قدس موحدة"، إذا كانوا يريدون السلام حقاً، وقال اولمرت: "إن سنوات من الإهمال الحكومي تسببت في انفصال القطاعين اليهودي والفلسطيني عن بعضهما"، كما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت إنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق سلام مع العرب والفلسطينيين من دون تقسيم القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقال اولمرت: "علينا أن نكون بدون وهم، لن يكون هناك سلام مع العرب والفلسطينيين إذا لم يصبح جزء من القدس في نهاية المطاف عاصمة لدولة فلسطين، وأضاف أن إسرائيل يجب أن تقوم بهذه الخطوة التي وصفها بالشجاعة ولكنها مؤلمة إذا كانت تأمل في اتخاذ قرارات للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، بما فيها "الانسحاب الكامل تقريبا" من الضفة الغربية، و نقل عن اولمرت قوله في كلمة أمام سكان من شمال إسرائيل "لن يكون هناك سلام من دون أن يكون جزء كبير من القدس عاصمة لدولة فلسطينية"، كما قال رئيس الوزراء الصهيوني أيهود اولمرت إن رئيس السلطة الفلسطينية كان قد أبدى موافقته المسبقة على تقسيم مدينة القدس إلى عاصمتين يهودية وفلسطينية، على أن تخضع كلتاها للإدارة والسيطرة الصهيونية(معهد الأبحاث التطبيقية، ٢٠٠٦: ٣/١٦)، وقال اولمرت إن "رئيس السلطة وافق خلال المفاوضات السياسية التي انتهت في أيلول ٢٠٠٨، على تقسيم القدس إلى عاصمتين يهودية وفلسطينية، على أن يتولى عمدة واحد رئاسة المدينة، ونظرا لأن اليهود يشكلون الأغلبية في القدس فقد كان من المرجح أن تكون الشخصية التي ستتولى منصب العمدة

يهودية إسرائيلية"، كما أضاف اولمرت أن المفاوضات في ذلك الوقت لم تتطرق لمناقشة طبيعة الدور الذي ستمارسه البلدية العامة للقدس، وما إذا كانت ستقتصر على القيام بمهام إدارية فعلية أم أن وجودها سيكون رمزياً وشكلياً فقط، وأشار إلى أنه كان قد اقترح على رئيس السلطة أن يتم تدويل مدينة القدس القديمة تحت إشراف خمس دول، هي الولايات المتحدة الأمريكية والأردن والسعودية والكيان الصهيوني والدولة الفلسطينية الجديدة، موضحاً أن رئيس السلطة تقبل فكرة المقترح لوجود ثلاثة دول إسلامية من أصل خمسة أطراف ستشكل الوصاية الدولية على القدس، كما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته أيهود اولمرت انه "لن يكون هناك سلام أبداً" بدون تقاسم القدس التي "يجب أن يصبح قسم منها" عاصمة لدولة فلسطينية، وقال اولمرت "يجب ألا تكون لدينا أو هام ، لن يكون هناك أبداً سلام مع العرب والفلسطينيين إذا لم يصبح قسم من القدس، في نهاية المطاف، عاصمة لدولة فلسطينية"، (عباد، ٢٠١٣: ٣٥) وأكد أيضاً أن "القرارات الشجاعة لكن المؤلمة" التي سيكون على إسرائيل اتخاذها للتوصل الى السلام تشمل "انسحابا شبه كامل من الضفة الغربية، وأضاف "ثمة طريقان فقط للوصول الى السلام: أما أن نسلك الطريق بادراك ومرارة لكن بعزم، أو نصل الى النتيجة نفسها لكن رغما عنا، لأنه ليس هناك من خيار آخر"، كما ذكرت بعض الصحف الإسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت عرض على الرئيس الفلسطيني الأحياء العربية في القدس الشرقية وإجلاء ٦٠ ألف مستوطن يهودي من الضفة الغربية مقابل التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وذكرت أن اولمرت اطلع جورج ميتشل مبعوث الرئيس الأمريكي باراك أوباما الى منطقة الشرق الأوسط على تفاصيل ما وصفها بـ"التنازلات" التي عرضها على رئيس السلطة الفلسطينية، وقالت الصحيفة أن اولمرت عرض على رئيس السلطة الانسحاب الى حدود ما قبل حرب عام ١٩٦٧، والتي احتلت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، وأضافت أن الانسحاب سيضع في الحسبان استثناء الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، والتي سيتم ضمها مقابل منح الفلسطينيين أراضي تعادل بمساحتها هذه الكتل في النقب، وأشارت الى موافقة إسرائيل على تجزئة القدس وتسليم الفلسطينيين السيطرة على إحياءها الشرقية فيما ستخضع المقدسات الدينية لرعاية دولية (صحيفة احرانوت، ٢٠٠٩: ١/٣٠).

كما فاجأ رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت الكثيرين حين صرح في مقابلة له في بعض الصحف العبرية، بأنه يتعين على إسرائيل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، مما يعني الانسحاب من المناطق الفلسطينية بشكل شبه كامل بما فيها الأحياء العربية من القدس، وقال اولمرت في سياق المقابلة التي جرت بمناسبة قرب إنهائه مهام منصبه، أنه يمكن إيجاد حلول خاصة لقضية الأماكن المقدسة في القدس، وأكد اولمرت أن هناك نافذة فرض محدودة الزمن للتوصل إلى اتفاق مع



الفلسطينيين مُقرأً بأنه أخطأ عندما كان يعتقد في السنوات الماضية بأن إسرائيل يمكنها فرض سيطرتها على جميع أنحاء القدس (مركز الإعلام الفلسطيني، ٢٠١٠: ٤/٢٩)، كما قال: "نحن أمام الحاجة للقرار ولكن غير مستعدين لأن نقول لأنفسنا، نعم، هذا ما يجب أن نفعله، يتعين علينا الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين، والذي يعني أن ننسحب عمليا تقريبا من كل المناطق، إن لم يكن من كل المناطق، سنبقى بأيدينا نسبة في المائة من هذه المناطق، ولكن سيتعين علينا أن نعطي الفلسطينيين نسبة مشابهة، إذ بدون هذا لن يكون سلام"، "بما في ذلك في القدس، مع حلول خاصة أعرف كيف أراها في خيالي في موضوع الحرم والأماكن المقدسة والتاريخية، من يتحدث بجدية عن أنه يريد أمن في القدس ويريد ألا تقطع الجرافات والتراكتورات أرجل الأصدقاء الأفضل لهم، مثلما حصل لصديقي القريب المحامي المقدسي شوكي كريم الذي فقد ساقه لأن مخرب على جرافة دهسه، يجب أن نتخلى عن أجزاء من القدس"، من يريد أن يحتفظ بكل منطقة المدينة سيتعين عليه أن يدخل ٢٧٠ ألف عربي داخل جدران في إسرائيل السيادية، هذا لن ينجح يجب الحسم، وهذا الحسم الصعب فضيع حسم يقف خلافا لمصالحنا الطبيعية، خلافا لذاكرتنا الجماعية، خلافا لصلوات شعب إسرائيل على مدى ألفي سنة، وقال: "إنا أول من أراد فرض السيادة الإسرائيلية على كل المدينة، أنا اعترف، أنا لم أت لأن أبرز بأثر رجعي ما فعلته على مدى ٣٥ سنة، قسم كبير من هذه السنوات لم أكن مستعدا لأن أرى فيها الواقع بكل عمق" (ناحوم، ٢٠٠٨: ٩/٢٩).

وقال اولمرت: "من المهم أن نتذكر بأن القسم الجميل من القدس والقسم البشع من القدس والقسم المهم من القدس سيكون دوما تحت سيادتنا، وهو دوما سيكون موضع إلهام، فخر، فرح وسمو روحاني في أوساط الشعب اليهودي"، ولدى سؤاله ما هو الخاص من ناحيتك في القدس؟ قال: "هذا الأسبوع أجريت جولة في المدينة وأنا ملزم بالقول أنني استمتعت جدا أنا سعيد أن رئيس البلدية نير بركات تراجع عن بيان أصدره عندما انتخب للمنصب في أنه سينهي القطر الخفيف، هذا مشروع مواصلات مميز سيغير وجه القدس بشكل مطلق على مدى السنين، وقد استثمرت فيه في الماضي غير قليل من الجهود الحكومية والبلدية على حد سواء، وقفت في شارع يافا هذا الأسبوع، قرب مبنى البريد القديم، غير بعيد عن ميدان سفرة، نظرت الى الشارع، لم أر سيارة واحدة، كل شيء كان هادئا، لطيفا، نحن نريد القدس كمدينة فرحة، ليس كمدينة حزينة، ليس كمدينة مغلقة، ليس كمدينة سكانها منطون على أنفسهم، مدينة تقول للناس: تعالوا بنهج العيش هنا، لا حاجة للقول أن سوق محنيه يهودا هو بقعة رائعة من اللون، الظل، السكان المتنوعون الذين لا يوجد مثيلاً لهم في أي مدينة أخرى في البلاد" (وكالة فلسطين اليوم، ٢٠١٢: ٥/٢٠).

ولدى سؤاله: هل يوجد مكان خاص تحب أن تزوره في المدينة؟ قال: "أحببت الوقوف على برج داود، في طرف البرج، يشاهد القدس من كل جوانبها، عندما تقف في القدس وتتنظر عالياً يمكنك أن تنتظر الى الخلد، في أي مكان آخر يمكنك أن تفعل هذا؟ فضلاً عن ذلك، فاني أحب قصيدة "من فوق قمة جبل المشارف" بل وأيضاً المغني الذي غناها، يهورام غاعون، وأحب أيضاً الوقوف من على هذه القمة لأنظر الى القدس، آلاف السنين اشتقنا إليها، والوقوف هناك هو فضل كبير جدا حققه جيلنا، وأمل أن نحافظ عليه، حتى ولو اضطررنا من أجل ذلك أن نتخلى عن أبو ديس، فهذا ليس فظيلاً" (صحيفة احرونوت، ٢٠٠٨: ٩/٣٠).

ولدى سؤاله: هل يوجد شيء يزعجك في المدينة؟ قال: "التقسيم البشري هو أحد المواضيع التي تزعجني في القدس، أشعر أنه يسكن هنا سكان لا يرتبطون الواحد بالآخر، هذا صحيح ليس فقط بالنسبة لليهود والعرب بل وأيضاً بالنسبة للأصوليين العلمانيين، والمتدينين - الأصوليين، يوجد شيء ناقص في الوحدة العامة للمدينة في هذا مبناها أيضاً، ما ينقص هو نوع ما من مركز للمدينة يتدفق، الكل يتدفق إليه: كل الحياة، كل الناس، كل الروح المقدسية، هذا ليس موجودا بعد، ولكن يجب أن نترك شيئاً لرئيس البلدية يفعله في ولايته، وأمل أن يفعل هذا بنجاح".

### ثانياً: القدس في توجهات اولمرت الحكومية:

يعتبر اولمرت من أعمدة الحركة الصهيونية كما هو سلفه ارييل شارون، كيف وهو النجل الأكبر لإسحاق اولمرت احد زعماء التنظيم الإرهابي الصهيوني (ليحي)، الذي عاث قتلًا وتدميراً بين الفلسطينيين قبل الإعلان عن الدولة العبرية، ومن المتعارف عليه بأن السياسة الحزبية في إسرائيل امتازت على الدوام بوضوح المقاصد على الرغم من اختلاف أساليب التنفيذ، وهو إقامة ما يسمى بـ"إسرائيل الكبرى" على أرض صهيون التاريخية على حد زعمهم، لذا فهي تسعى على الدوام للحيلولة دون قيام وحدة عربية، لان قيام هذه الوحدة قضاء على تحقيق أهدافها، وما سياسة أيهود اولمرت إلا كما هي سياسة سلفه شارون وهو سعي كليهما على جعل مدينة القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، ويرى حزب كاديفا في تقدم العملية السياسية مع الفلسطينيين هدفاً مركزياً وأساسياً يعمل على تحقيقه بكل السبل، من أجل وضع الأسس لرسم الحدود الدائمة "لدولة إسرائيل"، وتحقيق الهدوء والسلام عبر الحفاظ على أمن "إسرائيل"، والمحاربة الحازمة للإرهاب، وحماية المصالح القومية والأمنية لدولة "إسرائيل" والفرضيات الأساس لكاديفا التي تؤكد أنه لشعب "إسرائيل" الحق القومي التاريخي على كل "أرض إسرائيل"، ولذلك فإن الحسم بين الرغبة في تمكين كل يهودي من العيش في كل أرجاء "أرض إسرائيل" ووجود دولة "إسرائيل" كوطن قومي لليهود تُلزم الحزب بالتنازل عن قسم من الأرض، ولكن هذا التنازل ليس تنازلاً عن الإيديولوجية، وإنما هو تجسيد لإيديولوجيا

السعي من أجل ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في "أرض إسرائيل"، وتشكيل حدود دائمة "لدولة إسرائيل" من خلال اتفاق سلام يضمن المصالح الوطنية والأمنية في إسرائيلي(حزب كاديما، ٢٠٠٩: ٥٧)، وعلى خلاف نهج الحركة الصهيونية ودولة "إسرائيل" في التهرب دائما من مسألة رسم حدود الدولة الصهيونية، وتمشيا مع مبادئ حزب كاديما الذي يقود الحكومة، فقد قال أيهود اولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية: "سوف ننفضل عن السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة، ما يتطلب منا التخلي عن مناطق تتواجد فيها إسرائيل اليوم والتوجه واضح أننا سوف ننفضل عن الفلسطينيين من أجل تثبيت الحدود الدائمة لإسرائيل" (الدستور الأردنية، ٢٠٠٦: ٣/٨).

ومن جهة ثانية أعلن وزير الحرب الإسرائيلي شاول موفاز ، رؤيته للخريطة الجيو- سياسية الإسرائيلية كما يلي: "خلال عامين ستقرر الحكومة الإسرائيلية الحدود الدائمة للدولة وستعمل على تحقيقها"، أما عن ماهية ومضامين ومساحات هذه الحدود الاولمرتية- الموفازية، فهنا بيت القصيد وممكن الخطر الداهم على الضفة الغربية والقدس، فقد أعلن اولمرت عن هذه التفاصيل بمنتهى الوضوح قائلا: " سوف ندخل الى تكتلات المستوطنات المركزية وسنحافظ على القدس الموحدة، وستكون معاليه ادوميم وغوش عصيون وارئيل جزءا من دولة إسرائيل، كما لا يمكن التخلي عن السيطرة على غور الأردن وعلى الحدود الشرقية لدولة إسرائيل" (مركز المعلومات الفلسطيني(وفا)، ٢٠٠٦: ٢٨)، أما موفاز فقد كان أوضح في رؤيته، التي تبين لنا تلك النوايا والمخططات الاحتلالية المبيتة تجاه الضفة ومستقبلها السياسي، حيث أعلن بدوره ما يمكن أن نسميه بيانه السياسي، إذ قال: "بعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ستقرر الحكومة حدود إسرائيل الدائمة التي ستستند الى غور الأردن وتكتلات المستوطنات التي تضم: القدس ومعالية ادوميم وغوش عصيون وارئيل وريحان شيكد وعوفريم وغور الأردن، وهذه هي المستوطنات التي ستحدد حدود إسرائيل" (الدستور الأردنية، ٢٠٠٦: ٢/٢٠)، بدوره رأى رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود اولمرت أن حزب الليكود (يمين) بزعامة بنيامين نتنياهو أصبح "حزبا متطرفا" على ضوء نتائج انتخاباته التمهيدية، وقال اولمرت القيادي السابق في الليكود قبل انتقاله الى كاديما متحدثا للصحفيين "أن كان نتنياهو وبيغن وموشيه فيغلين وموشيه يعالون هم ابرز مرشحي الليكود للانتخابات التشريعية، فهذا يعني أن هذا الحزب هو تنظيم متطرف يهدد بعزل إسرائيل"، وقال "كان الليكود في الماضي حزب سلام بقيادة مناحيم بيغن وكنت اعتز بان أكون من أعضائه"، في إشارة الى معاهدة السلام الموقعة بين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٩ في وقت كان بيغن رئيس وزراء(المشاقبة، ٢٠٠٩: ١٧١)، كما أفصح أيهود اولمرت عن مضمون برنامجه القادم، وأطلق قراءته لآفاق التسوية مع الطرف الفلسطيني، معلناً تمسكه بالإرث الذي خلفه له الجنرال ارئيل شارون، فالخطوط العريضة لحزب كاديما الذي سيكون

نهج حكومته، كما أعلنها أيهود اولمرت في خطاب "الانتصار" تشكل هبوطاً واضحاً حتى عن برنامج الليكود ذاته، فغاب التصور السياسي للتسوية، وحلت مكانه "ثوابت صهيونية بامتياز"، وعاوين جامعة لأقطاب وشخصيات مغرقة في صهيونيتها وأيديولوجيتها، تقوم على رفض حق العودة الفلسطيني، ورفض المساس بـ "يهودية وصهيونية" المدينة المقدسة في إطار "متروبلين القدس الكبرى"، وتطويق الكيان الفلسطيني المفترض من كل الجهات والاحتفاظ بشريط غور الأردن (مركز المعلومات الفلسطيني، ٢٠٠٨: ١٠/١٢)، ووفقاً لذلك، اتخذ أيهود اولمرت مجموعة جديدة من الإجراءات من طرف واحد، محولاً مدينة القدس الكبرى وتخومها القريبة، الى حدود دولية تفصل بين الكيان الفلسطيني القادم والدولة الصهيونية، متبوعة بمجموعة من الإجراءات الهادفة الى ضم الكتل الاستيطانية بحيث تسود الأغلبية اليهودية في حدود القدس الكبرى، فالنسبة العددية في القدس بين اليهود والعرب ما تزال تميل لصالح اليهود (٦٦%) ويتوقع أن تصل نسبة اليهود (سنة ٢٠٢٠) الى (٥٦%) فقط، فايهود اولمرت ومجموعة حزب كاديما العاملين كأعضاء حكومة، لم يعودوا يتحدثون عن القدس الموحدة من دون تفاصيل، فحلت محل الاصطلاحات القديمة كلمات أخرى: "قدس يهودية، وكبيرة وقوية"، تحتاج الى تخطيط حدود من جديد، تقتطع من خلاله مساحات إضافية، مع اقامة الكثرة اليهودية، في مناطق المدينة الجديدة لتصل عند نحو ٨٠%، مع ضم أحياء يهودية توجد اليوم خارج المجال البلدي، وخارج "الخط الأخضر"، مثل معاليه ادوميم في الشرق، وجفعات زئيف في الشمال، وجزء من غوش عتصيون في الجنوب، وميشور ادوميم، وكذلك منطقة هيشوف أدام شمال شرق نفيه يعقوب، ومستوطنة جيلو جنوبي القدس، وكل منطقة بيتار عيليت، وكذلك جفعون الجديدة وجبل أدار وبيت حورون شمال غرب القدس، وعليه، إن التقسيم الصهيوني لمدينة القدس وفق برنامج كاديما الأحادي الجانب، والمزدحم بالجدران والأسوار والعوائق، سيرسو في النهاية وحسب واضعيه، الى تكريس القدس الموسعة باعتبارها جزءاً من الدولة الصهيونية بأغلبية يهودية يفصلها عن الضفة الغربية معبر قلنديا الواقع قرب المطار القديم المقام زمن الانتداب البريطاني (المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠٠٨: ٣٠/٧).

كما استبعد رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت وللمرة الأولى إمكانية التوصل بحلول أواخر عام ٢٠٠٨م إلى "تفاهم" مع الفلسطينيين يشمل القدس، وقال اولمرت بحسب مصدر حكومي متوجهاً إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست (البرلمان) " لا اعتقد إن في وسعنا التوصل إلى تفاهم يشمل القدس قبل أواخر عام ٢٠٠٨م، حيث صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "أيهود اولمرت" خلال مقابلة مع القناة الثانية الإسرائيلية اتهم خلالها بعض المسؤولين الإسرائيليين بعرقلة مسيرة السلام مع الفلسطينيين إبان فترته كرئيس للوزراء قائلاً "أن هناك مسئولين إسرائيليين

اقتعوا رئيس السلطة الفلسطينية بعدم التوقيع على الاتفاقية السياسية إبان حكمي كرئيس للوزراء" كما أكد على أن برنامجه السياسي كان لا يتضمن وجود عسكري لإسرائيل بوادي الأردن.

وطالب وزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك بتقديم البرنامج أمام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار إلى انه لم يطلب رئيس السلطة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وقال كنت على استعداد أن أنتازل عن القدس وغيرها من المناطق الأخرى من اجل أن تظل إسرائيل يهودية قائلاً "قلت له أثناء المحادثات التي كانت بيننا أنني لست بحاجة للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وكنت مستعد أن أنتازل وكلى الم عن القدس وعن بعض المناطق الأخرى من اجل أن تظل إسرائيل يهودية"(عباد، ٢٠١٣: ٤٣)، واعتبر أن السلام مع الفلسطينيين أمر ضروري ويتطلب تنازلات مهمة عن أجزاء من الأراضي وعن بعض الأحياء العربية في القدس والعودة الى حدود ١٩٦٧، مقراً بأنه اخطأ عندما كان يعتقد بان إسرائيل يمكنها فرض سيطرتها على جميع أنحاء القدس (اللجنة الملكية، ٢٠٠٨: ٧: ١٢)، وان لحظة الحقيقة قد حانت ويجب اتخاذ قرار كي لا تضيع الفرصة وتخسر إسرائيل الدعم لفكرة حل الدولتين، يأتي ذلك رغم أن فترة حكمه شهدت الكثير من عمليات الاجتياح والإجراءات التصعيدية ضد الفلسطينيين، وقيادته اكبر حملة استيطان في الكتل الاستيطانية الكبرى التي تعتزم إسرائيل ضمها الى حدودها في إطار أي اتفاق سلام، أن اولمرت الذي أدرك متأخراً حقيقة أن حلم إسرائيل الكبرى قد تبدد، وانه من الصعب جدا على أي شخص أو مسئول إسرائيلي مهما كانت صلاحياته تجاهل حقوق الفلسطينيين وتحديد حقهم في إقامة دولتهم الفلسطينية، إنما أراد أن يستغل هذه الحقيقة التي لا مجال لإنكارها وتوظيفها في خدمة مصالحه وتحسين صورته وسمعته من خلال جعل الإسرائيليين يتحدثون عن تركته وأفكاره السياسية، بدلا من التحدث عنه كشخصية متهمه بقضايا فساد وخيانة الأمانة، دون أن نستبعد أيضا احتمال أن تشعر الحكومة الإسرائيلية القادمة أن هذا التغيير في خطاب اولمرت السياسي ربما يستهدفها ويضعها أمام تحديات واحراجات في ظل ما ينطوي عليه هذا الخطاب من تنازلات واعترافات إسرائيلية بالحقوق الفلسطينية بصورة من شأنها تعزيز موقف المفاوض الفلسطيني وجعله أكثر حرصا وتمسكا بثوابته وحقوقه، إضافة الى منحه المزيد من الأوراق السياسية التفاوضية والفرص (المجانية) لمخاطبة المجتمع الدولي والتأثير به وإقناعه بوجهة نظره وعدالة قضيته الفلسطينية استنادا الى هذه الاعترافات الإسرائيلية(السرخي، ٢٠١٣: ١٧)، كما ذكر أن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز يؤيد تسليم مناطق في مدينة القدس إلى السلطة الفلسطينية وذلك في حالة توصل إلى حل دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين (اللجنة الملكية، ٢٠٠٧: ١٠: ١٥)، ونقلت الإذاعة عن بيريز قوله انه يؤيد "مبدئيا الاقتراح القاضي بتسليم الفلسطينيين المسؤولية عن بعض الأحياء في شرقي القدس ، ولكنه

أكد انه ينبغي عرض هذا الاقتراح على الحكومة الإسرائيلية لتتخذ قرار بشأنه وحينئذ سيكون بالإمكان الشروع في إجراء مفاوضات حوله"، وتم لقاء بين اولمرت وعباس وسط جدل كبير حول مسألة القدس في المفاوضات، مما اضطر الفلسطينيين إلى توجيه انتقادات لاولمرت بعد تصريحه بأن مسألة القدس ستكون آخر المواضيع الشائكة التي ستبحث بين فريقى المفاوضات، وقال رئيس الحكومة اولمرت أن "القدس ستكون آخر موضوع سيتم التفاوض عليه" أما بخصوص تفاصيل "خريطة رئيس الحكومة اولمرت" كبديل لـ "خريطة الطريق"، أكدت مصادر فلسطينية أن أفكار اولمرت تناولت قضايا اللاجئين والقدس المحتلة، والكتل الاستيطانية ومساحة الأراضي والمناطق التي تنوي إسرائيل ضمها من أراضي الضفة الغربية وتستثني "أفكار اولمرت" التي عرضها على الرئيس الفلسطيني من خلال خريطة أعدها مكتبه، ما يسمى منطقة "القدس الكبرى" من أراضي الدولة الفلسطينية المرتقبة، باعتبار إن "القدس الكبرى" جزء من أراضي إسرائيل وهي تمتد من تخوم مدينة رام الله إلى تخوم مدينة بيت لحم، وفي ما يتعلق بـ "الحوض المقدس" الذي يشمل البلدة القديمة في القدس المحتلة، وهي سلوان تكون السيادة عليه إسرائيلية (اللجنة الملكية، ٢٠٠٧: ٥: ٣٥).

هذا وكان التوجه الحكومي في إسرائيل انه يريد التوصل الى اتفاق سلام شامل مع الفلسطينيين، لكن مع تأجيل مسألة الوضع المستقبلي للقدس في هذه المرحلة، وقال المسؤول بعد انتهاء لقاء جديد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت والرئيس الفلسطيني، أن "الطرفين مهتمان بالتوصل الى اتفاق شامل بحلول نهاية العام ٢٠٠٨ ونعتقد أن ذلك ممكن"، وأضاف الناطق الرسمي بإسم الحكومة قوله: "لكن بما أن مسألة القدس لا يمكن حلها ضمن الجدول الزمني هذا، سيكون عليهم الاتفاق على تأجيل اتفاق حول هذه المسألة والاتفاق على آلية وجدول زمني لمسألة القدس" (صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠٠٨: ٩/١)، وفي مقر إقامته بالقدس في ١٦ أيلول ٢٠٠٨، أخرج رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت خريطة للرئيس الفلسطيني تمثل تسوية حدودية للأراضي هي الخريطة الأوسع والأبعد التي يقترحها رئيس وزراء إسرائيل على الإطلاق، ووفقاً لاولمرت، منحت خطته الفلسطينيين دولة ذات مساحة تساوي ٩٩.٥ في المائة من الضفة الغربية وقطاع غزة (اللجنة الملكية، ٢٠٠٨: ٩: ١٧)، وستضم إسرائيل ٦.٣ في المائة من الأراضي الفلسطينية، وذلك بتعويض الفلسطينيين بأراضٍ إسرائيلية تعادل ما نسبته ٥.٨ في المائة، فضلاً عن الممر الذي يربط المنطقتين لكنه يبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وتكون القدس عاصمة مشتركة، أحيائها الشرقية، أي الأحياء العربية جزءاً من فلسطين، والأحياء اليهودية في كل شطر من المدينة جزءاً من إسرائيل، كما وتكون منطقة مساحتها ٢ كيلو متر مربع تشمل مدينة القدس القديمة تحت الإدارة الدولية.

قال رئيس الحكومة الإسرائيلي اولمرت في مقابلة خاصة نشرتها بعض الصحف الإسرائيلية الناطقة بالعبرية، بمناسبة ما يسمى بيوم القدس الذي تحتفل فيه إسرائيل باحتلال المدينة وضمها بأنه توصل لنتائج حزينة وكئيبة جدا حول كل ما يتعلق بالقدس كمدينة موحدة، وأضاف اولمرت حتى تقود الجمهور يجب على القيادة أن تسوقه لما تحتاجه دولة إسرائيل، وعدم ترك المجال لعدد من أعضاء مركز الحزب المنفعلين وكثيري الصراخ وعديمي المسؤولية ليملوا على القيادة طريقها ومسارها (صحيفة معاريف، ٢٠١٢: ٥/٢٠)، وقال انه منذ عام ٦٧ لم تبذل أي حكومة إسرائيلية حتى صفرا مما هو مطلوب منها لتوحيد المدينة بشكل عملي، وانشغلت طيلة السنوات الماضية بالاستثمار في القدس الغربية والأحياء الاستيطانية الجديدة مثل هار حوماه، بسغات زئيف، راموت، وغيلو لكنها امتنعت عن الاستثمار في الأحياء التي اعتقد بأنها لن تكون جزء من السيادة الإسرائيلية، " القدس لم تكن يوما موحدة كما يقولون ويتحدثون، منذ متى كانت العيسوية جزء من القدس التاريخية؟ أي نوع من الحقوق لإسرائيل في جبل المكبر؟ منذ متى صلينا من اجل أبو ديس التي أصبحنا فجأة نقدها" واصل اولمرت هجومه على حكومات إسرائيل بمن فيها حكومته.

أن حكومات إسرائيل ليست قادرة وربما أيضا لا ترغب في أن تستثمر في القدس المقدرات اللازمة كي لا يكون توحيد المدينة شعارا بل واقعا، لم تفعل أي حكومة إسرائيلية منذ ٦٧ حتى ولا صفر جانب مما هو مطلوب لتوحيد المدينة بشكل عملي، هذه مأساة ستفقدنا، بلا مفر، الى تنازلات سياسية محتمة، بالمناسبة، لا يجب أن يكون هنا أي شك، وأنا لا أقول هذا بأي نوع من الخداع: حتى الحكومة التي ترأسها لم تفعل كل ما كان ينبغي كي تجعل القدس مدينة موحدة، صحيح أننا استثمرنا في القدس ولكننا عن عمد استثمرنا أساساً في غربي المدينة وفي الأحياء الجديدة مثل هار حوماه، بسغات زئيف، رامون وغيلو، وامتنعنا عن الاستثمار في المناطق التي أعتقد أن في المستقبل لن تكون جزءا من القدس التي ستكون تحت سيادة دولة إسرائيل"، (يوسي، ٢٠١٢: ٦/١٦) هي لم تكن كاملة في أي مرة وبذات الشكل الذي تحدثوا عنه، نحن يتعين علينا أن نتخلى عن الشعار بأن واقع الحياة سيكون هكذا، من يريد أن يقول إن العيسوية هي القدس، فليفضل، متى كانت العيسوية جزءا من القدس التاريخية؟ متى كان جبل المكبر جزءا من القدس التاريخية؟ أي ذكريات توجد لشعب إسرائيل من هذه الاسماء التي ذكرتها؟

نشر رئيس الوزراء أيهود اولمرت مقالة في الصحف الإسرائيلية عرض خلالها موقفه من القضايا التفاوضية وكيف يجب على إسرائيل أن تتعامل معها، ما هو ملفت للنظر هو موقفه من موضوع القدس، حيث يعتقد أن الحوض المقدس والذي يشمل منطقة الحرم الشريف والبلدة القديمة بكل ما فيها من مقدسات وأماكن عبادة، حيث يقترح ان توضع تحت المسؤولية الدولية وتكون بشكل فعلي خارج



نطاق السيادة الإسرائيلية والفلسطينية، ويعتبر هذا الموقف تطور مهم جدا في كسر الموقف الإسرائيلي منذ احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧م، حيث حاول كل الزعماء الإسرائيليين ترسيخ اعتقاد لدى أنفسهم أولاً والمجتمع الدولي ثانياً على أن القدس ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأن الوضع الذي كان سائداً قبل حرب ٦٧ لن يعود إلى الأبد، ربما ما لا يعرفه الكثيرون أن ما طرحه اولمرت هو ما طرحه هرتسل قبل ما يزيد عن قرن من الزمان، وهو أيضاً ما طرحه دايزن ومن بعده بن غوريون، تاريخياً كل قيادات الحركة الصهيونية كان لديها هذا الموقف حول مستقبل القدس، خاصة البلدة القديمة وما فيها من أماكن مقدسة، فقط جابوتسكي زعيم التيار الإصلاحى في الحركة الصهيونية والأب الروحي لحزب حيروت ومن ثم الليكود كان لهم موقف رافض لاي تسوية في القدس لا تضمن بقائها تحت السيادة اليهودية (أحرونوت الإسرائيلية، ٢٠٠٥: ٥/٢).

هنا نجد أن هناك ثمة مبرر وجيه لدى سكان القدس الشرقية المحتلة يجعلهم يتخوفون من حكومة أيهود اولمرت سيعمد بعد فوزه في الانتخابات إلى سلخ أكبر عدد ممكن منهم وأكبر مساحة ممكنة من أراضيهم عن المدينة، في إطار أحادي الجانب الذي يسعى إلى تكريسه، فالعلاقة التي نشأت بين هؤلاء السكان وبين اولمرت، خلال السنوات التي ترأس فيها بلدية القدس الغربية، لم تكن ودية على الإطلاق وميزها التحدي وتنفيذ البلدية لسياساتها التمييزية ضدهم (صحيفة الأيام القاهرية، ٢٠٠٦: ٣/١٣)، واستطرد سكان القدس الشرقية القول: إن كان الحديث قديماً هو عن القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين والغربية عاصمة للإسرائيليين، فإن اولمرت الآن يكرس القدس الشرقية والغربية عاصمة لإسرائيل وهو ليس ببعيد عن فكر اليمين الذي سينطلق منه اولمرت، وبعدها وصول اولمرت إلى السلطة في آذار ٢٠٠٦ على أساس مشروع طموح بتجديد حدود إسرائيل عبر انسحاب من طرف واحد، حيث قال اولمرت أن "اللحظة الأكثر إيلافاً في حياتي كانت عندما اكتشفت أن الحساب أقوى بكثير من تاريخ وجغرافيا إسرائيل، فإذا أصررنا على الاحتفاظ بكل شيء سيكون هناك ٦٠% من العرب و ٤٠% من اليهود"، على أرض فلسطين التاريخية، وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس كشفت في مذكراتها أن اولمرت قدم في العام ٢٠٠٦ عرضاً سورياً يتضمن قيام دولة فلسطينية على أماكن مقدسة تكون تحت وصاية دولية، وكتبت أنها دهشت عندما عرض عليها أيهود اولمرت هذا المشروع في أيار ٢٠٠٨ خلال زيارة قامت بها لإسرائيل، وقالت أن أيهود اولمرت كان مستعداً لأن يعرض على الفلسطينيين حوالي ٩٤% من مساحة الضفة الغربية مع تبادل أراضي بمستوطنات إسرائيلية ويضمن العرض قيام عاصمتين، واحدة لإسرائيل في القدس الغربية وأخرى للفلسطينيين في القدس الشرقية مع مجلس مشترك برئاسة رئيس بلدية إسرائيلي ومساعدته فلسطيني (مارجيليت، ٢٠١١: ٣٥).



وعلى أثر ذلك ذكرت بعض الصحف الإسرائيلية أن التصريحات التي أدلى بها إيهود اولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية، أثارت عاصفة سياسية في الأوساط الإسرائيلية، خاصة بكل ما له علاقة بدعوته الى تخلي (إسرائيل) عن أجزاء واسعة من القدس مقابل التوصل لاتفاقية سلام، (معاريف الإسرائيلية، ٢٠٠٨: ٧/١) حيث وصف جدعون ساعر وزير المعارف أقوال اولمرت بـ "الهذيان"، فيما قال روبين ريبيلين رئيس الكنيست الصهيوني: "أن اولمرت اعتاد استخدام تعبيرات تهديديه كـ "بيريس سيقسم القدس"، أما بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة فقد قال من على منصة مهرجان رسمي حول ما يسمى "يوم القدس": (إسرائيل) دون القدس كجسم دون قلب، ولن يقسم قلبنا ثانية والى الأبد، وقال ساعر: "هل التنازلات السياسية في القدس حتمية؟ التنازلات السياسية تجري عندما تنهي خدمتك في رئاسة الحكومة، القدس لم تكن عاصمة لأي شعب آخر غير الشعب اليهودي"، وتوجه الوزير للجمهور متسائلا: "هل توافقون على وقوف فلسطيني على أسوار القدس؟ لن يحدث هذا لأننا لن نسمح له بالحدوث، ستكون سيادة واحدة في القدس، وفي البلدة القديمة، وفي (جبل الهيكل) المسجد الأقصى وفي جبل الزيتون وفي مدينة داود - سلوان" (الرصد الإذاعي، ٢٠٠٨: الساعة ٧ مساءً)، وأثارت أقوال اولمرت غضب اليميني نير بركات رئيس بلدية إسرائيل في القدس الذي قال: ارتكب اولمرت خطيئة، عندما يعتقد بأن التقسيم لا التوحيد هو الحل، أن أقواله مجرد "ديماغوجية"، الأغلبية العظمى من سكان القدس والدولة بما في ذلك سكان القدس الشرقية غير معنيين بتقسيم المدينة ويدركون بأن القدس الموحدة هي النموذج الصحيح سواء من الناحية الإيديولوجية أو من الناحية العملية" (معاريف، ٢٠٠٨: ٧/٥)، وقال روبين ريبيلين رئيس الكنيست في مقابلة أجرتها معه الإذاعة العبرية: "كنت انظر وبصورة دائمة إلى اولمرت كشخص مختلف كليا، عندما وقع بيغن على اتفاقية السلام مع مصر، كان اولمرت احد كبار المعارضين وكما قيل فقد استخدم كثيرا عبارة "بيريس يقسم القدس (الرصد الإذاعي، ٢٠١٢: ٥/٢٣ الساعة ٨ مساءً).

من هنا نجد مما سبق ذكره بأن القدس في البعد السياسي لحكومة إيهود اولمرت وما رافق ذلك من تصعيد من قبل الحكومة الإسرائيلية على جميع المستويات الإقليمية والدولية، لا تختلف عن الحكومة التي سبقتها فكلاهما وجهان لعملة واحدة، الاعتراف بإسرائيل والالتزام بالقوانين والأعراف الدولية، ونبذ العنف هي الشروط التي وضعتها إسرائيل للتحديث مع الجانب الفلسطيني، غريب هذا المنطق الإسرائيلي وليس هذا فحسب، بل أنه يبعث على السخرية والاشمئزاز معا، فإسرائيل التي تشن حرب إبادة ضد الشعب العربي الفلسطيني قبل وبعد ولادتها والتي بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة وحصدت أرواح الآلاف من الفلسطينيين شيوفا ونساء وأطفالا تتحدث عن الالتزام بالمواثيق والقوانين والأعراف الدولية ونبذ العنف.

## المطلب الثاني: الحرم القدسي وحكومة اولمرت

إن الاعتداءات على الحرم القدسي الشريف في عهد حكومة اولمرت لا تقل أهمية عن الأحداث التي حصلت في عهد سلفه مجرم الحرب ارئيل شارون، بل زادت وتيرة الاعتداءات بقصد تهويد المدينة المقدسة والمسجد الأقصى لإنهاء التعلق الديني بالمدينة، ولتحقيق حلمها في إقامة هيكلها المزعوم، فكان ديدنها الدائم منع المصلين المسلمين من وصول المسجد الأقصى إلا المسنين منهم، فالراصد لهذه الأحداث يجد الحكومة الإسرائيلية قد غضت الطرف عن كثير من الاعتداءات الرسمية وغير الرسمية.

لقد أدركت إسرائيل أن مدينة القدس هي عنوان القضية الفلسطينية، وأن المسجد الأقصى يمثل رمزا للمقدسات الإسلامية في المدينة، فعمل متطرفوها جاهدين على محاولة حرق وتدمير الأقصى وإقامة الهيكل على أنقاضه، وفي تقرير نشرته الصحافة الإسرائيلية، ورد أن هناك ٢٥ جماعة يهودية متطرفة تسعى إلى هدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل مكانه، ورغم أن اسم مدينة القدس مرتبط باسم المسجد الأقصى، الذي يعني عند الناس كل ما يدور حوله السور الواقع في أقصى الزاوية الجنوبية الشرقية من مدينة القدس القديمة المسورة بدورها، ويمثل قبة الصخرة المشرفة (ذات القبة الذهبية) والموجودة في موقع القلب فيه، والجامع القبلي (ذات القبة الرصاصية السوداء) إلا أن زهرة المدائن تضم نحو ٢٠٠ معلم ديني واثري تقع ضمن حدود الأقصى، وفي هذا المطلب سنتناول ما قامت به السلطات غير الرسمية والرسمية من أعمال الهدف النهائي منها هدم المسجد الأقصى الشريف وبناء الهيكل المزعوم مكانه، وسنتناول ذلك في فقرتين هما :

أولاً: الحرم القدسي والاعتداءات غير الرسمية.

ثانياً: الموازنة الحكومية للاعتداءات غير الرسمية.

## أولاً: الحرم القدسي والاعتداءات غير الرسمية:

إن الاعتداءات غير الرسمية التي لم تشارك فيها أطراف حكومية أو أجهزة ذات صفة رسمية كما سبق ذكره، ففي ظل حكومة أيهود اولمرت تصاعدت وتيرة الاعتداءات على الحرم القدسي الشريف من قبل المتطرفين والحاخامات والمجموعات اليهودية، ففي عهد هذه الحكومة قامت عناصر من "أمناء جبل الهيكل" بتأدية طقوساً دينية تدعو لهدم المسجد الأقصى وعدم تقسيم القدس، والاعتداء على عدد من الشبان الفلسطينيين في باب الخليل والواد بالبلدة القديمة ومحاولة اقتحام المسجد الأقصى، كما افشل حُرّاس المسجد الأقصى محاولة تسلل أربعة من المتطرفين اليهود إلى المسجد الأقصى في ساعات متأخرة من الليل، حيث كانوا يحفرون في مقبرة الرحمة محاولين الوصول للمسجد الأقصى، و تلاصق مقبرة الرحمة السور الشرقي للمسجد الأقصى المبارك، وتضم رفات عدد من الصحابة والعلماء(جدعون، ٢٠٠٦: ٣٧)، وفي السبيل نفسه تسلل مستوطن متكرر بزّي عربي إلى ساحات المسجد الأقصى خلال صلاة الظهر، وتوجه إلى مخفر شرطة الاحتلال الموجود داخل المسجد الأقصى المبارك كما حاول مجموعة من ناشطي "جبهة يهودية قومية" الاستيطانية المتطرفة الدخول إلى المسجد الأقصى، بزعم "تقديم قربان" بمناسبة حلول عيد الفصح العبري، حيث قَدِم أولئك المتطرفون ومعهم "جدي" وأرادوا الوصول إلى باب المغاربة ليذبحوه هناك، إلا أن الشرطة منعتهم، ومن جانب آخر أحبط المسلمون المرابطون في المسجد الأقصى محاولة متطرفين يهود اقتحام المسجد في ذكرى ما يسمى "خراب الهيكل"(يديعوت احرونوت، ٢٠٠٦: ٨/٣)، كما تم إفشال مخطط يهودي جديد لاقتحام المسجد لتقديم "قرايين" الفصح العبري داخله وسط حضور مكثف لأهل القدس والداخل الفلسطيني داخل المسجد الأقصى المبارك، وعلى أثره قامت مجموعات يهودية باقتحام المسجد الأقصى المبارك بحماية شرطية إسرائيلية، وقامت بالتجول داخل ساحات المسجد المبارك لنحو ساعة، بالإضافة إلى قيام ما يسمى بـ " أمناء جبل الهيكل " بمحاولة اقتحام للمسجد الأقصى المبارك وهم يحملون مجسماً لـ "الهيكل" الثالث المزعوم، فيما اقتحمت مجموعة صهيوي- إنجيلية المسجد المبارك، في حراسة شرطة الاحتلال، وهي تردد شعارات تمجّد "يهودية القدس" وإزاء ذلك اقتحم عشرات المتطرفين الصهاينة المسجد الأقصى المبارك وتجولوا داخل ساحات البيت المقدس، وجلسوا فوق بعض مصاطبه ومرافقه، حيث استمعوا إلى شروح من مرشدين سياحيين تابعين للاحتلال(مركز الإعلام الفلسطيني، ٢٠٠٧: ٧/٢٣)، وقام نحو ثلاثمائة يهودي باقتحام المسجد الأقصى لتأدية طقوساً مشبوهة، بدعوى أنها صلاة وفي السبيل نفسه قامت مجموعات متتالية من المستوطنين، بينهم عدد من السياسيين والحاخامات اليهود باقتحام المسجد الأقصى وتأدية طقوس وشعائر دينية وسط حراسة مشددة من شرطة الاحتلال، ومن بين المقتحمين، مجموعة تعدادها نحو ١٠٠ شخص اقتحموا المسجد الأقصى من باب المغاربة، ثم وقفوا قبالة قبة الصخرة، ثم

تجولوا في باحات المسجد الأقصى، وقامت جماعات يهودية متطرفة باقتحام المسجد الأقصى من باب المغاربة بحراسة مشددة، حيث قامت الشرطة الإسرائيلية باعتقال ثلاثة من حراس المسجد الأقصى، لتصديهم لبعض المستوطنين ومنعهم من تأدية طقوس دينية في ساحات المسجد الأقصى، وفي اليوم التالي اقتحمت جماعات يهودية متطرفة المسجد الأقصى من باب المغاربة بحراسة مشددة، وحاولت الشرطة الإسرائيلية أداء بعض الطقوس التلمودية في باحات المسجد الأقصى، وبمناسبة انتهاء عيد الغفران حاول مجموعة من المستوطنون اقتحام المسجد الأقصى من باب السلسلة حيث تصدى لهم الشبان الفلسطينيين (إسرائيل اليوم، ٢٠٠٨: ١٠/٢١)، كما تم إدخال مئات من قطع الحديد والخشب أسفل الكنيس اليهودي في منطقة حمام العين (وهي منطقة تتواصل بها الحفريات الإسرائيلية، وتصل إلى حدود المسجد الأقصى من الجهة الغربية، بالقرب من منطقة المطهرة)، كما قام العشرات من أفراد الجماعات اليهودية باقتحام المسجد الأقصى، وإقامة شعائر توراتية بداخله، كما اقتحمت مجموعة مكونة من ثلاثين يهوديًا متطرفًا، بلباس تنكري باحات المسجد الأقصى من باب المغاربة، وأقاموا شعائر تلمودية داخله وقرب باب الرحمة، وحاول مستوطن مسلح اقتحام المسجد الأقصى عن أسطح المنازل المجاورة للمسجد الأقصى، وقد تمكن من الوصول إلى سطح منزل عائلة الموسوس، الذي لا يبعد عن باب حطة سوى أمتار قليلة، إلا أن حراس المسجد تمكنوا من رصده وإيقافه، بالإضافة إلى قيام مجموعة من المستوطنون باقتحام المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة، والتجول في ساحاته مرددين شعارات تلمودية معادية بصوت عال، الأمر الذي دفع المصلين إلى التكبير، فهاجمتهم الشرطة الإسرائيلية واعتقلت عددًا منهم (الرأي الأردنية، ٢٠٠٩: ٣/٩)، وهكذا نرى ان الجماعات اليهودية بكل أطيافها تجعل من الحرم القدسي الشريف الهدف الذي لا بد من تحقيقه، وذلك من أجل بناء مكان مقدس لهم يسمى الهيكل لأنهم يشعرون بالنقص لأن كل الأديان لها مكان مقدس إلا هم لا يملكون مثل هذا.

## ثانياً: الموازنة الحكومية للاعتداءات غير الرسمية:

من المتعارف عليه بأن هناك تشابه تام بين ما يقوم به أولئك الذين وصفت اعتداءاتهم بالجهات غير الرسمية، وبما يقوم به الجانب الرسمي في حكومة أيهود اولمرت، حيث قامت وزارة التربية والتعليم في دولة الاحتلال والوكالة اليهودية بتوزيع الآلاف من النسخ لخرائط البلدة القديمة في القدس على أطفال يهود في عشرات المدارس في روسيا، وضعت فيها صورة لمجسم "الهيكل" الثالث مكان قبة الصخرة في قلب المسجد الأقصى المبارك، وازاء ذلك قامت شرطة الاحتلال في القدس بإغلاق المسجد الأقصى ومنع المصلين المسلمين من أداء صلواتهم فيه، بحجة الخوف من التوتر الذي يمكن أن ينجم بين المسلمين والمتطرفين اليهود في اليوم الذي تُجرى فيه الانتخابات العامة في الدولة

اليهودية، وفي ذكرى يوم الأرض أوصى قائد لواء القدس في شرطة الاحتلال (إيلان فرانكو) وزارة الأمن الداخلي للاحتلال بإغلاق المسجد الأقصى أمام الزوار، مخافة وقوع مناوشات بين العرب المسلمين واليهود (عباد، ٢٠٠٦: ٣٥).

بعد ١٨ عاماً من الحفريات الأثرية غرب حائط البراق، دشّن الاحتلال مركزاً جديداً لليهود الزائرين في حائط البراق تحت اسم "سلسلة الأجيال" (ومدخل هذا المركز قريب من مدخل "نفق السور الغربي من القدس" ويعطي الزائرين انطباعاً عن علاقة الأجيال (اليهودية) بالقدس منذ زمن النبي إبراهيم عليه السلام وحتى يومنا هذا)، إزاء ذلك طرحت السلطات الإسرائيلية مناقصة لهدم طريق باب المغاربة الملاصق للجدار الغربي للمسجد الأقصى، والمفضي إلى باب المغاربة، الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المسجد (العابدي، ٢٠٠٨: ٦٣)، كما شرعت سلطات الاحتلال الصهيونية بهدم طريق باب المغاربة وغرفتين من المسجد الأقصى المبارك، في أكبر تغيير لمحيط المسجد الأقصى منذ الاحتلال عام ١٩٦٧م، واقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى المبارك أثناء صلاة الجمعة حيث أصابت ١٧ مصلياً، بزعم محاولتهم الاحتجاج على أعمال الهدم المتواصلة في طريق باب المغاربة، وقامت شرطة الاحتلال بالاعتداء على أحد حراس المسجد الأقصى المبارك بالضرب المبرح، بمشاركة عشرات المستعمرين، بعد أن حاول منعهم من اقتحام باحات المسجد، بعد ذلك قامت مجموعات كبيرة من قطعان المستوطنين بمسيرة حول المسجد الأقصى المبارك رافعة شعارات عنصرية تدعو إلى قتل السكان العرب وطردهم، ثم قامت المؤسسة الإسرائيلية بافتتاح كنيسة يهودياً يحمل اسم "أوهيل يتسحاق" لا يبعد ٥٠ متراً عن المسجد الأقصى، بعد أن إقامته على أرض وقف إسلامي، ويرتبط الكنيس بشبكة أنفاق حفرها الاحتلال أسفل ومحيط المسجد الأقصى، كما قامت قوات إسرائيلية باقتحام المسجد الأقصى، بدعوى اعتقال أحد المصلين لاعتراضه مجموعة من المستوطنين حاولوا القيام بطقوس "دينية" في ساحاته الداخلية (القدس المقدسية، ٢٠٠٧: ٧/١٥).

وكان أهم المشروعات التي دشنتها إسرائيل أسفل المسجد الأقصى، ذلك الذي افتتحته سلطة الآثار الإسرائيلية في ٢٢ أيلول من العام ٢٠٠٥م، بعد عشر سنوات من الحفر تحت الأقصى، تحت اسم "سلسلة الأجيال"، ويمتد هذا المشروع تحت حائط البراق كاملاً وامتداده الجنوبي، وكانت هي المرة الأولى في التاريخ التي تشرف فيها سلطات رسمية إسرائيلية على الحفريات تحت المسجد الأقصى، وفي ١٣ آذار من العام ٢٠٠٦م، وبعد ثلاث سنوات من العمل، قام مسئولون إسرائيليون، بحضور رئيس الدولة العبرية آنذاك موشيه كاتساف بافتتاح قاعة جديدة للصلاة اليهودية في ساحة البراق تحت مبنى المحكمة الإسلامية، وقد أدت أعمال الحفريات أسفل الحرم القدسي الشريف إلى حدوث العديد من الانهيارات وظهور مشكلات في جدران الحرم والمقدسات الإسلامية الموجودة حوله، ومن بينها:

انه في ١٥ شباط ٢٠٠٤م، انهار جزء من الطريق المؤدي إلى باب المغاربة في سور المسجد الأقصى تحت وطأة الحفريات، ونتيجة لاستمرار منع أعمال الترميم في الآثار الإسلامية في القدس من جانب إسرائيل، واعترفت هيئة الآثار الإسرائيلية في ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٥، بأن مسافة طولها ٣٨٠ مترا في الجدار الشرقي للمسجد الأقصى آيلة للسقوط بمحاذاة الدرج المؤدي إلى المصلى المرواني، وطلبت ترميمها فوراً (جمعية الدراسات، ٢٠١١: ١٥-١٨)، كما حذرت مصادر في حركة السلام الإسرائيلية من انهيار طريق المغاربة الذي تمنع إسرائيل ترميمه، وفي السبيل نفسه كشفت مؤسسة الأقصى عن تشققات في الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى من جانبي المدرسة الخثنية، وبدأت القوات الإسرائيلية تبدأ في إزالة طريق باب المغاربة الذي منعت إسرائيل ترميمه حتى آل للانهار، وفي هذا الإطار أيضا شهد شهر أيار ٢٠٠٩م، قيام السلطات الإسرائيلية بعرض حجارة سرققتها أجهزة الاحتلال من مواقع قريبة من الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى، في حديقة افتتحت في مبنى الكنيسة الإسرائيلي، ومن بينها حجر كبير يزن خمسة أطنان، سرق من موقع قريب من الجهة الشرقية الجنوبية للمسجد، أسفل المصلى المرواني، ووضع هذا الحجر في الساحة الأمامية للكنيسة الإسرائيلي على منصة خاصة، وكتب على لوحة بقربه "حجر من الحرم القدسي"، وفي كانون أول ٢٠٠٩م، كشف رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م الشيخ رائد صلاح، عن وجود مخطط إسرائيلي لهدم المصلى المرواني وتحويله إلى كنيس يهودي، وقال في حينه إن هذا المخطط يعود تاريخه إلى ٣ سنوات، ونشرت بعض الدوائر الإسرائيلية تفاصيله باسم "كيديم أورشليم" ومعناه "القدس أولاً" (مركز أبحاث، ٢٠١١: ٢٥).

إن السلطات الإسرائيلية الرسمية تعمل في إتجاه مساندة الجماعات غير الرسمية التي تستهدف المسجد الأقصى خاصة، وبقية المعالم الإسلامية المقدسة في الحرم الشريف، على إعتبار أن هذا مكان مقدس وهو بمثابة القلب لدولة الكيان الصهيوني، وأي تغيير أو تحويل في هدف هدم الأقصى وبناء الهيكل يعني أن الدولة اليهودية سائرة إلى الزوال.

## المبحث الثاني: القدس في السياسة الإسرائيلية لحكومة اولمرت

قال مبعوث الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بأن إسرائيل تسعى إلى طرد الفلسطينيين من القدس عبر إقامة جدار فصل يخرق الأحياء العربية، وأعتبر أن طابع القدس الشرقية يتعرض لتغيير كبير ناتج عن إقامة جدار يخرق الأحياء الفلسطينية، وتابع القول بان الهدف الرئيسي للجدار في منطقة القدس هو تقليص عدد الفلسطينيين في المدينة عبر نقلهم إلى الضفة الغربية، الأمر الذي يتسبب بمشاكل إنسانية خطيرة، كما تم الكشف عن سيناريو جديد للاحتلال الإسرائيلي بهدم المسجد الأقصى عن طريق قصفه بالمتفجرات والقنابل بواسطة طائرات حربية أو قصفه بصواريخ، و إن حكومة الاحتلال أعدت سيناريوهات لهدم المسجد الأقصى، وأضاف أن أحد هذه السيناريوهات هو "ما يقوم به الاحتلال من حفريات مما سيؤثر بشكل كبير على بناء المسجد الأقصى المبارك"، أما السيناريو الثاني حسب أجهزة الأمن الإسرائيلية هو قصف المسجد الأقصى بالمتفجرات والقنابل بواسطة طائرات حربية، أما السيناريو الثالث فهو تلك المخططات المعلنة من قبل الجماعات الدينية اليهودية المتطرفة والتي تستهدف المسجد الأقصى "لإقامة هيكلهم المزعوم مكانة"، كما أصدرت السلطات الإسرائيلية أمر بالمصادقة على مصادرة آلاف الدونمات من أراضي أبو ديس لإقامة القرية البدوية شرق بلدة أبو ديس، وتنفيذا لهذا القرار شرعت القوات الإسرائيلية بهدم أسوار المباني، وسلمت إنذارات للسكان في هذه المنطقة بعدم البناء فيها وطلبت منهم هدم البناء القائم في هذه المنطقة بحجة أن هذه الأراضي معلن عنها أراضي دولة إسرائيلية، كما قال بيان أصدره مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية إن التعاون بين دائرة أراضي إسرائيل و" عيطرت كهانهم" والجمعيات الاستيطانية الأخرى الناشطة في البلدة القديمة من القدس وحي سلوان هو تعاون يمتد لعقود وبفضل هذا التعاون سربت مساحات كبيرة من أراضي المواطنين وعقاراتهم سواء داخل أسوار المدينة المقدسة وفي الأحياء المتاخمة لها مثل سلوان ورأس العامود و الشيخ جراح وفي بلدات مثل شعفاط وبيت حنينا والنبي صموئيل، وستتناول في هذا المبحث مطلبين:

**المطلب الأول: القدس والإجراءات التهودية.**

**المطلب الثاني: القدس والإجراءات الإستيطانية.**

## المطلب الأول: القدس والإجراءات التهودية

سبق القول بأن الإجراءات التهودية تعني إصباغ اللون والمسحة اليهودية على المدينة، وهذه الصبغة لا تتم إلا بعد مسح ما هو عربي وإستبداله بما هو يهودي، وجاء أولمرت يحمل في جعبته هذا اللون، وبالتالي لا يستطيع أن يقف موقف المتفرج خلال مرحلة حكومته، فلا بد من أن يسير في اتجاه التهوديد وإلا سحب بساط السلطة من تحت أقدامه، ومنذ ان جاء إلى سدة الحكم فإن السلطات اليهودية شرعت في إزالة الأحياء العربية ومصادرة أراضيها وإقامة أحياء سكنية يهودية والقضاء على المقدسات المسيحية والإسلامية، واكبر مثال يمكننا أن نحتج على الحفريات التي تقوم بها إسرائيل تحت المسجد الأقصى المبارك وحائط البراق، إن المتنبع للسلم التهودي لمدينة القدس يلاحظ أن إسرائيل احترفت اسرلة الجغرافيا العربية لفلسطين لمحي أي اثر عربي في المنطقة واعتمدت بذلك على إخراج السكان العرب من الأرض كقيامها بتهجيرهم ووضع العراقيين الكبيرة، وهذا ما إعتده أولمرت منذ توليه السلطة، أما رخص البناء أو من خلال منع العرب من استعمال بعض الأراضي حيث استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين التنظيم والبناء للحد من النمو العمراني فبدأت بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة بإعلانها مناطق خضراء يمنع البناء عليها فيما تعتبرها إسرائيل مناطق احتياط استراتيجي لبناء مستوطنات عليها كما حصل في جبل أبو غنيم التي حولت من منطقة خضراء لمستوطنة تدعى(هارحوماة) كذلك لا يتم السماح للفلسطينيين بالبناء على أكثر من ٧٥% من مساحة الأرض بينما يسمح لليهود بالبناء لنسبة تصل إلى ٣٠٠% من مساحة الأرض(اللجنة الملكية، ٢٠٠٨ : ٤ : ٣٨)، لذا فاولمرت يسير خلف خطى سابقه من حكام دولة الكيان الصهيوني في فلسطين وللوقوف على الإجراءات التهودية في عهد هذا الرئيس فلا بد من تناول ذلك من خلال فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: القدس وتغيير معالم المدينة.

ثانياً: القدس والسير نحو الأسرلة.



**أولاً: القدس وتغيير معالم المدينة:** حملة تهويدية إسرائيلية جديدة على مدينة القدس، ما مضمونها وماذا تحمل في طياتها، ولماذا الآن؟.. كل هذه الأسئلة فجرتها الأنباء الأخيرة حول إخطارات الهدم التي وزعتها سلطات الاحتلال على أهالي حي البستان في سلوان، وصل عدد المنازل الفلسطينية التي تلقت الإخطارات في حي البستان إلى ١٢٦ منزلاً، و٥٥ منزلاً آخر في مخيم شعفاط شمال القدس، ما يعني اقتلاع أكثر من ألفي مقدسي وسحب حقهم في الإقامة بمدينة القدس، بما يشكل أوسع عملية تهجير جماعي قسري لفلسطينيين من القدس منذ العام ١٩٦٧، وهذه الإجراءات في واقع الأمر جزء من مشروع تهويدي يسير على قدم وساق في مدينة القدس، وترجع قصة حي البستان إلى ما قبل عدة سنوات ، حين أصدر مهندس بلدية القدس آري شطريت قراراً بهدم جميع مباني حي البستان لصالح بناء "حديقة الملك داوود الأثرية"، وفي بداية العام ٢٠٠٥ بدأت بلدية الاحتلال بتنفيذ الأمر وأصدرت أوامر الهدم ولوائح الاتهام بذريعة البناء غير المرخص لكن حكومة إسرائيل عادت وجمدت قرارها في أواخر عام ٢٠٠٥ نتيجة تعرضها لضغوط دولية، إضافة لتقدم أهالي حي البستان بعريضة احتجاج للمستشار القضائي لحكومة إسرائيل طالبوه فيها بمنع هدم الحي(عباد، ٢٠١٣: ٥٨)، أما الآن وبعد رفض مهندس البلدية الحالي شلومو أشكول لمخطط تطوير الحي بما يتضمن الحديقة، عرضت البلدية على السكان إخلاء منازلهم طوعاً مقابل الحصول على تعويضات أو إعادة إسكانهم في مناطق أخرى، لكن أهالي الحي رفضوا هذا العرض بالمطلق، فما كان من سلطات الاحتلال إلا أن بدأت بتسليم الأهالي إنذارات الهدم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المنازل في «البستان»، بنيت قبل مائتي عام وأخرى قبل مئة عام، ومعظمها شيد قبل عشرات السنين، على أراض متوارثة عن الآباء والأجداد(صحيفة العرب اليوم، ٢٠٠٩، ٤/١٧)، وتأتي هذه الإجراءات استكمالاً لمخطط ضد المقدسين بدأت تبلوره على الأرض جمعية "العاد" الإسرائيلية الاستيطانية منذ بداية التسعينيات، فتم تكثيف الاستيلاء على المنازل الفلسطينية في المدينة، وتكثفت قرارات سحب الهويات المقدسية، وسحب رخص الإقامة، كما تزايد الاستيلاء على كل ما يمكن الاستيلاء عليه من الأراضي المحيطة بالقدس القديمة وكل ما في داخلها، وأخيراً طرح بلدية الاحتلال لمشروع تهويد المنطقة التي يسميها "الحوض المقدس"، وهي تشمل القدس القديمة بأكملها وأجزاء واسعة من الأحياء والضواحي المحيطة بها (حي الشيخ جراح، وادي الجوز في الشمال، ضاحية الطور في الشرق، وضاحية سلوان في الجنوب)، وتضمن مشروع التهويد هذا ما يلي(اللجنة الملكية، ٢٠٠٩: ٤: ١٣):

- إنشاء مدينة أثرية مطابقة للوصف التوراتي لـ ما يسمى "أورشليم المقدسة" أسفل المسجد الأقصى وفي ضاحية سلوان وأجزاء من الحي الإسلامي في البلدة القديمة، وربط هذه المدينة بمجموعة من

الحدائق والمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية المقامة فوق الأرض في محيط البلدة القديمة، وخصوصاً في جنوبها حيث ضاحية سلوان وشرقها حيث جبل الزيتون وضاحية الطور.

- إحلال المستوطنين مكان السكان العرب الفلسطينيين، انطلاقاً من المدينة القديمة ووصولاً إلى أحياء وادي الجوز والشيخ جراح و الطور وسلوان ورأس العمود.

وبالتالي فإن هذا المشروع يتضمن محو الهوية العربية و استبدالها بهوية يهودية من الناحيتين التاريخية والدينية، وترحيل المقدسين إلى خارج البلدة القديمة أو حتى إلى خارج مدينة القدس، وتحقيق تواصل جغرافي بين البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة ومحيطها، وإقامة مستوطنات جديدة خصوصاً في مناطق الكثافة العربية (الحي الإسلامي، وضاحية سلوان، وحي الشيخ جراح)، وأخيراً عزل الأحياء الفلسطينية المحيطة بالبلدة القديمة والمسجد الأقصى عن بقية القدس من خلال جدار الفصل العنصري والحواجز بأنواعها(أغابكيان، ٢٠٠٧: ٣٥).

ان المدينة المقدسة تفقد كل يوم جزءاً ولو يسيراً من هويتها العربية حيث يزحف أخطبوط التهويد عليها من كل جانب ويقضمها بسكانها قطعة قطعة، وبرغم المحاولات المستميتة لأهلها المقدسين من مسلمين ومسيحيين وحتى اليهود المستنيرين للدفاع عن مدينة السماء وزهرة المدائن، فإن قدراتهم أضعف من أن تجعلهم يصمدون في مواجهة حملة التهويد التي لا تعد وسيلة للتقدم، فتارة تنزع ملكية البيوت والأراضي، وتارة تشتري البيوت بالاحتيايل وبالخيانة وتارة تقوم بإضعاف أساسات البيوت بالحفر تحت الأرض خلصة لتسقط علي رأس أصحابها، وتواجه القدس عدواناً آخر يتمثل في المحاولات الدائمة لتهويدها سكانياً أيضاً فبعد أن نجحت إسرائيل في محاصرة المدينة العربية القديمة بحزام من المستعمرات اليهودية فإنها لا تألو جهداً في تهويد القدس الشرقية العربية(جوليس، ٢٠٠٦: ١٧-١٨)، واتفقت جميع جهات النظر في إسرائيل علي التمسك بالقدس وعلي أن عملية الاستيطان فيها إنما تهدف الى جعل القدس يهودية لتصبح العاصمة الحقيقية لدولة إسرائيل، وذلك بالإتيان بربع مليون مهاجر يهودي جديد أو أكثر الى المدينة المقدسة، وامتداد الاستيطان الى ما وراء حدود القدس الحالية لتشمل دائرة تمر بحدود رام الله وبيت لحم والخان الأحمر ويوجد في منطقة القدس حالياً ٢٦ مستوطنة يهودية يقطنها نحو ربع مليون يهودي، ولم تتوقف عملية التهويد على المناطق الإسلامية بالقدس بل شملت أيضاً المناطق المسيحية وادي ذلك لهجرة إعداد من المسيحيين القاطنين في حي النصاري وباب الجديد وباب الخليل وحي الأرمن، اذا كانت إزالة الأحياء القديمة كما حدث لحي المغاربة وحي الشرف والحي اليهودي قد توقفت مؤقتاً بشكلها الأصلي فقد تواصلت بشكل آخر تلك السياسة من خلال تنفيذ ما يسمى مشروع الحزام الأخضر، أي إزالة الأحياء القديمة والمقابر التاريخية المحيطة بسور القدس لإنشاء حدائق مكانها، وتساعدت عمليات التهويد بحيث أن المنطقة

المحيطة بسور القدس (مثل سلوان، العيزرية، باب الخليل، باب العمود وجبل الزيتون) اعتبرت مناطق خاصة لا يجوز السكن فيها، وإحكام هذا الربط ركزت اللجان الحكومية الإسرائيلية التي أسندت لها مهام تخطيط وتنفيذ الاستيطان علي بناء مستوطنات في منطقة الهضاب وراء حدود القدس الحالية لتشمل دائرة تمر بحدود رام الله وبيت لحم والخان الأحمر وتكون هذه المستوطنات القريبة خلفية للأحياء السكنية بحيث تتحول القدس العربية بأحيائها ذات الكثافة السكانية الى جزيرة صغيرة محاصرة ببحر يهودي (اغابكيان، ٢٠٠٧: ٤٢).

وفي سياق آخر لا يمر يوم ولا تمر ساعة، إلا ويجري عمل ما في إسرائيل يستهدف تهويد بقعة أخرى من مدينة القدس الشرقية المحتلة، فهذه المدينة المقدسة للأديان الثلاثة، هذه الدرّة التي يضعها الفلسطينيون، مسلمين ومسيحيين، قبلة لهم، يحجون إليها ويطعمون أقدم الصلوات فيها، هذه القبلة التي يريد الفلسطينيون أن تكون عاصمة لدولتهم العتيدة، هذه العاصمة التي يعتبرها العرب قدس أقداسهم ويقوم لها المؤتمر الإسلامي لجنة خاصة لمتابعة شؤونها وحمايتها، تتعرض كل يوم لتبغات مشروع خطير يستهدف محو آثارها العربية والإسلامية، ومن مراجعة لأسماء الجهات العاملة في تهويد القدس نجد شبكة واسعة من ألوف الناس الذين يعملون، بل يعتاشون أيضاً، من مشروع تهويد القدس. فهناك أولاً المؤسسات الرسمية، ونقصد وزارة الإسكان المسنولة عن مشاريع البناء، ووزارة الاستيعاب، التي تجلب اليهود القادمين من الخارج وتسكنهم في القدس، ووزارة الأديان، التي تمهد الأجواء الدينية وتبني الكنس اليهودية، وسلطة الآثار، التي تحفر في القدس وتشرعن الاستيطان بالادعاء أنها اكتشفت آثاراً يهودية عديدة، وفي الوقت نفسه بطمس معالم عربية تاريخية في المدينة، وبلدية القدس، التي تعد المشاريع وتمنح تراخيص البناء، وهناك هيئات غير رسمية تعمل من مواقع أخرى مثل الوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العالمي وهناك جمعيات مستقلة وحركات استيطانية خاصة وأحزاب وممولون يهود في الخارج والداخل، كلهم يعملون لتهويد القدس، ويوجد للأسف بعض الفلسطينيين من السماسرة، الذين يتعاونون مع هذا المشروع أيضاً، الحال على الأرض: التهويد بشكل عملي يطبق على الأرض بالعديد من الطرق (كوهين، ٢٠٠٨: ٣٣).

وكانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد وضعت سلسلة قوانين وأنظمة تستهدف تخفيض عدد سكان القدس، قبل الإجراءات الاستيطانية، ما زالت مستمرة حتى اليوم، فكل مقدسي يغادر إلى خارج البلاد للدراسة أو غيرها لمدة سبع سنوات، يفقد حقه في المواطنة، وكل مواطن يسكن خارج تخوم القدس يفقد هذه المواطنة، وتفرض قيوداً صارمة على البناء في الأحياء العربية، فلا تمنح تراخيص بناء لهم وكل مواطن يبني بيتاً من دون تراخيص يهدم بيته، واليوم يوجد حوالي ١٥٠٠ أمر هدم لبيوت فلسطينية في المدينة، وبسبب هذه السياسة، ومع التغييرات الديموغرافية التي خلفها بناء الجدار

العازل، بات عدد سكان القدس الشرقية اليوم ٤١٠ آلاف نسمة منهم ١٨٤ ألف يهودي (٤٥%) و٢٢٦ ألف عربي (٥٥%)، في حين يبلغ عدد سكان القدس الغربية ٣٩٠ ألفاً، ووفق الحسابات الإسرائيلية فإن عدد سكان القدس، بشقيها الشرقي والغربي، يبلغ اليوم ٧٠٠ ألف نسمة (صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٩: ٤/١٠)، فإن الحكومة الإسرائيلية قلقة من الإحصائيات التي تشير إلى أن نسبة الفلسطينيين من سكان القدس البالغة حالياً ٣٤ في المائة، سوف ترتفع إلى ٤٠ في المائة في سنة ٢٠٢٠، وسوف يتساوى عدد العرب واليهود في القدس في سنة ٢٠٣٥، من ناحية أخرى وبالعودة إلى أرشيف التهويد الإسرائيلي نلاحظ عزم قادة إسرائيل على تقليص وتخفيض نسبة السكان العرب إذ أقرت رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير قانوناً يقضي بأن تكون نسبة العرب في القدس ٢٢% ورغم هذه المأساة أصبحت نسبة المقدسيين اليوم ٣٥% مما جعل الإسرائيليين رغم كل إجراءاتهم لتهويد القدس يتخوفون من أن تصبح نسبة الفلسطينيين فيها ٤٥% في العام ٢٠٤٠ ولهذا السبب قاموا ببناء جدار الفصل العنصري، كما تم الكشف عن مشروع خطير يهدف لجعل القدس ذات أفضلية لدى اليهود في المجالات الصناعية والمشاريع التنموية والمواصلات والقطارات إذا انه تم تخصيص ١.٥ مليار دولار لتنفيذ هذا المشروع عن طريق تشكيل قدس جديدة لا تتجاوز فيها نسبة العرب ١٢% فقط (إسكافي، ٢٠٠٩: ٦٧).

ان مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية بشكل عام والمسجد الأقصى بشكل خاص استهدفتها خلال عام ٢٠٠٨ هجمة شرسة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي واذرعها المختلفة، طالت الإنسان والآثار، والتاريخ والحضارة، والحاضر والماضي، تصاعدت عمليات اقتحام المسجد الأقصى بشكل ملحوظ خاصة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ على شكل مجموعات يهودية تتكون من رجال ونساء وأطفال مع تنظيم وإقامة شعائر دينية يهودية بارزة داخل المسجد، تتضمن قراءة أجزاء من "التناخ" بينما كانت المجموعات التي تقتحم المسجد الأقصى لا تتعدى الأفراد القلائل أصبحت الظاهرة البارزة هي ان الاقتحامات تتم بصورة مئات الأفراد على شكل مجموعات متتالية، كما أصبح يشارك بشكل بارز عدد كبير من الساسة الإسرائيليين، ما يشير إلى دعم ومشاركة من الجانب الرسمي الإسرائيلي لمثل هذه الاقتحامات (تقرير مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، ٢٠٠٩: ٧)، وإزاء ذلك تصاعدت خلال عام ٢٠٠٨ وتيرة أنشطة الجماعات اليهودية ومحاولاتها لوضع يدها على البيوت المقدسية في البلدة القديمة في القدس وذلك بأساليب القرصنة والاحتلال، وقد شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ مشروع تهويدي لتطويق حي سلوان المحاذي للجهة الجنوبية للمسجد الأقصى ويهدف هذا المشروع إلى جعل سلوان مركزاً سياحياً تهويدياً، كما واصلت سلطات الاحتلال عمليات الهدم الممنهج لبناية المجلس الإسلامي الأعلى في القدس مع إصرارها على انتهاك حرمة

مقبرة " مأمّن الله " الإسلامية التاريخية في المدينة، بحسب إحصائيات مؤسسة القدس الدولية، فقد شهد العام ٢٠٠٩م وحده افتتاح أكثر من ٥ مواقع جديدة للحفريات أسفل المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف وفي محيطه، ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات الواقعة أسفله أو المحيطة به أكثر من ٢٥ موقعا، وفي ٢١ نيسان ٢٠٠٩ (النخال، ٢٠١٠: ٥٧)، ذكرت وكالات الأنباء أن السلطات الإسرائيلية تخطط لحفر نفق بطول عدة كيلومترات، يبدأ من "بناية السبع" في شارع يافا غربي القدس، ويمتد حتى منطقة باب الخليل، إحدى بوابات القدس القديمة، مروراً بمقبرة مأمّن الله الإسلامية، وذكرت في حينه أن مسار النفق سيلتف حول الجدارين الغربي والجنوبي للحرم القدسي الشريف، ثم يتجه شرقاً إلى الساحة أمام الحائط الغربي للمسجد الأقصى، كما سيتم حفر جزء من نفق المترو أسفل المقبرة الأرمنية المقابلة لدير الأرمن باتجاه باب النبي داود في منطقة باب الخليل، ومن المقرر أن تنفذ المشروع شركة أمريكية، وقالت إن الشركة الذي لم تذكر اسمها وصلت إلى مرحلة متقدمة في وضع التصاميم الهندسية الخاصة بالنفق، وتصميم عربات القطار (الحاج يحيى، ٢٠١١: ٣٨-٤٠).

من هنا نجد بأن الحملة التهودية التي إستهدفت مدينة القدس هدفت إلى محو الهوية العربية وإستبدالها بهوية يهودية من الناحيتين التاريخية والدينية.

**ثانياً: القدس والسير نحو الأسرلة:** إن ما نذهب إليه بمصطلح الأسرلة هو تحويل المدينة من مدينة عربية كاملة الوجوه إلى مدينة إسرائيلية كاملة الوجوه بمعنى تبديل الطابع العربي بطابع آخر، واستكمالاً للمشروع الإسرائيلي في القدس يعمل الإسرائيليون على اسرلة الأقلية التي بقيت في المدينة من الفلسطينيين، والتي لا تزيد نسبتها على ٢٢% من إجمالي عدد السكان (اللجنة الملكية، ٢٠٠٨: ٢: ١٧)، وتسعى إسرائيل إلى ربط القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بتلك القائمة لديها، وتحويل ضم المدينة من ضم الأرض إلى ضم الأقلية المحدودة لسكان القدس، وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنبا إلى جنب مع باقي المؤسسات الإسرائيلية لاسرلة من تبقى من المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية وذلك من خلال تطور الخدمات المقدمة للأقلية التي تريد اسرلتها، لذلك تعمل على رفع مستوى استيعاب المدارس الإسرائيلية الحكومية لتعوض المدارس العربية الحكومية والخاصة، حيث يدرس الآن (٣٩١٨٩) طالبا عربيا بالمدارس الإسرائيلية في القدس او ما نسبته ٥٣%، بينما يدرس (٣٠٢٧٠) بالمدارس العربية الخاصة والحكومية، إضافة إلى محاصرة مشروع الصحة الفلسطيني في القدس من خلال تقديم خدمات صحية بالأحياء في القدس الشرقية كادت تصل إلى كل حي من خلال صناديق المرضى الإسرائيلية التي يصرف عليها طبق النظام التامين الوطني والصحي ، ولتحقيق كل ذلك شكلت البلدية لجنة من كبار موظفيها لوضع

تصور يساهم في رفع مستوى القدس الشرقية وتحقيق الدمج الكامل بينها وبين القدس الغربية وبصورة نهائية حتى لا تعود قدس شرقية او غربية، بل هي قدس واحدة، وهذا سنتناوله فيما يلي:

أ. إثبات حقوق مزعومة: إن ما ذهبت إليه حكومة اولمرت من خلال الحفريات هو إثبات حقوق مزعومة مثل مكان المسجد الأقصى هو مكان الهيكل والحرم القدسي الشريف بكامله، ارض للهيكل وبذلك قامت بعدة حفريات، أن الهدف الحقيقي غير المعلن لهذه الحفريات هو تفويض أركان المعالم جميعها وتهويدها بالكامل الدينية والتاريخية والإسلامية في البلدة القديمة في القدس، وطرد السكان العرب منها، بينما اتضح أخيرا أن هدف الحفريات الإسرائيلية هو تسخيرها لخدمة المعتقدات الدينية اليهودية المتناقضة مع التاريخ والمنطق وتزوير تاريخ القدس على مدى (٥٠٠٠) سنة والادعاء بوجود مملكة يهودية قديمة لتبرير وجود مملكة يهودية حديثة(مؤسسة الأقصى، ٢٠١٣: ٦/٢٤)، وقد استغلت إسرائيل العدوان على غزة وانشغال المجتمع الدولي بتطورات المعارك الميدانية بالقطاع، لتصعد من معركتها الاستيطانية والتهويدية بالقدس، فبدت بلدية الاحتلال في عجلة من أمرها لفرض أمر واقع وخلق حقائق مزيفة على الأرض حين كثفت من أعمال الحفريات بساعات الليل في منطقة ساحة البراق، وامتدت الحفريات مع تواصل قصف غزة بأزقة البلدة القديمة وفي شارع الواد الذي يعتبر شريانا رئيسيا للمشاة للوصول للأقصى، رافقها عمليات تنقيب عن الآثار وإزالة الحجارة والمعالم الأثرية ومواصلة مشاريع استحداث ساحة البراق لإنجاز شبكة الأنفاق الممتدة كالإخطبوط تحت البلدة القديمة لتصل حتى أساسات الأقصى، ومن المتوقع أن تنفذ قريبا الحفريات في منطقة المجاهدين لتصل باب العمود الذي يعتبر البوابة الرئيسية للاقتصاد وللجارة بالمدينة المحتلة(لاندرس، ٢٠٠٧: ٨٣).

إن أسرار الحفريات الإسرائيلية تحت الأرض في القدس دفع إسرائيل وجهات قامت بانتدابها بالبحث والتنقيب خصوصا في مدينة القدس في محاولة مستميتة للوصول إلى آثار يهودية تسوق لاحتلالها "شرعية" مازالت تفتقدها، وحقيقة الأمر انه لا وجود لها، ونستطيع أن نلخص أسرار الحفريات الإسرائيلية بما يلي(وكالة الأنباء الفلسطينية، ٢٠١٣: ٦/١١):

- الحصول على الشرعية الدينية: يسعى المستوطنون اليهود والحكومة إلى الحصول على نوع من الشرعية الدينية لكي تغطي على ممارساتهم المحمومة في تهويد القدس، إن الحفائر الإسرائيلية في القدس طوال أربعين عاما تأتي ضمن صراع ديني عقائدي ولا تتوزع عن طريق تغيير معالم المكان في القدس المحتلة وتهجير أهله وتزييف الحقائق التاريخية، لقد حاول الإسرائيليون تطويع علم الآثار والحفريات الأثرية لصالح طرحهم الديني ومعتقداتهم،

- وأخيراً جعل أهم أهدافهم التي يسعون لتحقيقها بناء هيكل سليمان" الهيكل الثالث " على أنقاض المسجدين الأقصى وقبة الصخرة، واستمروا جميعهم بترديد مقولة: لا معنى لإسرائيل بدون اورشليم ولا معنى لاورشليم بدون الهيكل الثالث (صفيحة احرونوت، ٢٠٠٧: ١٠/٢٢).
- الحصول على الشرعية التاريخية (الحق التاريخي): على مدى عشرات السنين عمل علماء الآثار الإسرائيليون في خدمة الحركة الصهيونية فقد ركزوا على المواقع التي تناسب احتياجات الحركة الوطنية، وفسروا مكتشفاتهم بشكل يرسخ زعم أسبقية الوجود العبري في ارض إسرائيل ومصادقية كتب التوراة كوثيقة تاريخية .
- مصادر التاريخ العربي القديم: من المعلوم أن سلطة الآثار الإسرائيلية هي المؤسسة الوحيدة في إسرائيل التي لا تحتاج إلى ترخيص من اجل تنفيذ عملها، فمهمتها قومية بامتياز في أي مكان ومن حقها حسب القانون الإسرائيلي إجراء حفريات تشك بوجود آثار فيه، كما أن جميع المواقع التي تجري فيها إسرائيل حفرياتها أخذت تحمل أسماء عبرية لأبعاد الصفة العربية عنها لتربط بالتاريخ الإسرائيلي .

إن جمعيات الاستيطان تقوم بحفريات تحت سطح الأرض في القدس من" عيطيرات كوهانيم "في البلدة القديمة إلى جمعية العاد الاستيطانية في سلوان، بالإضافة إلى دائرة الآثار الإسرائيلية، كل ما يفعلونه جميعا من حفريات الغرض منها تكريس في الوعي لليهود من جنود وشبيبة، أن القدس هي يهودية فقط ولا غير ذلك(المركز الإعلامي الفلسطيني، ٢٠٠٨: ١٢/٢٣)

من هنا، أن الماضي العريق للقدس اخذ بالاختفاء بسرعة كبيرة وعلى نطاق يثير القلق من خلال قيام السلطات الإسرائيلية وجمعيات الاستيطان بحفريات واسعة في جميع أنحاء البلدة القديمة وبالقدس عامة في محاولة العثور على مخلفات أثرية يهودية ولإزالة المعالم الإسلامية من الوجود وإبراز الطابع اليهودي بدلا منها، وقد نتج عن هذه العمليات تغير كبير في البيئة التاريخية للمدينة وتخريب معالمها الأثرية ( صفيحة هارتس، ٢٠٠٧: ٧/١٥).

ب. سياسة الترحيل والتحرير: قطعت إسرائيل إلى الآن شوطا كبيرا في مخطط تهويد جزء من المدينة، وسحب الهويات المقدسية، عبر منهجية مراكمة القوانين والتشريعات فيما يخص القدس، أو غيرها كذلك، فهناك قانون سحب بطاقات الهوية ونصه يجيز سحب الإقامة من أي مواطن مقدسي في حال "ثبتت" إقامته لمدة وجيزة خارج القدس، والسلطات الإسرائيلية - وحدها - طبعا هي الحكم في مثل هذه الحالات، وقانون الإقامة مثلا إذ إنه إذا نفذ هدم البيوت بالفعل في حي "البستان"، فمعنى ذلك فقدان سكانه حق الإقامة في القدس وعليهم البحث عن



مكان آخر للإقامة فيه يقررونه هم، أو تقرره السلطات الإسرائيلية في حال أعطتهم تعويضات بالسكن في مناطق أخرى، أما عن قوانين هدم البيوت واستملاك الأراضي فتلك أيضا لا حصر لها في إسرائيل عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، فبإمكان أي رئيس بلدية أو أي «مواطن» إسرائيلي الإدعاء بحق ملكية الأراضي ليولد قانون من عدم يبيح للدولة استملاكها (اللجنة الملكية، ٢٠٠٩: ٤/١٧)، ان المخطط الإسرائيلي تجاه القدس متواصل ولا يمكن فصله، عما يجري على ساحة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ككل، كمخططات الترانسفير بمعنى طرد السكان الفلسطينيين القاطنين في أراضي ٤٨ إلى المناطق الفلسطينية، أو ما يريدونها الإسرائيليون سلطة حكم ذاتي فلسطينية، وبدأ هذا المشروع يجد له مكانا في الخطاب الرسمي الإسرائيلي (تصريحات ليفني)، وأما الآن فقد وصل الحزب الذي يتبنى مشروع الترانسفير إلى سدة الحكم أيضا كشريك في الحكومة الإسرائيلية، وهو حزب «إسرائيل بيتنا»، بزعامة أفينغور ليبيرمان، وما يجري في سلوان في القدس وحي الحليصة في حيفا ما هو إلا تنفيذ مبطن أو على الأقل بداية لتنفيذ هذا المشروع (مجلة الاهرام العربي، ٢٠١٢: ١٠/١٣)، إن الربع الأول من العام ٢٠٠٩ سجل تصعيداً إسرائيلياً غير مسبوق فيما يتعلق بالصراع الديمغرافي في مدينة القدس، ومحاولات الجانب الإسرائيلي حسم هذا الصراع لصالحه عبر سلسلة من الخطوات والإجراءات، لعل أبرزها عزل تجمعات سكنية كبيرة يقارب عدد سكانها الـ ١٦٠ ألف مقدسي خارج الحدود البلدية المصطنعة للقدس، وفق أحدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة، وهو عدد يزيد عن التقديرات الفلسطينية المحلية التي كانت تتحدث عن عزل ١٢٥ ألفاً في أحياء وبلدات: أرام، ضاحية البريد، كفر عقب، سمير أميس، مخيم شعفاط، ضاحية السلام، وبلدة عناتا، وهي أكثر التجمعات السكنية المقدسية كثافة، ولعل أبرز الإجراءات الإسرائيلية التي سجلت حتى نهاية العام المنصرم ٢٠٠٨ بهذا الشأن هو استكمال بناء الجزء الأكبر من جدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة (عياش، عدنان حسين، ٢٠٠٩: ٢)، ما جعل هذه البلدات والأحياء بهذا العدد الكبير من سكانها معزولا عن القدس مركز حياته، وهو إجراء يهدد هؤلاء بفقدان حقهم بالإقامة في مدينتهم مستقبلاً، وبالتالي تكون السلطات الإسرائيلية المحتلة قد نجحت في التخلص من هذا العدد الكبير من السكان دفعة واحدة، بعد أن كانت إجراءات الطرد الصامت والتطهير العرقي تستهدف أفراداً أو مجموعات صغيرة بذريعة عدم إثبات مركز الحياة في المدينة المقدسة، في حين أن إجراءات الهدم والتهديد بهدم مئات المنازل التي قررتها بلدية الاحتلال في القدس منذ مطلع العام ٢٠٠٩ تهدد بتشريد أكثر من خمسة آلاف مقدسي يقطنون في نحو ١١٠٠ وحدة



سكنية تلقى أصحابها إخطارات بالهدم، ليضاف هذا العدد من السكان الى نحو ٥٠٠ نسمة غالبيتهم من الأطفال والنساء هدمت مساكنهم منذ مطلع العام الجديد(مركز القدس، ٢٠٠٩: ٢١).

وتشير المعطيات الحديثة المتوافرة بهذا الشأن إلى أن عدد المقدسين داخل أسوار البلدة القديمة من القدس وصل حتى مطلع العام ٢٠٠٩ إلى نحو ٣٦ ألفاً، وتحديث معطيات سابقة عن عدد يتراوح ما بين ٣٣ ألفاً إلى ٣٤ ألفاً، وتفسر هذه الزيادة في عدد السكان المقدسين في جانب منها إلى انتقال عشرات العائلات المقدسية إلى السكن في البلدة القديمة بسبب الحواجز والجدار الذي فصل هذه العائلات عن مركز حياتها وتعرضها للتهديد المباشر بإسقاط حقها في الإقامة من قبل وزارة الداخلية(جمال، جمعة، ٢٠٠٤: ٣)، ويسعى الإسرائيليون إلى زيادة عدد المستوطنين في البلدة القديمة لمواجهة الكثافة السكانية الفلسطينية العالية، من خلال سيطرتهم على مزيد من العقارات المتاخمة للمسجد الأقصى والمجاورة للحي اليهودي، وبناء كنس يهودية ومدارس دينية جديدة تستوعب أعداداً أكبر من المستوطنين، ومن ذلك المخطط القاضي ببناء كلية جامعية في حي برج اللقلق تستوعب نحو ٤٠٠ طالب، وبناء مساكن وشقق لهم في ذات الموقع(صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٩: ٣/١٢)، بيد أن الخطر الأكبر الذي يهدد الوجود الديمغرافي الفلسطيني في القدس القديمة هو استمرار تناقص الوجود المسيحي الفلسطيني العربي، حيث انتقل نشاط الجمعيات الاستيطانية اليهودية إلى الحي المسيحي، من خلال نقل قيادة الجمعيات الاستيطانية مقرها إلى حارة النصارى، وتفيد المعطيات المتوافرة بأن عدد المسيحيين الفلسطينيين داخل أسوار المدينة المقدسة يصل الآن إلى نحو ٥٠٠٠ نسمة، يضاف إليهم نحو ٧٠٠٠ نسمة يقطنون خارج منطقة الأسوار، علماً بأن إحصائيات فلسطينية صدرت عام ١٩٩٧ تحدثت عن عدد إجمالي من المسيحيين في حدود القدس الكبرى كان وصل إلى ١٥٠٠٠ نسمة، ما يشير إلى تقلص في أعداد هؤلاء بسبب انتقال أعداد منهم للسكن في رام الله وبيت لحم، وحتى داخل الخط الأخضر سعياً وراء الأمن والتخلص من الضغوطات الاقتصادية، وبحثاً عن فرص العمل التي لا تستطيع المؤسسة الفلسطينية في القدس تأمينها لحملة الشهادات الجامعية من هؤلاء، وكانت إحصائيات سابقة أشارت إلى أن عدد المسيحيين الفلسطينيين في القدس في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وصل إلى ٣٠ ألفاً، وقد هاجر هؤلاء جميعاً في العام ١٩٤٨، ولم يتبق منهم داخل أسوار البلدة القديمة سوى ألف مسيحي، بينما تمسكت ٥ عائلات ببيوتها في حي الطالبية ورفضت تركها، وبالتالي تقلصت أعداد المسيحيين الفلسطينيين إلى ما يقرب من ثلث عددهم(المركز الإحصائي الفلسطيني، ٢٠٠٩: تقرير الربع الأول).

أما فيما يتعلق بأعداد المقدسيين داخل الجدار الفاصل، فالمعطيات المتوافرة إسرائيليياً وفلسطينياً تشير إلى تراوحها ما بين ٢٤٠ ألفاً إلى ٢٦٠ ألفاً، والعدد هذا مرشح للارتفاع في غضون العام ٢٠٠٩ مع استمرار العودة العكسية إلى مركز القدس من قبل مئات العائلات الفلسطينية التي تقيم حالياً في مناطق عزلها جدار الفصل العنصري، حماية لحقوقها في الإقامة والسكن في مركز حياتها القدس، كما أن الزيادة الطبيعية الناتجة عن الولادة تشكل سبباً رئيسياً للزيادة المتصاعدة في أعداد المقدسيين بالرغم من إجراءات العزل الإسرائيلية للتجمعات السكانية ومحاولة قطع تواصلها مع المدينة المقدسة (تقرير مؤسسة إنقاذ الطفل، ٢٠٠٩: ٣)، ويرى خبراء فلسطينيون وإسرائيليون في مجال الديمغرافيا أن جميع الإجراءات والخطوات التي اتخذتها بلدية القدس بإدارتها اليمينية الحالية والقاضية بهدم منازل المقدسيين ستفشل في اقتلاع الأعداد الهائلة من المقدسيين، لأن معدل النمو السكاني الفلسطيني يصل إلى ٣ أضعاف النمو السكاني اليهودي غير الديني ونحو ضعفي النمو السكاني اليهودي الديني، وبالتالي فإن حسم الصراع السكاني والديمغرافي هو في استمرارية هذا النمو والتزايد في أعداد السكان، ولمواجهة هذه المعضلة الديمغرافية الفلسطينية كما يقول خبراء ستحاول إسرائيل التخلص سياسياً من أكبر عدد ممكن من المقدسيين، باعتبار ذلك مصلحة عليا، من خلال طرح تصورات سياسية تقطع القدس وتقطعها إلى أجزاء حيث تطرح حالياً التخلي عن أحياء وبلدات داخل الحدود البلدية، وتتمسك بسيطرتها على مركز المدينة، وبعض الأحياء فيها، لكن هؤلاء الخبراء يتوقعون فشلاً إسرائيليياً في هذا الخصوص، أو كما قال بيرون بنفنتي في أحد مقالاته في الثمانينات: أن سياسة إسرائيل في القدس لن تمكن الساسة من فك التشابك والتقاطع السكاني في القدس، وكانت معطيات جديدة خلال مؤتمر هرتسليا اشارت إلى تراجع في ميزان الهجرة اليهودية إلى القدس بمعدل ٦٠٠٠ شخص منذ عام ١٩٩٨ وحتى العام ٢٠٠٧، ما يعني تراجعاً في الأغلبية اليهودية التي وصلت في العام ١٩٦٧ إلى ٧٥% بعد ضم القدس، وانخفضت إلى ٦٦% فقط عام ٢٠٠٦، والمتوقع أن تنخفض في العام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٥٨% فقط، ثم تنتهي إلى التعادل ٥٠% مقابل ٥٠% في العام ٢٠٣٠ (معهد أورشلين للأبحاث الإسرائيلي، ٢٠٠٨: ١٣)، ووفقاً لذات المعطيات فقد ازداد أعداد اليهود منذ العام ١٩٦٧ ولغاية العام ٢٠٠٧ بقسميها الشرقي والغربي إلى أن وصلت إلى ما نسبته ١٤٣% في حين ازداد عدد الفلسطينيين بنسبة ٢٦٨%، ويشار إلى أن لجنة إسرائيلية شكلت بعد احتلال القدس عام ١٩٦٧ أطلق عليها لجنة جفني، تقف وراء ما يسمى قانون التوازن السكاني الذي طبق في العام ١٩٧٣ وكان الهدف من ورائه مراقبة التزايد السكاني الفلسطيني في القدس بحيث لا يزيد عن ٢٢%-٢٤% من إجمالي عدد السكان، وما يجدر تأكيده هنا هو أن المعضلة الديمغرافية

ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بقضية البناء الفلسطيني في القدس، حيث تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة خاصة فيما يتعلق بالتنظيم والبناء في القدس أخضعت لاعتبارات سياسية تحددتها التوجهات السياسية الإسرائيلية العليا القائمة على نهب أراضي المقدسيين وتقييد النمو الديمغرافي الفلسطيني ومكافحته من خلال مكافحة البناء الفلسطيني في المدينة المقدسة، وعلى هذا الأساس طبقت السياسة القائلة بمنع البناء على ٧٠% من أراضي الضفة، وعلى ٨٦% من أراضي القدس، كما ارتبطت هذه القضية بسياسة الترانسفير الصامت التي بدأت تطبقها سلطات الاحتلال في القدس منذ بداية التسعينيات ضد المقدسيين القاطنين في ضواحي القدس خارج حدودها البلدية من خلال سحب بطاقتهم الشخصية وتجريدهم من حق الإقامة، وما نتج عن تطبيق هذه السياسة من فقدان ما لا يقل عن ١٠ عائلة مقدسية حقها في الإقامة، ووفقاً لمعطيات وزارة الداخلية الإسرائيلية فإن عدد فاقد الإقامة في عام ٢٠٠٦ لوحده وصل الى ١٣٦٣ أي بزيادة مقدارها ٥٠٠% عما كان عليه الوضع في العام الذي سبقه (المركز الإعلامي الفلسطيني، ٢٠٠٩: ٦/١٥).

إن سلطات الاحتلال قامت منذ العام ١٩٦٧ بهدم آلاف المباني التي يملكها الفلسطينيون التي تقدر بحوالي ٢٤ ألف منزل موضحاً انه منذ العام ٢٠٠٠ تفاقم عدد المنازل التي هدمت ليصبح المعدل السنوي للهدم حوالي ألف بيت، كما أن هناك أثراً بعيدة المدى على الصحة النفسية والجسدية لأفراد الأسر التي تفقد منازلها، وشهد العام ٢٠٠٩ زيادة هائلة في هدم المنازل الفلسطينية فاقت أي عام مضى منذ أربعين عاماً (صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٩: ٣/٧)، حيث هدم نحو أربعة آلاف منزل نتيجة العمليات العسكرية التي قام بها جيش الاحتلال ضد قطاع غزة وحده، وفي السبيل نفسه فإن ٥٢% من المنازل التي هدمت كانت خلال عمليات هدم جماعي لحي بأكمله، وأن ١٣% فقط من العائلات كان لديها الوقت الكافي لجمع حاجياتها الأساسية قبل الهدم، مضيفاً أن ٩٧% من الأسر التي هدم مسكنها تعاني من انهيار نفسي، كما أن الأطفال الذين تعرضوا لتجربة الهدم يعانون تدهوراً في صحتهم النفسية، ومعاناة من آثار الصدمة والانعزال والاكتئاب والتوتر كما أن غالبية العائلات التي هدمت منازلها تعرضت للتشريد عدة مرات، وأن أكثر السكان الذين يواجهون خطر هدم منازلهم والتعرض للتشريد هم سكان شرقي القدس والتجمعات الريفية في الضفة الغربية والبدو واللاجئون في المخيمات، والتجمعات السكانية القريبة من جدار الفصل العنصري والمستوطنات والمناطق المحاذية لقطاع غزة، أما بخصوص التعليم في القدس، فإن المدينة المقدسة تتعرض يومياً الى عمليات متكررة من طمس للهوية الفلسطينية وتذويب المجتمع

الفلسطيني، وذلك من خلال فرض سياسة منهجية مبرمجة لهذا الغرض، فالواقع التعليمي في مدينة القدس مثله مثل باقي المؤسسات التعليمية في الوطن بل أكثر سوءاً، إذا يمر التعليم في منطقة القدس بخطر شديد، حيث يعاني الطالب والمعلم وولي الأمر من أوضاع نفسية صعبة للغاية، بسبب الظروف السياسية، وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إضافة الى المقررات الدراسية الجديدة التي تحتاج الى إعادة النظر فيها، بعد اخذ تغذية راجعة من الميدان، يشرف على التعليم في مدينة القدس عدة جهات منها وكالة الغوث حيث تشرف على ثمانية مدارس(ضراغام، ٢٠١٠: ٣٥)، أما فيما يتعلق بجدار الفصل الذي طوق المدينة وفصلها عن باقي القرى المحيطة بها فقد اثر سلبي على المسيرة التعليمية، حيث يعيق وصول الطلبة والمعلمين الى مدارسهم، الواقعة داخل الجدار، فالطلبة والمعلمون ينتقلون عبر الحواجز العسكرية يوميا، ليصلوا الى مدارسهم داخل الجدار، ولا بد من التنويه الى مشكلة من نوع آخر تواجهها مدارس مخيم شعفاط وهي الاكتظاظ الهائل للطلبة، حيث يضطر العديد من المواطنين الى السكن في مخيم شعفاط من اجل تدريس اولادهم وبناتهم في مدراس المخيم، كي يحافظوا على هويتهم المقدسية(المدهون، ٢٠٠٤: ٢٣-٢٤).

من هنا فإن هناك تزايداً مضطرباً في العدد، ولقد واجه الطلبة في مخيم شعفاط، الذين أنهوا الصف التاسع العديد من المشاكل أثناء تنقلهم عبر الحاجز العسكري القريب من المخيم، لذلك تم فتح خمس شعب للصف العاشر لمدرستي الذكور والإناث، لذلك ارتحل عدد كبير من العرب خشية تلويث عقولهم بما تملي عليه إسرائيل من معلومات على الشباب وهم على مقاعد الدراسة.

ج. إتمام سياسة التطويق: بين حين وآخر، تعود القدس لتتصدر عناوين الأنباء المفجعة، فما يحصل للمدينة ومحيطها من عمليات تهويد لا يقل بوقائعه ونتائجه عما تفعله آلة العدوان الصهيونية في غزة المحاصرة، وقد اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سياسة التطويق الاستعماري- الاستيطاني والسكاني والاقتصادي في المدينة المقدسة، وذلك بالتوازي مع محاولة إبادة أو تقليص الوجود العربي بشتى الوسائل، وما تشهده القدس يؤكد خطورة وكارثية سياسة "التدمير الهادئ" للبيوت والأحياء والمواقع العربية في المدينة ومحيطها، والمتأمل للمواقف السياسية والمخططات الاستيطانية المتعلقة بالمدينة المقدسة، يتضح له المشروع الصهيوني من دون رتوش، حيث ذهب حايم وايزمن الى القول: ( إن القدس في الجوهر الروحي لفكرة العودة إلى فلسطين واسترجاعها يرمز إلى تحرير إسرائيل،) (نعناعه، دت:٢٦) وحين سعد نجم "ديفيد بن غوريون" أول رئيس للحكومة الإسرائيلية، قال: أن

إسرائيل لن تتخلى عن القدس باختيارها، فالقدس عضو حيوي وجزء لا ينفصل من الدولة وان اليهود سيضحون بأنفسهم من اجلها،(نعناعه، دت، ٢٦٠)، ثم لحقه "شلومو غوريون" الذي يطلقون عليه في إسرائيل "كبير احبار اليهود" ليقول: "أن الصهيونية وأهدافها ستبقى معرضة للخطر ما دام المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة قائمين أمام أعين المسلمين وأقنعتهم، لذا يجب إزالتها من على سطح الأرض"، وحتى " بطل السلام" (اسحق رابين) لم يبخل علينا بتحديد مفهوم الأمن بوصفه يكمن في السيطرة على وادي الأردن وعلى القدس موسعة وموحدة وعاصمة أبدية لدولة إسرائيل، وهو ما أكده "رائيل شارون" الذي فجر اقتحامه للقدس انتفاضة الأقصى، وكذلك خليفته في رئاسة الوزراء "أيهود اولمرت" حين قالها واضحة وجلية: "لقد بدأت معركة القدس،(صحيفة العرب اليوم: ٢٠٠٩، ٤/١٧).

من الثابت انه ومنذ عام ١٩٦٧، يتشكل واقع صهيوني جديد في القدس ينذر بتغيير كل شيء فيها، فالمشروع الإسرائيلي يرمي إلى محاصرة العرب الفلسطينيين- مسلمين كانوا أم مسيحيين، وتضييق الخناق عليهم تمهيدا لطردهم "بهدهو" أو في أحسن الحالات، حصرهم في أحياء معينة داخل القدس القديمة وبعض القدس الشرقية خارج السور، مع توسيع حدود القدس الغربية بصورة قصريه، تميعا للهوية المقدسية في مشروع ما يسمى بالقدس الكبرى، إذن "الحقيقة" لدى إسرائيل تتلخص بان القدس الموحدة ستبقى العاصمة الأبدية للدولة الصهيونية(الهزيمة، ٢٠١٠: ١٢٠)، وهو الأمر الذي تعبر عنه الإجراءات المادية والعملية لضم القدس وتهويدها من خلال تطويقها بالأحزمة الاستيطانية وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وسحب الهويات المقدسية وجميع التغييرات الجغرافية الديمغرافية التي ارتكبتها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، هذا علاوة على ما تكشف عنه بصورة متواترة إجراءات سلطات الاحتلال بحفر أنفاق جديدة تحت وجانب أساسات المسجد الأقصى، الأمر الذي يهددها بالانهيار، ذلك أن قلب المشروع اليهودي الصهيوني يتمركز في بناء الهيكل على موقع قبة الصخرة والمسجد الأقصى، أو ما يسميه الإسرائيليون المعبد الثالث، ويجتهد علماء الآثار الإسرائيليون في إثبات يهودية موقع قبة الصخرة، ويجرون الحفريات أملاً في إثبات تفسيرهم إلا أن الحفريات كشفت عن آثار أموية أو رومانية ولم يعثر هؤلاء العلماء على ما يثبت وجود تاريخ عبراني في موقع قبة الصخرة أو المسجد الأقصى(عباد، ٢٠١٣: ٢٧).

لقد أدركت إسرائيل أن مدينة القدس هي عنوان القضية الفلسطينية، وان المسجد الأقصى يمثل رمزا للمقدسات الإسلامية في المدينة، فعمل متطرفوها جاهدين على محاولة حرق وتدمير الأقصى وإقامة الهيكل على أنقاضه، وفي تقرير نشرته الصحافة الإسرائيلية مؤخراً،

ورد أن هناك ٢٥ جماعة يهودية متطرفة تسعى إلى هدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل مكانه، وإذا أضفنا إلى ذلك ما هو أخطر أي ما تقوم به الدولة الصهيونية من أعمال تهويد متنوعة يتضح عندئذ الهدف الحقيقي إلا وهو "اسرلة القدس"، لتشمل البعد السياسي والثقافي والاجتماعي إضافة للبعد الديني، عبر خلق حقائق جديدة لرسم صورة إسرائيلية أحادية للمدينة ومقدساتها، (لاندرس، ٢٠٠٧: ٢٤)، وإضافة إلى ما سبق، تكشف المواقف والأحداث عن أن جميع الأحزاب الإسرائيلية (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مروراً بالوسط) تجمع على تهويد القدس وبسط السيادة الإسرائيلية عليها، رغم بعض النداءات العقلانية النادرة، من داخل إسرائيل، والتي تؤمن بأن لا سلام من دون القدس، وهو ما عبر عنه مؤخراً "جدعون ليفي" المختص في حقوق الإنسان في مقال بعنوان "لنبدأ بالقدس إذا أردنا السلام"، يقول فيه: "يجب أن تكون القدس المسألة الأولى التي تطرح على طاولة المفاوضات، وان كان الجانبان غير قادرين على الوصول إلى اتفاق حول حدودها ومكاتبها، فلما كل هذه المفاوضات إذا؟ الوقت لن يشفي أي مرض هنا": ما لا يمكن الاتفاق عليه الآن سيكون من الممكن الاتفاق حوله فقط بعد جولة ملعونة ومشؤومة أخرى من العنف، وهذه مسألة يرغب الجميع في منعها كما نأمل، من يطلب تأجيل التفاوض حول القضية الأساسية والمبدئية المتمثلة بالحدود والمستوطنات، إنما يريد أن يضل فقط، القدس هي جزء لا يتجزأ من هذا النقاش وهي بالتحديد جزء سهل نسبياً للحل أن سار الجانبان وفقاً لمشروع كلينتون الذي كان قد حدد أمراً بديهياً: "القدس الفلسطينية للفلسطينيين واليهودية لليهود، بقي فقط تحديد مصير الأحياء اليهودية الضخمة التي بنيت على الأراضي المحتلة والتي تعتبر مستوطنات بكل معنى الكلمة، ومصير هذه المستوطنات يجب أن يحسم مثل مصير مثيلاتها الأخريات، إلا إذا حصل الفلسطينيون على ثمن عادل وملائم لإبقائها" (جيفري، ١٩٩٥: ١٢٣).

ولتنفيذ هذه المخططات، وخصوصاً الاستيطانية منها، عمدت حكومة نتنياهو إلى سياسة تهدف إلى تفريغ المدينة المحتلة من أهلها الأصليين، حيث سحبت السلطات الإسرائيلية هويات الإقامة من أكثر من أربعة آلاف مقدسي في عام واحد، وهو ما يعني فعلياً طردهم من المدينة وحرمانهم من دخولها أو الإقامة فيها في المستقبل، ففي أيار ٢٠٠٩، أي بعد أقل من شهرين من تولي نتنياهو لرئاسة الحكومة، أعلنت السلطات الإسرائيلية، عما وصف في حينه بأنه أكبر مشروع لهدم منازل المقدسيين بعد الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧م، ويشمل هدم ٨٨ منزلاً، وتهجير سكانها البالغين ألف وخمسمائة نسمة، في حي البستان جنوب الحرم القدسي، وتهجير مئات آخرين من حي الشيخ جراح شمال البلدة القديمة (عباد، ٢٠١٣: ٦٢).

إن اليهود سعداء إذا ما تم تحقيق هدفهم هذا بأن تكون القدس مدينة واحدة، وهذا لا يتم في منظورهم إلا إذا مسحوا الطابع العربي الإسلامي عن المدينة وهذا في اعتقادهم لا يتم لأن المدينة فطرت منذ نشأتها على الطابع العربي، وصبغتها الإسلامية السمحة بعد النشأة، وهذا يعني أن كل ما يعملوا من أجل تهويدها تهويداً كاملاً سيذهب جفاءً.

## المطلب الثاني: القدس والإجراءات الاستيطانية.

منذ انتخاب أيهود اولمرت رئيسا للحكومة وهو الذي طالما كان نصيرا راسخا لفكرة إسرائيل الكبرى، أدلى بتصريحات غير مسبوقة أعلن فيها رغبته في إنهاء حكم إسرائيل للفلسطينيين، لكن آلة الاستيطان لا تزال تدور، في تناقض صارخ مع بلاغيات اولمرت، ويتساءل كثير من الإسرائيليين، وغير الإسرائيليين حاليا، إن كان اولمرت يقصد ما يقوله عندما يعبر عن الحاجة إلى إنهاء الاحتلال، وإخلاء المستوطنات وعندما يوافق على إنشاء دولة فلسطينية، أم أن تصريحاته لا تعدوا كونها تحريفا جديدا لما لا تكف إسرائيل عن ترداده من أنها معنية بـ"مد يد السلام" إلى أعدائها العرب، على الرغم من ما تقوم به على أرض الواقع يفضح زيف هذا الادعاء؟ في حين نشأ شارون في أحضان مؤسسة حزب العمل الإسرائيلي، ولد اولمرت وترعرع في أحضان حزب الليكود بقيادة بيغن، والواقع أن اولمرت الذي كان خلال الجزء الأعظم من حياته السياسية يعتبر احد أمراء حزب الليكود والوارث لمنصب بيغن، كان يقف إلى يمين بيغن، بل انه صوت ضد معاهدة السلام مع مصر، والتي غيرت مسار الأمور بصورة ملحوظة، وعندما أصبح اولمرت رئيسا للحكومة تبنى موقف المراوغة الذي كان يفضله أسلافه في حزب العمل، والواقع انه، ومن نواح مهمة، التف على رابين، مثلا ليحلم بأن يصرح كما فعل اولمرت بأن إنشاء دولة فلسطينية هي مصلحة إسرائيلية حيوية لكن وعلى الرغم من تلك العواطف كلها يقوم اولمرت شأنه شأن أسلافه رؤساء حكومات حزب العمل بتوجيه سياسات استيطانية تتابع على أرض الواقع عملية ضم متدرجة وبطيئة، تتناقض وروح تصريحاته العلنية.

أن شأن رؤساء الحكومات في دولة الكيان الصهيوني وشغلهم الشاغل إرضاء رغبات المستوطنين، ورغبات كل الشعب اليهودي في جعل فلسطين دولة يهودية خالصة، وهذا في واقع الأمر يعزز وجودهم بالسلطة، ويجعلهم يكتسبون ثقة الشعب مما يؤدي إلى بقاءهم مدة أطول على سدة الحكم، ولطالما الأمر كذلك وللوفاء بمتطلبات هذا المطلب فإننا سنتناوله في فقرتين هما:

أولاً: القدس والمستوطنات والبؤر الاستيطانية.

ثانياً: القدس ومصادرة الأراضي للأغراض الاستيطانية.



**أولاً: القدس والمستوطنات والبؤر الاستيطانية:** على الرغم من الحديث الذي كان يجري مع اولمرت في كل مرة حول المستوطنات ورغبته في تجميدها سعياً للوصول إلى حلاً مع الفلسطينيين فقد استثنى اولمرت مناطق المستوطنات في شرقي القدس من أي عملية تجميد، فقد جاء في صحيفة "كول هزمان" في إطار الجهود المبذولة للتوسع في عمليات البناء تجري بلدية القدس محادثات مكثفة مع هيئة أراضي إسرائيل هدفها تحرير الأراضي العامة للبدء فوراً ببناء بيوت جديدة ومن المتوقع ان يبدأ خلال الأشهر القادمة طرح المناقصات لبناء ٧٥٠ شقة في بسعات زئيف، ومنذ عقد قمة انابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧ تم إعلان مناقصات لبناء ٤٠٠ وحدة في تل بيوت الشرقية، و٣٠٠ وحدة في جيلو، وقد صرح اوري لوبيانسكي محافظ القدس مؤخراً أن المدينة تتابع تنفيذ الخطط الرامية إلى بناء ١٠٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات القدس الشرقية، كما صرح الوزير بلا حقيبة حاييم رامون، الذي رسخ موقعه كدريئة لأولمرت فيما يتصل بشؤون الاستيطان والذي يرأس لجنة مكلفة حل موضوع البؤر الاستيطانية، بأن لجنته لا تعتبر مهمتها إزالة المستوطنات العشوائية بقدر ما تعتبر هذه المهمة تسهيل إنشاء المستوطنات حيث لا يوجد أي مغزى سياسي في إنشاءها(النخال، ٢٠١٠: ٦٣)، والواقع ان التوصيات الأولية المقدمة من وزارة العدل الإسرائيلية، ستسمح باستمرار البناء ليس في المستوطنات المعترف فيها من جانب الحكومة فحسب، بل في المستوطنات غير المرخص لها أيضاً، والمستوطنات الأكثر إشكالية هي تلك المستوطنات الجديدة المقامة على ارض تعترف إسرائيل بأنها أراض خاصة يملكها الفلسطينيون ولا يقل عددها عن ثلث عدد البؤر الاستيطانية الحالية التي يصل عددها إلى المائة، ومنذ تصريح رئيس حكومة إسرائيل أيهود اولمرت في قمة انابوليس، والمتعلق بتجميد إنشاء المستوطنات، صدرت عشرات التصريحات عن وزراء حكومته الذين سعوا جاهدين لإعاقة حركة تجميد إنشاء المستوطنات، وبالتالي تجريدها من أي فاعلية، إلى أن كاد وعد اولمرت بان إسرائيل ستجمد بناء المستوطنات يتآكل تماماً وكما يلي(مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٨: ٣/٢٨):

١. مرحلة التآكل الأولى: تجميد الاستيطان لا يشمل المشروعات التي كانت أعمال الإنشاء فيها قد بدأت فعليا كما لم يرافق تصريح اولمرت إيقاف أي مشروع موجود سلفاً، الرسالة إذا واضحة لا وجود لنية صادقة بشأن تجميد أعمال الإنشاء وستستمر هذه الأعمال في المواقع التي كانت بدأت فيها قبل عقد قمة انابوليس، وخلافا لأولمرت جمد رئيس الحكومة يتسحاق رابين، عندما كان على رأس المفاوضات مع الفلسطينيين إنشاء المستوطنات بل انه أوقف تنفيذ بعض المشروعات بعد أن كانت قطعت شوطاً لا بأس به ، وكان ذلك يعني تخصيص الأموال للتعويض على المتعهدين الذين كانوا قد شرعوا بأعمال الإنشاء على أساس موافقات

وعقود سابقة، لكن رغبة إسرائيل في تعزيز الترتيبات الدائمة وفرص السلام المديد كان لها الأولوية على الالتزامات الخاصة بالأعمال فتم تعويض المتعهدين وتوقفت أعمال إنهاء الأبنية التي هي في قيد الإنشاء عدة أعوام أما تجميد الاستيطان على طريقة اولمرت فلم يشمل المشاريع التي كان تنفيذها بدا سابقا وهو ما أدى بسهولة إلى تآكل فكرة التجميد أكثر فأكثر (إشتية، ٢٠١٠: ٣١).

٢. مرحلة التآكل الثانية: استثناء القدس الشرقية من صيغة التجميد: بعد اقل من شهر على قمة انابوليس، طرحت وزارة الإسكان منقصة لإنشاء ٣٠٧ وحدات سكنية في هارحوما (جبل أبو غنيم) في القدس الشرقية، ونتيجة ما تعرضت له إسرائيل من نقد دولي جارح، حال المسؤولون الحكوميون الادعاء أن تجميد الاستيطان لم يشمل البناء في القدس الشرقية بعد ذلك مباشرة، طرح المزيد من المناقصات لإنشاء أبنية في القدس الشرقية، وجرت رعاية خطط جديدة والموافقة عليها بسرعة شديدة (عباد، ٢٠١٣: ٦١).

٣. مرحلة التآكل الثالثة: استثناء كتل المستوطنات من صيغة التجميد: عندما تعالت الأصوات بالنقد بشأن استمرار أعمال الإنشاء في المستوطنات الموجودة خارج القدس مثل معالية ادوميم وبيتار عيليت وغفعات زئيف، سارع المسؤولون الحكوميون إلى القول أن المستوطنات المحيطة بالقدس تعتبر ولأسباب إنشائية جزءا أساسيا من القدس إضافة إلى أن كتل المستوطنات لا يشملها تجميد الاستيطان وبعد أن تم إيقاف خطة لإنشاء حي للمتعبسين الدينيين في غفعات زئيف شمالي شرقي القدس لعدة أشهر وافق رئيس الحكومة أيضا على إنشاء المزيد من الأبنية في غفعات زئيف وذلك نتيجة للضغط الذي مارسه جهات سياسية وغير سياسية ولا سيما حزب شاس، ومضى احد الوزراء إلى ابعده من ذلك حين صرح خلال مقابلة إذاعية بان غفعات زئيف هي قلب القدس على الرغم من ان الحي المقرر إنشاؤه موجود على بعد خمسة كيلو مترات بخط مستقيم من الحدود الإدارية لمدينة القدس الموحدة.

إذا حدثت فورة بناء في المستوطنات وفي القدس الشرقية، وتظهر الوقائع انه على الرغم من تصريحات والتزامات اولمرت وحكومته فان أعمال الإنشاء استمرت في كل مكان كانت قد بدأت فيه كما جرت الموافقة على خطط ومشاريع جديدة ولا سيما في القدس الشرقية وفي كتل المستوطنات وأخيرا منحت المستوطنات البعيدة الواقعة خلف جدار الفصل رخصا للقيام بأعمال الإنشاء والتطوير (رزق، ٢٠٠٩: ٢٥).

٤. احتواء الأحياء الفلسطينية داخل القدس القديمة وحولها: تبين الخريطة المرفقة السياق المناطقي الأشمل لبرنامج الاستيطان الإسرائيلي في قلب مدينة القدس، حيث تشكل الأرض

وأسلوب استخدامها الأدوات المركزيين لاحتواء الشعب الفلسطيني والسيطرة عليه وتهميشه فالاستيطان السكني وهو أداة أساسية تستخدمها إسرائيل على نطاق واسع في مواقع أخرى في القدس الشرقية في مساعيها الرامية إلى تقسيم المجتمع الفلسطيني واحتوائه، يرسخ الاستيطان المحدود في المناطق المستهدفة، وكذلك عملية إيجاد مساحات مفتوحة حول مناطق السكنى الفلسطينية وداخلها، وهما الأدوات الأساسيتان في السياسة الإسرائيلية المتبعة في هذه المنطقة الخطرة والحساسة، في شمالي القدس يجري تفكيك التماسك البنيوي للأحياء الفلسطينية، مثل الشيخ جراح ووادي الجوز، بوسائل عدة: إنشاء معالوت دفنة فيما كان سابقاً أرضاً حراماً، ونقل المكاتب والمؤسسات الحكومية إلى هناك، خلق فضاءات مفتوحة أو خضراء، إنشاء مناطق استيطان مدنية صغيرة، ويمكن ملاحظة السعي لعزل هذه المنطقة عن البلدة القديمة في الجهود الرامية إلى استخدام وسائل مماثلة على طول وداخل المحيط الشمالي للبلدة القديمة، أما في شرق البلدة القديمة فإن إنشاء الحدائق واستخدام الأراضي المدنية لأغراض أخرى يقطع فعلياً اتصال البلدة القديمة بكل من الصوانة والطور، بحيث يتعين على المنطقتين التوجه نحو الشرق في حال التوسع، وفي داخل البلدة القديمة، تؤدي إعادة إنشاء حي يهودي كبير وموسع إلى ترسيخ الجهود الرامية إلى تأسيس مراكز سكنية ومؤسسية يهودية صغيرة لكن مهمة، يجري ربط بعضها ببعض جزئياً بواسطة معابر فوق الأرض وتحتها، في جنوبي المدينة تشكل مستوطنة معاليه هزيتيم الآخذة بالتوسع والتي سيكون ضمنها خلال فترة وجيزة موقع مركز الشرطة القريب (المنتظر نقله إلى منشأة جديدة في منطقة E-1، مرتكزاً مفتاحياً للاستيطان مجاوراً للمقبرة اليهودية الموجودة على جبل الزيتون، وفي منطقة سلوان يشكل الاستيطان السكني والمؤسسات الأثرية / السياحية معبراً برياً يفضي إلى الحائط الغربي وإلى الحرم القدسي (مارجيليت، ٢٠١١: ٤٧-٤٩).



وفي الرابع من كانون أول من العام ٢٠٠٧ نشرت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية مخططا لبناء ٣٠٧ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة هار حوما (ابو غنيم) الواقعة جنوب مدينة القدس تبعه في الخامس عشر من كانون الأول ٢٠٠٧ إعلان السلطات الإسرائيلية عن مخطط جديد لبناء ١٥٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة بالقرب من جبل المكبر جنوب شرق مدينة القدس، هذا فضلا عن بناء ٧٠٠٠ وحدة سكنية في منعطف عين يائيل داخل الخط الأخضر المحاذي لقرية الولجة غرب مدينة بيت لحم، وعادت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية في الثامن عشر من كانون الأول ٢٠٠٧ لتكشف عن تفعيل إجراءات التخطيط لبناء الحي اليهودي الجديد شمال مدينة القدس، بالقرب من مطار قلنديا داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس، ويهدف المخطط الاستيطاني إلى بناء حي يهودي بالقرب من منطقة قلنديا شمال القدس ويتضمن ١١ ألف وحدة سكنية لاستيعاب المزيد من المستوطنين في المدينة (المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠٠٧: ٢/٢)، كما نشرت دائرة أراضي إسرائيل في الثلاثين من كانون الأول من العام ٢٠٠٧ مخططا جديدا لبناء ٤٤٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في حي ارمون هاناشيف التابع لمستوطنة تل بيوت جنوب مدينة القدس والتي بنيت على أراض تابعة لصور باهر وجبل المكبر في العام ١٩٧٣، وقبل أسبوع من تاريخ هذا الإعلان كانت دائرة أراضي إسرائيل قد نشرت مخططا آخر لبناء فنادق على قطعة ارض مساحتها ٦ دونمات من أراضي مستوطنة جيلو الواقعة جنوب غرب مدينة القدس مع إمكانية تجبير هذه الفنادق إلى مبان سكنية عند الحاجة (صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٧: ٤/١٦)، هذا ولم تتوقف الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية عند هذا الحد، ففي الثالث والعشرين من كانون الأول من العام ٢٠٠٧ أعلنت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية عن رصد مبلغ ١٨ مليون يورو من ميزانيتها للعام ٢٠٠٨ لتوسيع مستوطنتي معالية ادوميم و هار حوما حيث سيتم إضافة ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة إلى مستوطنة هار حوما و ٢٤٠ أخرى في مستوطنة معالية ادوميم (صحيفة هارتس، ٢٠٠٧: ٤/١٢)، وصادقت بلدية الاحتلال في القدس، في الثامن من كانون الثاني ٢٠٠٨ على مشروع استيطاني جديد يتضمن بناء ٦٠ وحدة سكنية جديدة في حي معالي زيتيم في حي رأس العامود شرق مدينة القدس، والذي تقيم فيه حاليا ٥١ عائلة يهودية كانت قد استوطنت المنطقة قبل ١٥ عاما بدعم من المليونير ايرفينغ مسكوفيتش صاحب الجنسية المزدوجة (إسرائيلية وأمريكية) التي ادعى ملكيته لهذه الأرض، هذا وسيتم البدء بتنفيذ المشروع من قبل شركة كيدوميم ٣٠٠ الإسرائيلية، وقد أعلن رسميا في الخامس عشر من كانون الثاني ٢٠٠٨ عن البدء في بناء الـ ٦٠ وحدة سكنية المذكورة أعلاه (التوفكجي، ٢٠٠٨: ٢٥)، وكشفت بعض الصحف الإسرائيلية عن مخطط جديد للاستيطان في القدس الشرقية المحتلة أقر أخيراً، القاضي بتوسيع المستوطنات والأحياء الاستيطانية في القدس المحتلة، وأفادت الصحيفة انه تم التصديق على مخطط لبناء حي استيطاني جديد على أراضي بيت صفافا والمنطقة المحاذية التي أعلنت سلطات الاحتلال ضمها إلى منطقة نفوذ

بلدية القدس الغربية غداة احتلالها عام ١٩٦٧، وأضافت انه تم التصديق على إيداع مخطط لبناء ٢٢٠٠ وحدة سكنية في هذه المرحلة ليتسنى تقديم اعتراضات عليها، علما أن المخطط يتحدث عن بناء أربعة آلاف شقة في المنطقة المذكورة، وأكدت انه في حال تنفيذ المشروع فان الحي الاستيطاني الجديد سيسجن سكان بيت صفاة الفلسطيني البالغ عددهم ١١ ألفا ضمن بناء استيطاني متواصل، وتابعت ان الحي الاستيطاني الجديد الذي سيقام في ما يسمى غفعات هطياس (تلة الطيار) سيمتد عمليا بين مستوطنة غيلو المقامة على أراضي بيت لحم، مرورا ببيت صفاة حتى طريق الخليل، وفي المراحل المقبلة سيتم البناء في المستوطنتين الكبيرتين اللتين تضمان عشرات آلاف المتزمتين اليهود: بيتار عيليت وموديعين عيليت(صحيفة هارتس، ٢٠٠٨: ٣/١٩)، ويتركز جهد المحتل الاستيطاني حاليا على المستوطنات الموجودة في مشروع E١ شرق مدينة القدس، ومستوطنتي جبل أبو غنيم (هار حوما) وجيلو جنوب غرب مدينة القدس، والبور الاستيطانية في البلدة القديمة ومحيطها، وفيما يتعلق بمشروع E١ فقد أعلنت سلطات الاحتلال عن الانتهاء من تجهيز البنى التحتية للمشروع بالكامل، ما يعني أنها ستبدأ مرحلة بناء الوحدات السكنية وتجهيزها خصوصا في الجهة الغربية من المشروع، وذلك لتحقيق تواصل سكاني بينه وبين الجزء الغربي من القدس، وما يعزز هذه النظرية بدء الاحتلال بتهجير سكان حي الشيخ جراح الذي يفصل مستوطنات غربي القدس عن مستوطنات شرقي القدس، واذا ما تحقق هذا التواصل بشكل فعلي فان المسجد الأقصى والبلدة القديمة سيصبحان معزولين عن الأحياء الفلسطينية في شمال القدس بشكل كامل، وبقي ان نذكر ان كتلة ادوميم كاملة التي تبلغ مساحتها ٦١ كلم ٢ وتضم أكثر من ٧ مستوطنات بينها معالية ادوميم اكبر مستوطنات الاحتلال على الإطلاق، تعاني من ضعف الإقبال عليها بسبب بعدها عن مركز مدينة القدس التجاري وعن بقية مدن دولة الاحتلال، وهي مشكلة يسعى الاحتلال لحلها من خلال إجراءات عدة، أبرزها مشروع إسكان الشباب في أقصى غرب مشروع E١ على أراضي قرنتي عناتا والعيسوية(جمال البابا، ٢٠٠٨: ٢١)، اما مستوطنتا جبل ابو غنيم وجيلو جنوب المدينة فان الاحتلال يكتف بناء الوحدات السكنية فيهما كونهما الخيار الأكثر قبولا لدى جمهوره، فهما متصلتان فعليا بغربي القدس والأكثر قرباً من مركز المدينة التجاري، ومن ثم فان البناء فيهما يعد الأكثر جدوى من ناحية تعديل الميزان الديمغرافي، ويختلف وضع البور الاستيطانية في البلدة القديمة ومحيطها عن وضع المستوطنات عموما، فهي تهدف في الأساس الى إخلاء الأحياء الفلسطينية التي تنتشر فيها، أكثر مما تهدف الى إسكان مستوطنين جدد، ذلك أن هذه البور لا تسكنها أعداداً كبيرة من المستوطنين لكن يسكنها أكثر أنواع المستوطنين شراسة وتطرفا،ويكون هؤلاء محميين بالكامل من قبل شرطة الاحتلال التي تغطي اعتداءاتهم في البلدة القديمة ومحيطها، وتساندهم بها من وراء حجاب، كما تشكل هذه البور الاستيطانية خلايا نشطة للمساعدة في أعمال الحفريات أو بناء الكنس، وتتركز البور



الاستيطانية عموماً في ضاحية سلوان وجنوب الحي الإسلامي في البلدة القديمة وحي الشيخ جراح ويقارب عددها الـ ٥٠٠، ويعمل المحتل اليوم على تعديل التوازن الديمغرافي من خلال مجموعة من الإجراءات التعسفية تتمثل في: التهجير، وهدم الفصل العنصري، والقدس الكبرى والاعتداء على الأماكن المقدسة، وإجراء الحفريات تحتها وحولها، وفي السنوات الأخيرة زاد المحتل من وتيرة عمليات التهجير واسعة النطاق وكان أبرزها تسليم نحو ١٩٠٠ مقدسي يسكنون ١٢٠ عقاراً في حي البستان والعباسية في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى أوامر لإخلاء منازلهم، وهي عملية التهجير الأكبر التي ينوي المحتل تنفيذها في القدس منذ هدم حي المغاربة عام ١٩٦٧، والهدف من هذه العملية استكمال تهويد قلب المدينة دينياً وثقافياً، من خلال بناء جزء مهم من المدينة اليهودية التاريخية وهو حدائق الملك داوود من خلال تفريغها من السكان الفلسطينيين، ويختتم المحتل مشروعه الصهيوني بإقامة القدس الكبرى (متروبوليتان القدس) في شباط ١٩٩٣ أعدت الخطة الرئيسية للمتروبوليتان القدس ٢٠١٠ وتشمل أراضي تبلغ مساحتها ٨٤٠ كلم<sup>٢</sup>، أو ما يعادل ١٥% من مساحة الضفة الغربية، أهم أهدافها (رياض علي العيلة، ٢٠٠٨: ٣٢):

- ١- الحفاظ على طريق حرة للسكان والمستخدمين والتجارة.
- ٢- تعزيز مكانة القدس الخاصة كعاصمة إسرائيل وبوصفها مدينة عالمية مدينة ذات أهمية كبيرة.
- ٣- خلق تواصل واضح للسكان من اليهود ومنع تكون جيوب سكانية متداخلة بقدر الإمكان وتقليل التقارب والاحتكاك مع العرب.
- ٤- وصل معالية ادوميم، وجبعات زئيف، وغوش عتصيون وبيتار، وافرات بالقدس من خلال إيجاد تواصل مع السكان اليهود في لواء القدس.

وإزاء ذلك شكلت الزيادة السكانية العربية الفلسطينية معضلة أساسية في رسم خطوط حدود البلدية الكبرى، فبعد أن نشرت دراسات معهد القدس لبحوث إسرائيل وتبين أن الفلسطينيين أخذوا بالتزايد وأن نسبتهم بلغت ٣٥% من المجموع العام للسكان بعد أن كانوا ٢٥% من السكان عام ١٩٦٧، وعلى الرغم من جميع الجهود الإسرائيلية لطرد السكان خارج حدود البلدية، إلا أن نسبتهم زادت في السنوات الأخيرة نتيجة للسياسة الإسرائيلية بسحب هويات المقدسيين، كذلك كان لهجرة اليهود العلمانيين إلى الساحل سبب آخر في الزيادة السكانية العربية مما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي للإعلان عن مشروع القدس الكبرى، وتحويل مدينة القدس إلى عاصمة يهودية يعني بطبيعة الحال تهويد قلبها المتمثل بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة، واستبدال المعالم والمقدسات الإسلامية

والمسيحية بمعالَم ومقدسات يهودية ، والمحتل يعمل على تحقيق ذلك اليوم من خلال مسارات عمل أربعة هي(جابر، ٢٠٠٧: ٢٢-٢٣):

- ١- خلق مدينة يهودية مقدسة موازية للبلدة القديمة بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، ومشاركة معها في المركز ذاته.
- ٢- تحقيق وجود يهودي دائم ومباشر في المسجد الأقصى ومحيطه.
- ٣- تفرغ الأحياء الفلسطينية المحيطة بالمسجد الأقصى من سكانها، والحد من قدرة الفلسطينيين على الوصول الى المسجد الأقصى والبلدة القديمة.
- ٤- الترويج لمدينة القدس كمدينة يهودية.

ومهما اختلف الإسرائيليون في مفهومهم لأهمية المستوطنات ومهما سمعنا عن سقوط نظرية الحدود الآمنة بفعل التقدم التقني في الأسلحة، تبقى المستوطنات ذات أهمية كبرى من الناحية الأمنية والسياسية لإسرائيل، لان صراعنا مع إسرائيل هو صراع على الأرض والوجود حيث تؤدي المستوطنات الدور العملي التطبيقي للسيطرة على أرضنا ومقدساتنا ، ومن هنا جاء الاستيطان، وجاء هذا التوزيع المخطط والمدروس لكي تمارس المستوطنات دورها اليومي في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، واعتداءات المستوطنين اليومية على المواطنين الفلسطينيين حتى في حقولهم ومنازلهم، وما وجود المواقع والحواجز العسكرية المنتشرة على طول الطرق الرئيسية وعلى مقربة من المستوطنات إلا دليل على طبيعة هذا الصراع.

في الوقت نفسه تناولت بعض الصحف الإسرائيلية عملية استمرار البناء في المستوطنات، الذي يستمر بنفس الوتيرة العالية التي كانت في عهد الحكومات الإسرائيلية السابقة، حيث أشارت إلى ارتفاع عدد المستوطنين في عهد اولمرت بـ ٥٠ ألف مستوطن، وبينما أشارت إلى احتمال أن يؤدي استمرار البناء في المستوطنات إلى تصادم مع الإدارة الأمريكية، فقد نقلت عن ممثلي المستوطنين قولهم إن عملية البناء تأتي بهدف الاستجابة لاحتياجات الزيادة الطبيعية للمستوطنين، ويأتي ذلك مقابل تأكيدات تفيد أن البناء الاستيطاني الهائل يجذب المزيد من المستوطنين إلى الضفة الغربية، وبحسب الصحف فإن حركة "أمناء" - الذراع الاستيطاني لـ "غوش إيمونيم" في الضفة الغربية، وكذلك "سلام الآن"، ووزارتي الأمن والإسكان، متفقون على أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في الاستيطان لم يحصل مثلها في الحكومات السابقة، وتابعت الصحف فإنه مع تسلم اولمرت منصبه في رئاسة الحكومة كان يستوطن الضفة الغربية ما يقارب ٢٥٠ ألف مستوطن، ومع مغادرته لمنصبه ارتفع العدد إلى أكثر من ٣٠٠ ألف مستوطن (صحيفة احرونوت، ٢٠٠٩: ٦/١٤)، كما أن حركة البناء الضخمة، في عهد أولمرت، رغم عدم الإعلان عن مناقصات جديدة، لا تزال تتواصل حتى



اليوم، وأشارت في هذا السياق إلى أنه تم نشر مناقصات كثيرة في السنوات الأخيرة اشتملت على بناء آلاف الوحدات السكنية سنويا، وبحسب المعطيات، ففي نهاية العام ٢٠٠٨ كان يجري العمل في ما يقارب ٣٢٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية، وأشارت في هذا السياق إلى مستوطنة "ارئيل"، حيث صادق اولمرت قبل نهاية ولايته بفترة قصيرة على بناء ١٧٠ وحدة سكنية جديدة، بالإضافة إلى ٥٠ وحدة أخرى في مستوطنة قريبة، بالإضافة إلى ٢٧ مصنعا جديدا(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨: ١١).

وعلى صعيد الاستيطان تم الكشف عن ان وتيرة الاستيطان ارتفعت بنسبة ٦٠% عام ٢٠٠٨ مقارنة مع العام ٢٠٠٧، وبنت سلطات الاحتلال ما لا يقل عن ١٥٠٠ بيت استيطاني، وان عدد المستوطنين بلغ حتى نهاية العام ٢٠٠٨ ٢٨٥ ألف مستوطن، كما قارب عدد المستوطنين في القدس المحتلة ٢٠٠ ألفاً، وجرى الكشف انه في عام ٢٠٠٨ جرى نشر عطاءات لبناء ٥٣٩ بيتا استيطانيا في المستوطنات مقابل نشر مناقصات لبناء ٦٥ وحدة سكنية في العام ٢٠٠٧، ما يعني أن حجم العطاءات ازداد في العام ٢٠٠٨ ٨ مرات، حيث صادقت حكومة الاحتلال في عام ٢٠٠٨ على بدء مشاريع لبناء ٩٥٠ بيتا استيطانيا في مستوطنة معالية ادوميم إضافة الى بدء نشاط ملحوظ في عملية التنظيم والبناء في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية(صحيفة الغد الأردنية، ٢٠٠٩: ٢٩/١)، وقال المدير العام لحركة " السلام الآن " إن المستوطنين ليسوا بحاجة الى عودة بنيامين نتنياهو الى الحكم من اجل توسيع المستوطنات فحكومة أيهود اولمرت سمحت بتنفيذ أعمال بناء ليس في الكتل الاستيطانية وحسب وإنما في المستوطنات النائية والبور الاستيطانية أيضاً، وخلال العام ٢٠٠٩م أقرت الحكومة الإسرائيلية بناء ١٢ ألف وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الواقعة في القدس الشرقية، كان أهمها التوسعة التي أعلن عنها في آب ٢٠٠٩م، ببناء ١٠٤ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة "معاليه ديفيد" في حي رأس العمود، شرقي القدس، على مرحلتين، بالإضافة إلى مسبح وناد ريفي وساحة لانتظار السيارات، مع مشروع لبناء جسر للمشاة بين هذه المستوطنة ومستوطنة "معاليه زيتيم"، لتصبحان، بعد ربطهما بالجسر، أكبر تجمع استيطاني لليهود في القدس الشرقية المحتلة؛ حيث سيضم ألف مستوطن، مقابل ١٤ ألف عربي يسكنان رأس العمود، وفي الثامن والعشرين من كانون أول ذكرت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن وزارة الإسكان الإسرائيلية دعت المقاولين لتقديم عطاءات لبناء ٦٩٢ وحدة سكنية جديدة في ثلاث مستوطنات كبرى في القدس الشرقية المحتلة، موزعة على النحو التالي: ١٩٨ وحدة سكنية في مستوطنة بسجات زئيف، ٣٧٧ وحدة في نافي يعقوب، ١١٧ وحدة في هارحوما(اللجنة الملكية، ٢٠١٠: ٨).

**ثانياً: القدس ومصادرة الأراضي للأغراض الاستيطانية:** يقول المتابعون لشؤون الأرض والاستيطان في الأراضي الفلسطينية إن الاستيطان زاد في عهد الحكومة الإسرائيلية برئاسة أيهود اولمرت التي جاءت الى الحكم تحت برنامج ينص على الانسحاب أحادي الجانب من أجزاء من الضفة. وقال مدير مركز القدس للإعلام والاتصال إن وتيرة الاستيطان ارتفعت في مجالات عدة في عهد الحكومة الحالية مثل: توسيع المستوطنات القائمة عن طريق مصادرة المزيد من الأراضي، زيادة تراخيص البناء في المستوطنات، خصوصاً في محيط القدس، توسيع البنى التحتية للمستوطنات، خصوصاً الطرق الالتفافية الخاصة بالمستوطنين، مواصلة مصادرة أراض لاستكمال بناء الجدار(صحيفة الحياة السعودية، ٢٠٠٦: ١١/٢٣)، وفي إطار جهودها لقمع المزيد من الأراضي الفلسطينية واستباق مفاوضات السلام، قررت الحكومة الإسرائيلية مصادرة نحو ١٢٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية قرب القدس، في إطار خطة يقول الفلسطينيون إنها تستهدف عزل القدس بالكامل عن محيطها الفلسطيني، وبررت تل أبيب هذه الأوامر بإنشاء طريق جديد يربط القرى والبلدات الفلسطينية بمدينة أريحا، كما ادعت أن ذلك يأتي "لمنع أعمال إرهابية"، وقال المدير العام لوزارة الحكم المحلي الفلسطينية بمنطقة القدس إن عمليات المصادرة هذه تهدف إلى "إنشاء مجمع من المستوطنات" يضم معاليه أدوميم كبرى مستوطنات الضفة وتضم ٣٠ ألف مستوطن والمستوطنات القريبة من ميشور أدوميم وكيدار، "ومنع أي تواصل للأراضي الفلسطينية مع وادي الأردن"(دار الجليل، ٢٠٠٢: ٩/٣)، فيما تتسارع وتيرة العمل في إقامة الجدار العنصري في منطقة القدس، باتت ملامح المشروع الاحتلالي التوسعي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، مع إعلان أيهود اولمرت وزير الصناعة نائب مجرم الحرب ارئيل شارون، عن نية حكومته سلخ ستة أحياء عربية كبيرة عن المدينة، تضم نحو مائة ألف فلسطيني، وكان اولمرت أكد أن حكومته تسعى لسلخ هذه بواسطة الجدار الذي تقيمه في محيط المدينة(دار الجليل، ٢٠٠٣: ١١/١)، بعد ان تنزع منهم حق المواطنة في المدينة، وتشمل هذه الأحياء مناطق شرق وشمال شرق المدينة وهي العيسوية، عناتا، مخيم شعفاط، كفر عقب، صور باهر، أم طوبا، وقال خبير الخرائط وشؤون الاستيطان في بيت الشرق ان ما تفعله (إسرائيل) في المدينة المقدسة يرمي الى التخلص من العبء الديمغرافي الفلسطيني من حدود المدينة لصالح اليهود في المدينة المقدسة، وذلك من خلال مشروع سياسي خطير ينفذ تحت ذرائع ومبررات الأمن، وأكد أن (إسرائيل) سعت ومن احتلالها للضفة الغربية الى جعل المدينة ذات أغلبية يهودية واستخدمت لتحقيق ذلك عدة سياسات، وقد اعلن ذلك رسمياً عندما جرى اتخاذ قرار في العام ٧٣ في عهد حكومة غولدا مائير يقضي بان لا يزيد عدد السكان الفلسطينيين عن ٢٢% من إجمالي سكان المدينة.

وأضاف: منذ ذلك الوقت وحتى الآن اعتمدت (إسرائيل) سياسات مثل تقييد المخططات الهيكلية للتجمعات العربية، وسياسة هدم المنازل ومصادرة الأراضي والطرده من حدود المدينة تحت ذرائع متنوعة، وغير ذلك إلا أن القدس الشرقية بقيت كما هي والأحياء العربية ظلت عربية وقد وصل مجموع السكان العرب الى ٣٥% من الإجمالي العام (صحيفة الرياض، ٢٠٠٤: ٦/١٠)، ولهذا قامت (إسرائيل) بعمليات توسع باتجاه الغرب لتغيير الميزان الديمغرافي لكن الوجود العربي ظل يورق راسمي السياسة في إسرائيل، وتابع "بعد أحداث ١١ أيلول الحملة الأميركية على ما اسمي الإرهاب، استغلت (إسرائيل) المبررات الأمنية من أجل التخلص من هذا العبء الديمغرافي العربي، حيث باشرت مشروعاً سياسياً يقوم (اللجنة الملكية، ٢٠٠٨: ١٠: ٧): أولاً، على إخراج مناطق عربية تقع ضمن حدود القدس خارج الجدار للتخلص من نحو مائة ألف فلسطيني، مثل سمير اميس وضاحية البريد وكفر عقب والرام وعناتا وشعفاط وغيرها"، وثانياً: ضم المستعمرات المقامة شرق المدينة الى حدود المدينة مثل "معاليه ادوميم" وغفعات زئيف، وغيرها، مع أراضٍ شبه فارغة بأقل عدد من السكان، الى جانب بناء أحياء يهودية داخل الأحياء العربية، وهي السياسة التي كرسها اولمرت عندما كان رئيساً لبلدية الاحتلال في المدينة، والذي ينسجم ورؤية شارون لمستقبل المدينة، وأضاف: مثل هذه الأمور لا تؤثر فحسب على الميزان الديمغرافي وإنما تقطع الطرق على إمكانية أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية في المستقبل، وحسم مستقبل المدينة قبل أي مفاوضات للحل النهائي (الجعبري، ٢٠١٣: ٣٦)، والخطر في الأمر أن كل ذلك ينفذ ودون أي رد فعل دولي، وقد بدأت سلطات الاحتلال بإقامة حي يهودي جديد في قلب ابو ديس يحمل اسم "كدمات صهيون"، فيما تخطط لإقامة عشرات الوحدات في قلب البلدة القديمة الى جانب ما تشهده في الأحياء الأخرى مثل رأس العمود وجبل المكبر وسلوان، وكذلك الطرق الالتفافية التي تعمل على شقها في محيط المدينة، كما تم كشف النقاب عن مشروع استراتيجي تسعى (إسرائيل) لتنفيذه من خلال جعل المدينة المقدسة في قلب الكيان الإسرائيلي وتحويلها الى عاصمة دينية وثقافية أبدية بحيث تكون ممراً للشرق الأوسط الكبير الذي نادى به الولايات المتحدة، من خلال ربط أوروبا والغرب بالشرق الأوسط عن طريق مدينة القدس وفي هذا الإطار، أظهرت معطيات إسرائيلية عن عمليات بناء محمومة تقوم بها سلطات الاحتلال في المنطقة الواصلة بين ضاحية البريد وحتى حاجز قلنديا شمال القدس المحتلة، الأمر الذي سيعزل سكان نحو ٨٠ ألف فلسطيني عن المدينة المقدسة نحو ١٠ آلاف منهم من ذوي بطاقات هوية القدس (عباد، ٢٠١٣: ٣٣)، كما أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية أمراً عسكرياً يهدف لمصادرة ٣٨٧ دونماً، من أراضي الطور والعيزرية وأبو ديس لأجل إكمال مخطط ما أطلق عليه الإسرائيليون "طريق ينتج الحياة" وهو طريق بطول ١٧ كيلومتراً حيث سيربط منطقة جنوب الضفة الغربية (بيت لحم والخليل) مع منطقة الأغوار ومدينة أريحا في الجانب الشرقي من الضفة الغربية،

كما شرعت الجرافات الإسرائيلية بتجريف مساحة كبيرة من حرم جامعة القدس في حي بيت حنينا في القدس المحتلة لصالح شارع تقوم بتنفيذه البلدية لربط التجمعات والمستوطنات اليهودية ببعضها البعض (الحاج يحيى، ٢٠١١: ٢٣)، ما أنهت لجنة خاصة من وزارة الإسكان الإسرائيلية خطة لتوسيع مستوطنة "معالي ادوميم" المقامة على أراضي بلدة العيزرية شرقي مدينة القدس المحتلة والتي تعتبر من أكبر المستوطنات في الضفة الغربية، وقال رئيس بلدية العيزرية أن هذه الخطوة تأتي في إطار محاصرة البلدات الواقعة شرقي المدينة المقدسة بهدف ربط غربي القدس بشرقها، مؤكداً أن إسرائيل ومنذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم صادرت ما يقارب ثلثي أراضي البلدة، وبحسب ما ورد عن "إذاعة الجيش الإسرائيلي" فإن الحديث يدور عن ضم مستوطنة "كيدار" إلى مستوطنة "معالي ادوميم" ما يعني ضم جميع الأراضي التي تفصل هذه المستوطنة عن "معالي ادوميم" والتي تقدر بـ ١٢ ألف دونم، ويشار إلى أن مستوطنة "كيدار" كانت تابعة من ناحية إدارية لمجلس المستوطنات في عسبون وبهذا الأجراء ستكون جزءاً من بلدية "معالي ادوميم" والتي تعتبر المستوطنة الأكبر في الضفة الغربية، حيث تحاول حكومات إسرائيل توسيع هذه المستوطنة وتذليل العقبات أمام زيادة عدد المستوطنين فيها، ويذكر أن حكومتي شارون وأولمرت قد أقرتا سابقاً إبقاء مستوطنة "كيدار" داخل الجدار (صحيفة الدستور، ٢٠٠٩: ٤/٢٧)، ما كان يعني ضمها إلى مستوطنة "معالي ادوميم" وسرقة المزيد من أراضي الضفة الغربية وزيادة عدد المستوطنين.

من هنا نجد تسارع وتيرة العمل في مصادرة المزيد من الأراضي المقدسية للأغراض الإستيطانية من قبل الحكومة اليهودية، حتى لا تلبث وزارة الإسكان الإسرائيلية من إعداد خطة لمصادرة أراضي حتى تقوم بإعداد الخطة التي تليها بدون توقف.

## الفصل الثالث : بنيامين نتنياهو ومحو الهوية العربية

(٢٠٠٩ - ٢٠١٣ م)

تولى بنيامين نتنياهو رئاسة وزراء إسرائيل منذ تاريخ ٣١ اذار ٢٠٠٩ م ، وكان قد تولى قبل ذلك رئاسة الوزراء في الفترة منذ عام ١٩٩٦-١٩٩٩ م، وهو رئيس حزب الليكود الإسرائيلي ، وأثناء توليه رئاسة الوزراء كأصغر رئيس حكومة في تاريخ دولة إسرائيل، فاوض رئيس السلطة الفلسطينية في المفاوضات المشهورة بمفاوضات واي ريفر والتي يرى البعض انه حاول إعاقة أي تقدم في سير المفاوضات بخلاف رئاسة الوزارة التي سبقته والتي تلتها، فقد قطعت تلك الحكومات تقدما ملموسا بالمقارنة مع عهده، واتصف عهده بالهدوء النسبي باستثناء بعض العمليات الاستشهادية الفلسطينية داخل إسرائيل، وفي عام ١٩٩٦ م اتفق مع رئيس بلدية القدس على الاستمرار في نفق السور الغربي للمسجد الأقصى مما أشعل شرارة فلسطينية استمرت ثلاثة أيام، سقط خلالها القتلى من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي .

أن إسرائيل تسعى لخلق واقع جديد، تبرزه مؤشرات كتحويل ملكية أكثر من تسعمائة ألف دونم بالضفة الى أراضي دولة تابعة لـ " الإدارة المدنية " كاحتياط استراتيجي للاستيطان ويضاف الى هذا سعي الحكومة لـ "شرعنة" ترخيص الاستيطان في الضفة، مما يدل على أن إسرائيل لن تتوقف عن الاستيطان مستقبلا، بل يؤكد سلوكها أنها ماضية في مشروعها أسرع من اي وقت، وعلى صعيد آخر استمرت السياسات الإسرائيلية الرامية الى التضييق على المقدسيين وفرض ظروف معيشية صعبة عليهم، إن الجنوح الإسرائيلي العام نحو إبقاء القدس " قلبا " واحدا موحدًا لليهود في إطار عاصمة أبدية لهم لا يكبر من حدته موقف اولمرت الذي يشير الى ضرورة القبول بالتقسيم كحاجه يفرضها الواقع كما أن المواقف المتشددة الراضة لما قاله اولمرت تؤكد أن المراهنة على أي تغيير مستقبلي في السياسة الإسرائيلية أمر بعيد المنال، فدولة الاحتلال لن تقبل التخلي عن المسجد الأقصى أو الأحياء العربية لان ما تسعى إليه يتعدى المحافظة على الموارد الى تثبيت السيادة والهوية، وسنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

**المبحث الاول: القدس في التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو.**

**المبحث الثاني: القدس في السياسة الإجرائية لحكومة نتنياهو.**

## المبحث الأول: القدس في التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو

لا يختلف موقف حزب الليكود الرسمي الذي يرأسه بنيامين نتنياهو، من مدينة القدس، عن برنامج حزب العمل، وهو ينص باختصار شديد على أن "القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وأنها مدينة لا يمكن تجزئتها، وهي تضمن لكل الأديان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة"، لقد انعكست مواقف الحزبين من القدس في سياستهما المتبعة منذ عام ١٩٦٧، وبشكل خاص في توظيف الأموال للاستيطان في المدينة حتى بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في ١٣ أيلول ١٩٩٣، وهذه السياسة مدعومة بإجماع شعبي إسرائيلي يشجع ويدعم النشاط الاستيطاني في الضواحي الجديدة حول القدس وحتى التجمعات السكانية اليهودية البعيدة مثل "غوش عتسيون"، والتي ينظر إليها الإسرائيليون على أنها تجمعات سكانية عادية ولا تدخل في تعريف المستوطنات، وبالرغم من هذا الإجماع الشعبي، فإن جميع الحكومات الإسرائيلية لم تبادر للاستيطان في المناطق العربية كثيفة السكان وفي القدس القديمة، باستثناء الاستيطان في الحي اليهودي، ومنذ لحظة الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة سارع حزب الليكود إلى وضع قضية القدس على رأس جدول الأعمال للنقاش الشعبي، فقد ادعى الليكود أن العمل ينوي التفريط بالسيادة الإسرائيلية على شرقي القدس، وبادر إلى تقديم مشروع للكنيست لتحويل "قانون أساسي" القدس عاصمة إسرائيل إلى قانون "محصن"، و تحصين القانون يعني عدم إمكانية تعديله أو إلغائه إلا بأكثرية ثلثي الأعضاء، هكذا حاول الليكود أن يطرح موضوع مستقبل القدس بصفته موضوع الانتخابات الرئيسي، فقد أعلن مرشح الليكود لرئاسة الحكومة بنيامين نتنياهو "إن الانتخابات سوف تكون عبارة عن استفتاء شعبي حول مستقبل القدس"، كما صرح رئيس البلدية الليكودي في ندوة عن مستقبل المدينة قائلاً: "حتى لو بقيت القدس حجر العثرة الأخير في طريق السلام فإنه لن يقدم تنازلات فيها"، وفي هذا المبحث سنتناول القدس في التوجهات السياسية لنتنياهو من خلال المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: القدس في التوجه الشخصي والحكومي لنتنياهو.**

**المطلب الثاني: الحرم القدسي وحكومة نتنياهو.**

## المطلب الأول: القدس في التوجه الشخصي والحكومي لنتنياهو.

بالرغم من إن إسرائيل قد بدأت قبل عقود طويلة، في إجراءات تهويد مدينة القدس الشريف المحتلة، إلا إن العام ونيفاً الذي مضى على تولي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، شهد من التحولات النوعية في إجراءات تهويد المدينة المقدسة، ما لم تشهده العقود الأربع ونصف التي تلت احتلال القدس الشرقية، حيث يمكن القول بالفعل إن "الأقصى في خطر" وليس في ذلك أدنى قدر من المبالغة، حيث وصفت الهيئات المقدسية العاملة في الأردن الخطوات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس المحتلة بأنها "لم تعد خجولة ولا متواضعة ولا تدريجية بل غدت صارخة وصاخبة في حجمها وأهدافها وأبعادها، كل خطوة تقود الى أخرى أكثر منها خطراً وتحدياً"، وأضاف بيان تلك الهيئات إن عام ٢٠١٠م هو أخطر الأعوام على القدس والقضية الفلسطينية، من حيث تسارع وتائر تصنع الكيان الإسرائيلي للوقائع الجديدة سواء باستهداف الجغرافيا والاستيطان والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل واستكمال الجدار أو باستهداف القدس وأحيائها داخل المدينة وحولها أو القدس والمقدسات، وآخرها كنيس الخراب ومشروع قطار الأنفاق أو استهداف الديمغرافيا الذي يقع في سياقهِ قرار طرد السكان الأصليين، وسنتناول ذلك في الفقرتين التاليتين:-

أولاً: القدس والفكر السياسي لنتنياهو.

ثانياً: القدس والسياسة الحكومية في عهد نتنياهو.

## أولاً: القدس والفكر السياسي لنتنياهو:

لقد كرر نتنياهو في مناسبات عديدة ادعائه أن حزب العمل قد سلم الفلسطينيين سرّاً اقتراحات حول تقسيم المدينة أثر هذا التركيز على قضية القدس من جانب الليكود مما اضطر حزب العمل إلى الدخول في النقاش حول مستقبل المدينة في لحظة محرجة لأن الحكومة لم تنجح حتى تلك اللحظة في بلورة موقف واضح يتوافق مع اتفاقية إعلان المبادئ من جهة ويضمن نجاح حزب العمل في الانتخابات من جهة أخرى.

على الرغم من محاولات العمل، واليسار الإسرائيلي عامة، التهرب من موضوع القدس خلال المعركة الانتخابية إلا أن اليمين وعلى رأسه الليكود استطاع أن يفرضه على الساحة بصفته موضوعاً رئيسياً، وكان ذلك سبباً في اضطرار مرشح العمل لرئاسة الوزراء أن يبادر بنفسه إلى طرح الموضوع في المواجهة التلفزيونية بينه وبين مرشح الليكود، وفي السبيل نفسه قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في حفل وداع لوزير خارجيته أفيغور ليرمان عند حائط البراق في القدس المحتلة إن "القدس لليهود منذ ٣٠٠٠ عام وستبقى لهم" (وكالة أنباء سرايا، ٢٠١٢: ١٢/١٦)، على حد قوله، وذكر أن نتنياهو أضاء شمعة "عيد الحانوكا" عند الحائط ورأى في الأمر فرصة لتوضيح المواقف السياسية، وقال نتنياهو: "إن أبو مازن قال في الأمم المتحدة إن القدس والحرم القدسي مناطق فلسطينية محتلة، وقالوا- في إشارة لمشعل- أنهم سيطرردون اليهود من هنا، وأنا أقول لهم إنني أتحدث إليكم من هنا من هذا المكان منذ ٣٠٠٠ عام لنا والآن هو بأيدينا وسيبقى بأيدينا"، على حد قوله، كما أكد نتنياهو عزمه مواصلة الاستيطان في القدس المحتلة، فيما بدا رداً على دعوة واشنطن إسرائيل لتقديم "خيارات صعبة من أجل السلام، إعلان نتنياهو جاء عبر تصريحات صهيونية أطلقها في واشنطن أمام مؤتمر "إيباك"، أبرز لوبي يهودي في الولايات المتحدة، قال فيها أن "القدس ليست مستوطنة ولكنها عاصمة إسرائيل"، زاعماً أن ما سماه "الشعب اليهودي بني القدس قبل ثلاثة آلاف عام والشعب اليهودي يبني القدس اليوم" (راديو إسرائيل، ٢٠١٢: ٩/١٩)، القدس ليست مستوطنة، أنها عاصمتنا"، وفي نبرة تحد إشارة إلى ما سماه "إجماعاً وطنياً" في إسرائيل بشأن مطالبتها بالقدس كلها، قال نتنياهو أن كل الحكومات الإسرائيلية نفذت أعمال بناء فيما قال أنها "الأحياء اليهودية بالقدس منذ عام ١٩٦٧"، مضيفاً "الجميع يعرفون - الجميع الأمريكيون والأوروبيون والإسرائيليون وقطعا الفلسطينيون - الجميع يعلمون أن هذه الأحياء ستكون جزءاً من أي تسوية سلمية، ولذلك فإن بناءها لا يمنع بأي حال إمكانية تنفيذ حل الدولتين"، وبهذا الإعلان أبقى نتنياهو تشدده بشأن الاستيطان في القدس الشرقية، وذلك بعدما دعت واشنطن إلى القيام بخيارات "صعبة ولكن ضرورية"، ومع ذلك أصر نتنياهو على أنه ملتزم بعملية السلام، وقال "إسرائيل



مستعدة لعمل التسويات اللازمة من أجل السلام، ولكننا ننتظر من الفلسطينيين التعاون بالمثل، ولكن هناك أمر واحد لا أقبل تسويته بحل وسط، وهو أمن إسرائيل" (صحيفة الدستور الاردنية، ٢٠١٤: ٣/٣٠)، كما أكد نتنياهو أن القدس خارج أي اتفاق يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين وفي تقرير أن مسؤولين إسرائيليين أكدوا أن نتنياهو وكيري يرفضان شمل القدس في اتفاق الإطار، وأنه لن يقيم عاصمة فلسطينية على أي مساحة من مساحة القدس حتى لو أدى ذلك إلى إنهاء المباحثات الجارية مع الجانب الفلسطيني، وان نتنياهو حاول فقط تسطيح وتخفيف التطرق لقضية القدس ولكنه لم يرفض ورودها بشكل مطلق في اتفاق الإطار الأمريكي، وقال أن إسرائيل ستواصل البناء وتطوير مدينة القدس بهدف جعلها مدينة مزدهرة وناضجة بالحياة، وأضاف نتنياهو: "أن العلاقة بين الإسرائيليين ومدينة القدس لا يمكن قطعها وان تطلعات الشعب اليهودي للعودة إليها والعيش فيها مستمرة منذ آلاف السنين"، وأكد أن النضال من أجل القدس هو نضال من أجل إثبات حقيقة كون هذه المدينة "حشاشة قلب شعبنا" كما ادعى (اللجنة الملكية، ٢٠٠٢: ٣: ١٧).

ويرفض نتنياهو الانسحابات أحادية الجانب، لأن أي منطقة يخليها الجيش الإسرائيلي ستسيطر عليها "حماس"، وأي انسحاب أحادي الجانب سيبيث رسالة ضعف واستسلام، فأربعة آلاف من الصواريخ التي تم إطلاقها على الجليل إبان حرب لبنان الثانية، ومثلها من الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل من غزة، أثبتت أن تحذيرات الليكود من الانسحابات أحادية الجانب لم تكن عبثاً" (صحيفة القدس المقدسية، ٢٠١٢: ٥/٣١)، ومن القرائن المتعلقة بالنهج الذي سيعتمده نتنياهو، رفضه التعهد بمبدأ "دولتين للشعبين"، خلال المفاوضات الانتلافية مع زعيمة حزب كديما تسيبي ليفني، وقدّم نتنياهو تفصيلات حول الحل الأمني/السياسي الذي يتبناه، مبيناً أنه "يعارض منح الفلسطينيين في التسوية الدائمة صلاحيات سيادية من شأنها أن تعرض أمن إسرائيل للخطر، كإقامة جيش أو السيطرة على المجال الجوي أو عقد تحالفات مع دول أخرى، كإيران، أو السيطرة على المعابر التي تسمح بإدخال السلاح"، وفي أحاديث مغلقة نقل عن نتنياهو إنه لا يعارض أن تكون للفلسطينيين في التسوية الدائمة صلاحيات في مجال العلاقات الخارجية، كالسفارات والعلاقات الدبلوماسية، ولكنه امتنع عن استخدام كلمة "دولة"، لأنه يرتبط بهذا التعبير معنى "السيادة"، الذي يتضمن صلاحيات في مجال الأمن (مركز الزيتونة للدراسات، ٢٠١٣: ٥/٢٩)، وحول القدس، يكرر نتنياهو أن حكومة برئاسة الليكود ستحافظ على القدس موحدة كعاصمة إسرائيل، وأن أسوأ ما يمكن فعله هو تقسيم القدس، لأنه سيوجد نقطة احتكاك من شأنها أن تشعل المنطقة كلها، بينما "القدس الكاملة فقط، تحت حكم إسرائيلي، في إمكانها الحفاظ على سلام إقليمي".

قال ننتياهو "انه من المفهوم أننا لن ننسحب الى حدود ١٩٦٧م، فكل واحد يفهم هذا الأمر، فالعودة الى حدود ٦٧ يعني أن الحائط الغربي (حائط البراق) سيتم اعتباره منطقة محتلة، وسيكون علينا إخلاء ٤٠% من سكان القدس المستوطنين) (صحيفة الغد الأردنية، ٢٠١٢: ٤/١٧)، و قال المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين أن الحرم القدسي الشريف (المسجد الأقصى) هو جزء لا يتجزأ من أراضي إسرائيل ولذا ينطبق عليه القانون الإسرائيلي ولا سيما قانون الآثار، وقانون التنظيم والبناء(المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٢: ٧/١٨)، كما أكدت سلطة الاحتلال بان الحرم القدسي منطقة آثار وتابعة لإسرائيل حيث جاء ذلك على لسان المستشار القانوني لحكومة الاحتلال الإسرائيلي يهودا فاينشتاين أن الحرم القدسي الشريف هو جزء لا يتجزأ من أراضي إسرائيل وينطبق عليه " قانون الآثار الإسرائيلية، ويجب تطبيق القانون بمنتهى الحساسية مع الأخذ بالحسبان اعتبارات براغماتية، كما هاجم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ننتياهو موقع الألعاب الاولمبية الخاص بهيئة الإذاعة البريطانية ال (بي بي سي) الذي نشر الى جانب كلمة فلسطين عبارة " عاصمتها القدس الشرقية " مما أثار حنق وغضب ننتياهو حيث باشر ننتياهو وطاقم العمل الخاص به العمل على مسارين الأول رسالة رسمية لرؤساء ال (بي بي سي) محتجا ومعربا عن استغرابه جاء فيها " جميع الدول والكيانات المشاركة حظيت بصفحة خاصة بها تتضمن اسمها وعاصمتها عدا إسرائيل، وشكلت المواقع الاجتماعية المختلفة مسار العمل الثاني لننتياهو حيث أقام مكتبه مجموعة على موقع فيسبوك حملت اسم " القدس عاصمة إسرائيل " فيما دعا ننتياهو عبر صفحته الخاصة على الفيسبوك جمهور المستخدمين الى تقديم المساعدة عبر الإجابة على سؤال ما هي عاصمة إسرائيل وتقديم الشروحات والتوضيحات الخاصة بهذه العاصمة(السرخي، ٢٠١٣: ١٧)، كما تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ننتياهو يوم ١٢ تشرين الأول ٢٠١٢م بمواصلة البناء في القدس بدون عوائق بما في ذلك جزئها الشرقي المحتل رغم انتقادات الاتحاد الأوروبي، وقال ننتياهو في مستهل الاجتماع الأسبوعي لحكومته لن نضع أي قيود على البناء في القدس فهي عاصمتنا، وأضاف " كما يتم البناء في أي عاصمة أخرى في كل من لندن وباريس وواشنطن وموسكو هكذا تبني إسرائيل في القدس، لنا صلة بعاصمتنا ليست اقل تاريخا وعظمة "(صحيفة الغد الأردنية، ٢٠١٢: ١٠/٢٢)، كما أعلن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين ننتياهو رسميا أمام حكومته، عن استمرار الاستيطان المكثف في القدس المحتلة، وأيضا عن مشروع الحزام الاستيطاني الذي من شأنه أن يبتز الضفة الغربية الى قسمين، وقال " إن للشعب اليهودي حقا طبيعيا وتاريخيا وشرعيا في وطنه، وعاصمته الأبدية يروشلايم ( القدس المحتلة )، وتابع ننتياهو القول بأن حكومته ستواصل البناء في القدس، وفي كل الأماكن الموجودة على خريطة المصالح الإستراتيجية لدولة إسرائيل(صحيفة الغد الأردنية، ٢٠١٢: ١٢/٣)وقال أن إسرائيل ستتصدى لأي محاولات للقضاء

عليها وطرد سكانها، معلنا في مستهل جلسته مجلس الوزراء الإسرائيلي الأسبوعية أن القدس وحائط البراق " ستظل بأيدينا الى الأبد" (داوود، ٢٠١٢: ٤٣).

وأخيرا تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عشية إطلاق حملته الانتخابية واضعا القدس في رأس أولوياته وقال بعون الله سواصل العيش والبناء في القدس التي ستبقى دوما غير قابلة للتقسيم وتحت السيادة الإسرائيلية(نفس المصدر السابق)، وقال إن التخلي عن السيطرة على المواقع المقدسة في القدس سيكون "خطأ قاتلا، وتتجاوز تصريحاته في كلمة أمام البرلمان بعض الشيء سياسة إسرائيل القائمة منذ فترة طويلة وهي اعتبار القدس "عاصمتها الموحدة(سما الإخبارية، ٢٠١٢: ٥/١٢)، وقال في مناقشة بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لاستيلاء إسرائيل على القدس الشرقية وضمها في خطوة لم تلق قط اعترافا دوليا "المن يقترح أخذ قلب القدس جبل الهيكل من أيدينا (قاتلا) أن هذا من شأنه أن يحل السلام أقول إن هذا ليس خطأ فحسب بل خطأ قاتل، وقال نتنياهو إن المواقع المقدسة لليهود والمسلمين والمسيحيين تتمتع "بسلام ديني رائع قائم بفضل وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية، وأضاف "جبل الهيكل في أيدينا، وسيظل في أيدينا(مركز أبحاث، ٢٠١١: ٣٥).

كما ذكر ان رئيس الحكومة نتنياهو قال في اجتماع في مجدل هعميق: إن مغزى الاستقلال هو انك قادر على الإصرار على ما يخصك، وقادر على إن تقول نعم، وان تقول لا، نحن امة مستقلة ونصر على الاحتفاظ بما نملك"، وقد جاءت تصريحات نتنياهو كإلماحه وتعقيب على التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الأمريكي كيري أمام لجنة الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، لم يعد يخفى على كثير إن سياسات إسرائيل تجاه المواطنين العرب تحددت منذ قيام إسرائيل وفق معايير أمنية، حيث إن هناك إجماع في إسرائيل على إن المواطنين العرب يشكلون تهديدا أمنيا، وصفهم نتنياهو نفسه بأنهم وباء سرطاني ينتشر في جسد الدولة العبرية، ووصفهم "يوفال ديسكين" رئيس المخابرات العامة في إسرائيل، في كانون الأول ٢٠٠٦م، وهو الموكل مهنيا في قضايا المواطنين العرب، أنهم يشكلون خطرا استراتيجيا، فحتى عام ١٩٦٧م كانت إسرائيل تتحكم بهم بواسطة حكم عسكري، وبعد إغائه، أرخي العنان للمخابرات العامة ومخابرات الشرطة والمخابرات العسكرية لتتحكم في شؤون المواطنين العرب(مركز الاعلام الفلسطيني، ٢٠١٠: ٩)، وفي خطاب توليه أمام الكنيست الإسرائيلي، أكد على مواقف أسلافه في رئاسة الحكومة الإسرائيلية في شأن القدس من أنها "العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل"، ففي ٢١ أيار ٢٠٠٩م، وخلال احتفاله بما يعرف إسرائيليا بـ"يوم القدس"، وهي ذكرى احتلال القدس الشرقية في حرب يونيو من العام ١٩٦٧، قال نتنياهو: "القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل. كانت القدس وستبقى لنا، ولن يتم تقسيمها أو تفكيك وحدتها مرة أخرى"(الرصد الإذاعي، ٢٠٠٩: ٥/٢١)، وقد أكد نتنياهو على

مواقفه هذه في أكثر من موضع، وكان أحدثها، في نيسان ٢٠١٠م، خلال زيارته للولايات المتحدة؛ حيث أكد في الرابع والعشرين منه، أمام ممثلي اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة، على أن "القدس ليست مستوطنة.. إنها عاصمتنا"، وفي ٢٣ نيسان ٢٠١٠م، وقبيل زيارة المبعوث الرئاسي الأمريكي للشرق الأوسط، السيناتور جورج ميتشل، قال ننتياهو في مقابلة مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي: "سياستنا في القدس لن تتغير إنها ليست سياستي فقط، إنها سياسة كل أسلافي منذ ١٩٦٧م"، وأضاف: "لن يكون هناك تجميد للبناء في القدس، ولماذا أظطر للاستسلام فيما يخص القدس" (الجعبري، ٢٠١٣: ٢٣).

من هنا نجد بأن موضوع القدس في الفكر السياسي لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين ننتياهو أخذ بُعداً كبيراً حيث أكد في كل المواقف والمحافل الدولية بأن حكومةً برئاسة الليكود ستحافظ على القدس موحدة كعاصمة لإسرائيل وأن أسوأ ما يمكن فعله هو تقسيم القدس، لأن ذلك سيعرض المنطقة برمتها الى خطر جسيم ينعكس على أمن وسلامة الإقليم حسب إدعاءه.

### ثانياً: القدس والسياسة الحكومية في عهد ننتياهو:

أصبح واضحاً أن حكومة بنيامين ننتياهو التزمت بتنفيذ الاتفاقيات بين الحكومة السابقة والفلسطينيين كما أن موقف الحكومة من مستقبل القدس لا يختلف عن برنامج حزب الليكود الانتخابي، ففي برنامج الحكومة الذي عرضه رئيسها برز الموقف المتشدد وغير القابل للتفاوض: "إن الحكومة تتعهد ألا تقسم القدس وأن تجهض أية محاولة للمس بوحدة القدس ومنع أي إجراء لا يتوافق مع السيادة الإسرائيلية الوحيدة في القدس" (السرخي، ٢٠١٣: ٤٤).

من الناحية العملية نلاحظ أن الحكومة الحالية تتبع نفس التكتيك الذي اتبعته الحكومات السابقة والمتمثل في تأجل المفاوضات حول القدس أطول مدة ممكنة، وفي نفس الوقت خلق الحقائق في الواقع، وترسيخ الصبغة الإسرائيلية في المدينة جغرافياً وديموغرافياً، وقد أعدت بلدية المدينة خطة للتطوير تبلغ تكاليفها حوالي ٦٠٠ مليون شيكل تخصص منها ١٠% لتطوير البنية التحتية وجهاز الخدمات للسكان العرب في الجزء الشرقي من المدينة (وكالة الصحافة الفلسطينية، ٢٠١٤: ٣/٢٧)، وتعتبر هذه الخطة مجرد واحدة من الخطوات التي ستنفذها إسرائيل لضمان سيادتها في جزئي المدينة، فقد استمرت عملية البناء في مختلف ضواحي المدينة وكذلك شق الطرق الالتفافية والطرق التي تصل بين أجزائها المختلفة، وأما خطة البناء في جبل أبو غنيم فهي إجراء إضافي لتكريس السياسة الإسرائيلية وبناء الحزام السكاني حول القدس لفصلها عن الضفة الغربية .

مهما كانت الخلافات بين الأحزاب الإسرائيلية حول مسألة مستقبل القدس فإنها تتفق مبدئياً على أن القدس ستبقى موحدة وعاصمة إسرائيل، لكن الخلافات يمكن أن تمس التفاصيل والتكتيك الذي يتبعه كل طرف لتحقيق نفس الهدف، كانت الحكومات السابقة ترى إمكانية التدرج في الحل من الأسهل إلى الأصعب، أما القضايا الصعبة فيمكن حلها تدريجياً بحيث تبدأ بمشاركة الفلسطينيين التدريجية في التخطيط والميزانيات وترسيم حدود المنطقة العربية، وأما في الحل النهائي فيتم الفصل بين أبعاد السيادة المختلفة في المدينة، وكان هذا يعني منح السكان الفلسطينيين فرصة للارتباط بالكيان السياسي الفلسطيني والتميز بين هذا الارتباط وبين الإقامة البلدية – المكانية (أبو السعود، ٢٠١٠: ٢١).

وازدادت حياة المواطنين العرب في عصر نتنياهو قساوة وحدية، حين دفعت حكومة نتنياهو الى تقنين هذه الممارسات بسن قوانين عصرية، عرفت باسم قوانين عزمي بشارة، أي وضعت ضد القائد والمفكر العربي عزمي بشارة الذي أجبرته السلطات الإسرائيلية عبر مؤامرة إن يبقى في المهجر، وما زال قسم آخر منها في مراحل المصادقة النهائية، كما إن دعم نتنياهو للمرشح اليميني المتطرف "أوري أرييل"، مستوطن في الضفة الغربية، ليكون في لجنة اختيار القضاة في إسرائيل، ما هو إلا محاولة لتنظيف المحاكم الإسرائيلية، وخاصة المحكمة العليا من القوى اليسارية المتعاطفة مع القضايا العربية على وجه التحديد (المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٤: ٥/٢٨)، ومن بين ابرز القوانين التي لم يعارضها نتنياهو بل أيدها، هو قانون "الولاء"، وقانون منع المشاركة في مسيرة النكبة الى القرى المهجرة، وقانون عدم الاعتراف بيهودية وصهيونية الدولة، تثبت هذه القوانين إن نتنياهو جاد في تطبيق ما تراه المؤسسة الأمنية وما يراه اغلب الإسرائيليين، حيث حدد أكثر من ٥٠% من الإسرائيليين، وفق استطلاع قام به "سامي ساموحا" من جامعة حيفا عام ٢٠٠٢م، إن الدولة يجب إلا تخدم المواطنين العرب، وتعمل على تشجيعهم للهجرة من البلاد بعد أو حتى قبل نزع المواطنة منهم وفق ما يطالب به وزير الداخلية في إسرائيل في أيار ٢٠٠٩م (مركز الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠: ٧)، لذا لم يخالف نتنياهو مطلب تسيبني ليفني إن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، بل أيده وأكد من جديد، وجعله مطلباً هاماً في سياساته اتجاه الفلسطينيين، حيث يحمل في طياته نزع شرعية بقاء عرب الـ ٤٨ في قراهم ومدنهم، الامر الذي يخلق أرضية قانونية لتهجيرهم من الوطن (اللجنة الملكية، ٢٠٠٩: ٥)، وفي السبيل نفسه يطالب نتنياهو بنظام حكم ديمقراطي ليبرالي، أي يجب إن يضمن حماية لجميع السكان فيها ويمنحهم المساواة، إلا انه يناقض نفسه حين يصف السكان العرب في إسرائيل بأنهم يشكلون خطراً على امن الدولة، ولا يحترم اختياراتهم، وبرز جليا في دعمه لمؤامرة إجبار الدكتور عزمي بشارة، وهو عضو الكنيست المنتخب، البقاء في المهجر

في نيسان ٢٠٠٧، ويدعي ننتياهو أيضا إن النظام السياسي في إسرائيل ديمقراطي في دولة متعددة الجماعات الإثنية، لكنه لا يسمح للأقلية العربية فحسب، بل يمنع حصولها على حقوقها الأساسية مثل المساواة، والأمن، والأمان، والعدل، لا يتحمل ننتياهو إبقاء شعاراته على صفحات الكتب، بل يعمل جاهدا على تطبيقها على ارض الواقع، فبعد إن حدد إن السكان العرب في البلاد يشكلون خطرا ديموغرافياً استراتيجياً لإسرائيل، أيقن إن هناك أهمية قصوى لإتباع أساليب لمنع اتساع هذه الخلايا، فبدأ بتخفيض دفعات التأمين الوطني للعائلات الكبيرة في إسرائيل، اغلبها من المواطنين العرب واليهود المتدينين، كي يقلل من الإنجاب بعد إن أثبتت دراسات إن هذا العامل يشجع على التزاوج وإنجاب الأولاد بين العرب(مسعود غباريه، فلسطين، ٢٠٠٩)، وبعد عدة سنوات، حين تحقق هذا، وانخفضت نسبة الولادة بين العرب في البلاد، هلل ننتياهو لهذا التطور وعده انجازا شخصيا هاما في حياته السياسية، وأهم ما قامت به حكومة ننتياهو ما يلي(المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٢: ٢/٦):

١. قامت الحكومة الإسرائيلية بدعم الاتجاه المستمر لتزايد نسبة الفقر لدى المقدسيين، من ٦٠% من الأسر تحت خط الفقر عام ٢٠٠٨ إلى ٦٩% عام ٢٠٠٩ وصولاً إلى ٧٧% عام ٢٠١٠، فيما ٨٤% من أطفال القدس هم أبناء أسر تعيش تحت خط الفقر، أضف إلى ذلك سياسة الإفقار التي تمارسها بلدية الاحتلال، إذ تخبر الأرقام التي كُشفت عنها خلال ٢٠١٢ بأن ٧٥% من أرباب الأسر المقدسية مدينون لبلدية الاحتلال، التي فعّلت على مدى السنوات الماضية ملاحقتها للمقدسيين لتسديد الغرامات والضرائب، وباتت تستنزفهم بتقسيتها بفوائد عالية.

٢. قامت الحكومة بإغلاق حاجز رأس خميس في ١٩ ايلول ٢٠١٢، وهو أحد الحواجز التي تربط ضواحي شمال القدس بالجزء الواقع داخل الجدار من المدينة، وإكمال بناء الجدار مكانه، ليصبح معبر شعفاط "الدولي" الممر الوحيد لنحو ٥٥,٠٠٠ مقدسي يقيمون في الأحياء الشمالية المعزولة على أقل تقدير، هذه الحقيقة تعني بكل بساطة أن هؤلاء سيكونون أمام خيارين على مدى السنوات المقبلة: إما أن ينتقلوا للسكن في أحياء داخل الجدار، وهي أحياء تعاني أساساً من أزمة سكن خانقة، أو أن ينسوا حقهم بالإقامة في المدينة.

٣. سهلت الحكومة على استحواذ المتطرفين اليهود على عقارات جديدة في عمق الأحياء العربية، واستحداث بؤر احتكاك وتوتر جديدة، حيث شهد عام ٢٠١٢ تعمقاً لهذا الاتجاه إذ أخلت الشرطة الإسرائيلية منازل في الطور شرقاً، وفي بيت حنينا شمالاً وجبل المكبر جنوباً، لتسلمها إلى مستوطنين يدعون ملكيتها، لتستحدث بذلك نقاط احتكاك جديدة تضاف إلى سلوان

وراس العمود والبلدة القديمة، ولتزيد من التواجد الثقيل والدائم للشرطة الصهيونية في عمق الأحياء العربية.

٤. شجعت الحكومة على تصعيد موجة جرائم الكراهية والاعتداءات الوحشية من المستوطنين على السكان المقدسيين تجاوز عددها ١٧ حادثة خلال عام ٢٠١٢، كان أسوأها ما حصل للفتى جمال الجولاني الذي اشترك نحو ٤٠ فتى يهوديا في ضربه والتكيل به في وسط سوق تجاري غرب القدس في ١٦/٨/٢٠١٢، ليتركوه ملقى في الشارع بين الحياة والموت على مرأى ومسمع المارة والمتسوقين اليهود، وليعلن أحد المشاركين في ضربه أمام المحكمة بأنه ليس نادماً على ما فعل، وأنه يتمنى له الموت، يضاف إلى ذلك تشجيع الحكومة على التهديد الدائم باقتحام المسجد الأقصى في كل عيد ديني أو قومي يهودي، والذي بلغ ذروته في شهر ٢ و٥ و٧ و١٠ من عام ٢٠١٢.

٥. قيام حكومة نتنياهو بالحجز على أملاك الكنيسة الأرثوذكسية، وهي إحدى الطوائف الثلاث التي تتولى خدمة كنيسة القيامة، قرار الحجز هذا نفذته شركة "جيحون" للمياه وذلك على خلفية فواتير مياه مترakمة على كنيسة القيامة بلغت ملايين الشياكل، مع العلم أن الأماكن المقدسة لطالما كانت معفاة من دفع فواتير المياه منذ العهد العثماني. كما استمر ما يعرف بحملات "جباية الثمن" التي تمثلت بخطّ عبارات معادية للمسيحية والسيد المسيح عليه السلام على جدران الكنائس والأديرة في شرق القدس وغربها على حد سواء، ومنذ إعلان قبول فلسطين كدولة غير عضو في مجلس الأمن وحتى نهاية ٢٠١٢، أعلنت حكومة نتنياهو عن بناء نحو ٤٩٦ وحدة سكنية في القدس وفي المنطقة الواصلة بين القدس ومعاليه أدوميم، بل إن أجزاءً أخرى، مثل حزب الائتلاف الوطني، أجرت انتخاباتها التمهيدية في مغارة الكتان شمال البلدة القديمة، التي تتخذ في هذه الأيام منطلقاً لحفريات شمال البلدة القديمة، وشهد عام ٢٠١٢ بالعموم طرح مناقصات حكومية لبناء ٢,٣٨٦ وحدة سكنية مقابل معدل ٧٢٦ وحدة للسنوات الأخيرة، بالإضافة إلى إقرار ٦,٩٣٢ وحدة أخرى أحيلت إلى الإجراءات التنفيذية، وقد ترافق ذلك كله مع تصريحات رسمية، لا سيما من نتنياهو (صحيفة الاتحاد، ٢٠١١: ٣ /١٠)، تؤكد أن الاستيطان في القدس غير قابل للتفاوض أو النقاش وأن الحكومة ماضية في مخططاتها بصرف النظر عن أي انتقاد في هذا الصدد، لقد سعت حكومة نتنياهو إلى تعزيز موقفها تجاه القدس مستغلة الحملات الانتخابية الأمريكية وتمثل هذا السعي بتحقيق ما يلي:-

١. كان لافتاً صدور البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي خالياً من الإشارة إلى القدس كعاصمة لدولة الاحتلال، ثم استدراك أوباما وطلبه من حزبه إعادة إدراجها وذلك في محاولة لامتصاص



ردات الفعل التي أثارها إسقاط هذا البند من البرنامج الانتخابي لدى إعلانه، ولم يخلُ برنامج المرشح الجمهوري من هذا البند الذي يكاد يكون أقرب إلى المسلمات في برامج مرشحي الرئاسة من كلا الحزبين.

٢. إدراج مؤسسة القدس الدولية، كبرى المؤسسات الشعبية العربية والإسلامية العاملة في نصررة القدس، على لائحة الإرهاب في ٤/١٠/٢٠١٢، وما حمله هذا القرار من أبعاد تهدف إلى قطع أي مددٍ عربي وإسلامي لمدينة القدس وأهلها، وقد عكس هذا القرار الانسجام الكبير بين مواقف الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية، حيث سبق أن صنّفت سلطات الاحتلال مؤسسة القدس الدولية ضمن المؤسسات الخارجة على القانون.

كما سعى نتنياهو إلى استدراج الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لزيارة القدس المحتلة وخاصة حائط البراق وارتدى القلنسوة اليهودية مصرّحاً أنه هنا نشاهد كيف أن التاريخ اليهودي مدفور في حجارة القدس، ومن جهة أخرى فإن زيارة بوتين لحائط البراق الواقع في الشطر الشرقيّ المحتل من القدس، وتصريحه بأنه يشاهد التاريخ اليهودي هناك يعتبر تراجعاً في الموقف الروسي، ويكتسب هذا التطور في الموقف الروسي أهمية خاصة نظراً لأن روسيا جزء من اللجنة الرباعية الدولية المعنية بإحلال السلام، وما يمكن أن يتبع ذلك من تبني لوجهة النظر اليهودية فيما يتعلق بالقدس ومقدساتها(اللجنة الملكية، ٢٠١٢: ٩: ٩).

من هنا نجد بأن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سارت على نفس النهج الذي إتبعته الحكومات السابقة، والمتمثل في تأجيل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني حول القدس أطول مدة ممكنة.



## المطلب الثاني: الحرم القدسي وحكومة نتياهو

تعرض المسجد الأقصى منذ احتلاله ووقوعه تحت الاحتلال الإسرائيلي إلى إخطار واعتداءات كثيرة، وقد اشتدت وتيرة الاعتداءات على المسجد الأقصى خلال العامين الأخيرين وكثرت الأنباء عن إمكانية تعرضه إلى خطر وشيك من قبل منظمات يهودية متطرفة، تعمدت السلطات الإسرائيلية على طمس الهوية الإسلامية للمسجد الأقصى المبارك لكي يتسنى لهم بناء " الهيكل المزعوم" مكان المسجد الأقصى، مما دفع بالمؤسسات الإسرائيلية بعدم التوقف من انتهاكها لحرمة المسجد والتخطيط لحفر الإنفاق من تحته لهدمه، فإلعمل جار على قدم وساق، فقد بدأت تتصدع جدران مبانيه المختلفة، وقد وصلوا بالحفر تحت مبنى مسجد قبة الصخرة المباركة، والمتأمل لتواريخ الاعتداءات يلاحظ أن هناك مخططا يجري العمل به، بمباركة ورعاية السلطات "الإسرائيلية"، فرغم أن بعض الاعتداءات كانت تظهر بشكل فردي، إلا أن الحكومات "الإسرائيلية" كانت توفر الحماية القانونية لهؤلاء الأفراد بطريقة أو بأخرى بادعاء الجنون تارة أو الدفاع عن النفس تارة أخرى، ولم تقتصر هذه الاعتداءات على الحرم القدسي فحسب، بل شملت مقدسات إسلامية أخرى، ففي مطلع العام ٢٠١٠م، منحت السلطات المحتلة لمركز سيمون فيزنثال اليهودي الأمريكي، ترخيصا لبناء متحف يسمى بمتحف "التسامح" فوق أرض تابعة لمقبرة "مأمن الله" المعروفة باسم "ماميلا"، في مدينة القدس المحتلة، وهي منطقة أثرية تعود إلى القرن السابع الميلادي، تضم رفات عدد من الصحابة الكرام (رضوان الله عليهم جميعا)، وقبور شخصيات تاريخية إسلامية أخرى وأبناء عائلات مقدسية، وفي هذا المطلب سنتناول ما قامت به السلطات المحتلة الرسمية وغير الرسمية من أعمال تخريبية تجاه الحرم القدسي الشريف الهدف النهائي منها حسب المخطط الإسرائيلي هدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم مكانه وسنتناول ذلك في فقرتين هما:

أولاً: الحرم القدسي والاعتداءات غير الرسمية .

ثانياً: الموازنة الحكومية للاعتداءات غير الرسمية.

**أولاً: الحرم القدسي والاعتداءات غير الرسمية:** وهي الاعتداءات التي لم تشارك فيها المؤسسات الحكومية أو الأجهزة ذات الصلة الرسمية، ففي ظل حكومة نتنياهو تصاعدت وتيرة الاعتداءات على المسجد الأقصى الشريف من قبل المتطرفين والمجموعات اليهودية المختلفة ففي عهد هذه الحكومة اليمينية المتطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو وشريكه في الحكومة ليبرمان قام أكثر من ٢٠٠ مستوطن باقتحام المسجد الأقصى وإقامة شعائر دينية فيه وقيام العشرات من المستوطنين اليهود باقتحام ساحات المسجد الأقصى المبارك والتجول في ساحاته بشكل استفزازي، مما دفع حراس المسجد الأقصى بإحباط محاولة اقتحام للمسجد الأقصى قام بها مستوطن متخف بزي فلسطيني وكان يرتدي الكوفية المرقطة، ومحاولة نحو ٣٠ مستوطنًا، عند باب الناظر، اقتحام المسجد الأقصى، وهم يحملون العلم الإسرائيلي، ويرتدون قمصانا عليها صورًا لمجسم الهيكل والشمعدان، ويرددون الأغاني والشعارات الاستفزازية، منها: "الأقصى لنا"، وأغان أخرى، كما اقتحم ثلاثة أشخاص من سلطة الآثار الإسرائيلية المسجد الأقصى، وقاموا بتصوير المسجد الأقصى القديم، ومسطح المصلى المرواني، وساحات المسجد الأقصى، وإزاء ذلك قام مستوطن باقتحام المسجد الأقصى والنقاط صوراً في عدة أماكن، وهو يحمل صورة الجندي الأسير "جلعاد شاليط"، كما اقتحمت مجموعة من المستوطنين المسجد الأقصى تحت ستار "السياحة الأجنبية"، وقيام عشرات اليهود باقتحام المسجد الأقصى المبارك ويؤدون طقوساً دينية تلمودية بالإضافة إلى تأديتهم الشعائر الدينية (صحيفة هارتس، ٢٠٠٩: ٧/٢٨)، ومن المعلوم لدينا أن ما يطلق عليه الإسرائيليون "ذكرى خراب الهيكل"، استباحات الجماعات اليهودية المسجد الأقصى على مدار اليوم بالاعتحامات وتأدية الشعائر الدينية، وتنظيم مسيرات قصيرة بين بابي القطنين والمغاربة، وقام المقدسيون بإحباط محاولات هذه الجماعات، وفي نفس الوقت قام ٢٠٠ يهوديًا باقتحام الأقصى اقتحامًا جماعيًا، خلال نصف ساعة ويتوزعون على مختلف أنحاء الأقصى ويؤدون شعائر دينية، إزاء ذلك قامت ثلاث مجموعات مكونة من ٧٠ مستوطنًا باقتحام المسجد الأقصى المبارك، وتأدية شعائر دينية، وقام حراس المسجد والمواطنين المقدسيين بضبط متطرفاً يهوديًا يخبئ سلاحاً، محاولاً التسلل للمسجد الأقصى من باب القطنين، وفي السبيل نفسه اقتحم ثلاثة نواب من حزب "الاتحاد الوطني" المسجد الأقصى، بمناسبة ذكرى "توحيد القدس"، واقتحم أكثر من ٤٠ حاخاماً المسجد الأقصى وقد وقع الحاخامات بعد زيارتهم عريضةً تطالب رئيس وزراء الاحتلال بإدراج "جبل المعبد" على لائحة التراث اليهودي، كما قام مجموعة من المتطرفين بالاعتداء على المصلين في المسجد (يديعوت احرونوت، ٢٠١٠: ٥/١٠).

وفي "عيد الحانوكا" اليهودي اقتحم أكثر من ١٦٠ متدينًا يهوديًا المسجد الأقصى خلال ، ويؤدون طقوساً دينية داخل المسجد بشكل علني، وبالتزامن مع الاقتحام، منعت شرطة الاحتلال المصلين من

دخول المسجد، وأغلقت بواباته أمام المصلين، عدا بابين فقط سمحت بدخول كبار السنّ عبرهما، كما وزعوا صورة لقبة الصخرة، وتنصب عليها العلم الإسرائيلي، واقتحم مجموعة من المستوطنين المسجد وأقاموا حلقات رقص على بوابات: الأقصى، الغوانمة، والسلسة، وألقى أحد جنود الاحتلال قنبلة حارقة على المنطقة الحرجية شرق المسجد الأقصى، وتمكن المصلون من منع اندلاع حريق كان سيحدث جرّاء ذلك، وقامت شرطة الاحتلال باقتحام المسجد إثر الحادث لإخفاء آثاره (معاريف الإسرائيلية، ٢٠١١: ٤/٢٠)، كما قامت فرقة مشبوهة من المهندسين المستوطنين، يحملون خرائط عن الهيكل المزعوم، باقتحام المسجد الأقصى، وتنظيم جولة طويلة في أنحاء منه، رافقها بعد ذلك قيام مجموعات يهودية متطرفة بمحاولات متعددة لاقتحام المسجد الأقصى، عند باب القطانين، وتأدية الشعائر الدينية اليهودية عند هذا الباب (المركز الإعلامي الفلسطيني، ٢٠١١: ٤/٢٢).

وفي ذكرى ال ٤٤ لاحتلال شرقي القدس نظم المستوطنون مسيرات استفزازية في القدس المحتلة وفي البلدة القديمة بالقدس، وحول أبواب الأقصى الخارجية، حيث تصدى لهم مجموعة من الشبان المقدسيين (اللجنة الملكية، ٢٠١١: ٦)، وفي ذكرى خراب الهيكل قام ٢٥٠ من أفراد الجماعات اليهودية والمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى في "ذكرى خراب الهيكل" المزعوم وقاموا بمنع المصلين من دخول المسجد الأقصى مما أدى إلى مواجهات بينهم وبين المصلين في باب العمود في القدس، وفي السبيل نفسه داهمت مجموعات يهودية صغيرة ومنتالية المسجد الأقصى المبارك، وتجولت برفقة قوة معززة من شرطة الاحتلال في باحاته وأروقتة، في ظل انتشار عسكري مكثف، في محيط بواباته الخارجية، وفي القدس القديمة، فيما شرعت شرطة الاحتلال بإدخال مجموعات صغيرة من عناصر المتطرفين اليهود، من باب المغاربة ضمن ما تسميه "برنامج السياحة الأجنبية"، وفي السبيل نفسه انتهك متطرفون يهود حرمة مقبرة باب الرحمة واقتحموها من الجهة الشرقية، (وهي مقبرة إسلامية ملاصقة لجدار المسجد الأقصى)، وذلك في مسعى لأذرع الاحتلال المتمثلة بالمستوطنين ومنظمات تهويدية منها 'منظمة أرض إسرائيل الكاملة' ورئيسها 'أرييه جينغ' وأذرع في أروقة المحاكم الإسرائيلية، لتحويل جزء من مقبرة باب الرحمة إلى حديقة تلمودية، (وهو الجزء الواقع في أقصى جنوب شرق المقبرة)، وقام نحو ٢٠ متطرفاً يهودياً بأداء شعائرهم الدينية التلمودية والقفز والرقص على مقابر المسلمين في مقبرة باب الرحمة، وحطموا خلال ذلك شاهدين لقبرين من عائلتي: نيروخ، وأبو صبيح (الرأي الأردنية، ٢٠١٢: ٣/٢٥)، وقام نحو ١٠٠ من جنود الاحتلال بزيمهم العسكري، وعدد من المستوطنين باقتحام المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة، وقاموا بجولات في أنحاءه ومرافقه، فيما حاول المستوطنون أداء صلوات وشعائر يهودية في باحاته، ثم قام نحو ٧٥ مستوطناً باقتحام ساحات المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة بالتزامن مع عيد

الفصح اليهودي، فيما اقتحم المسجد في اليوم ذاته ١٣ مستوطنًا، وأقاموا حلقات رقص وغناء عند مدخل باب السلسلة، الذي يعد أقرب باب للمصلى القبلي بالمسجد الأقصى، وتعرض مجموعة من حراس المسجد الأقصى المبارك لاعتداء مجموعة من المستوطنين، حاولوا اقتحام باحات المسجد الأقصى، الأمر الذي أدى إلى عراك بالأيدي بين الحراس والمستوطنين، تدخلت على إثره شرطة الاحتلال الإسرائيلي التي سمحت للمجموعة، (وعددها نحو ٣٠ مستوطنًا)، بدخول باحات الأقصى تحت بند "السياحة الأجنبية"، كما قام ٢٠٠ من أفراد منظمة إيل هار همور، طافوا في مسيرة ليلية قبالة أبواب المسجد الأقصى، تحت عنوان 'نعود إلى جبل الهيكل، نبني الهيكل ونذبح القرابين'، ورددوا شعارات عنصرية تدعو لقتل العرب، وانطلقت المسيرة في الساعة السابعة مساءً، من ساحة البراق، واتجهت صوب حارة (الواد) في البلدة القديمة، وتنقلت بمحاذاة أبواب المسجد الأقصى من الجهة الغربية ثم الشمالية (الدستور الأردنية، ٢٠١٢: ٤/٢٣)، كما قام ١٢٠ مستوطنًا باستباحة المسجد الأقصى المبارك، وتنظيم ما يشبه الاقتحام الجماعي المتتالي، مع تقديم الشروح الدينية والتلمودية وأداء بعض الطقوس والصلوات اليهودية، رافقها قيام مجموعات من اليهود المتطرفين، يزيد عددها عن الأربعين عنصرًا، باقتحام المسجد الأقصى المبارك، يتقدمها حاخامات تولوا الشرح للمتطرفين حسب الرواية التلمودية، وفي السبيل نفسه نظم المستوطنون حفلًا راقصًا وصاخبًا، استمر حتى ساعات متأخرة من الليل، وشارك فيه مئات اليهود، وفرق أجنبية وإسرائيلية، وذلك في منطقة "القصور الأموية" الملاصقة لجدار المسجد الأقصى الجنوبي، فيما اعتلى صوت الموسيقى والغناء خلال صلاتي المغرب والعشاء ما أدى إلى التشويش وإزعاج المصلين بالأقصى المبارك، وقد تركزت الاحتفالات بشكل أساسي خلف محراب المسجد الأقصى والمصلى المرواني (القدس المقدسية: ٢٠١٢، ٩/١٠)، في حين قام أكثر من ثلاثين مستوطنًا بدخول المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وتجولوا في باحاته ومرافقه، لأداء طقوس وشعائر تلمودية، وإزاء ذلك قام مجموعة من المتطرفين اليهود باقتحام المسجد الأقصى وأداء طقوس وشعائر تلمودية في باحة قبة الرحمة، تحت رعاية وحماية شرطة الاحتلال التي اعتقلت ستة مصلين، من بينهم طفل قاصر، وأحد حراس المسجد الأقصى، وذلك خلال مواجهات واشتباكات بالأيدي بين المصلين الذين تصدوا للمستوطنين في الأقصى، وبين شرطة الاحتلال التي وفرت الحماية لهم، على اثر ذلك أصيب ١٧ من المصلين والصحفيين، في باحات المسجد الأقصى المبارك، بعد أن اقتحمه المئات من عناصر شرطة الاحتلال وحرس الحدود عقب صلاة الجمعة، حيث هاجموا المصلين بالهراوات والقنابل الصوتية الحارقة والغازية السامة المسيلة للدموع، إضافة إلى الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، وحدثت اشتباكات بالأيدي مع مستوطنين في باحات المسجد الأقصى المبارك حيث أصيب المواطن ناصر ملحس (٤٨ عامًا)، من سكان حارة باب حطة في البلدة القديمة بالقدس

المحتلة، بعد أن دفعه شرطي إسرائيلي، في حين خلع أحد أفراد شرطة الاحتلال حجاب إحدى طالبات العلم بعدما حاولت الدفاع عن نفسها في وجه مستوطن صوّب كاميرته نحو وجهها عن مسافة قريبة، واقتحمت مجموعات مصغرة ومتتالية من المستوطنين المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة، برفقة حراسات مشددة من شرطة الاحتلال (صحيفة هارتس، ٢٠١٣: ٣/٧)، كما تصدى حراس المسجد الأقصى المبارك، لمحاولة عضو الكنيست والقيادي في حزب الليكود (موشيه فيجلين) اقتحام المسجد الأقصى المبارك من باب السلسلة في القدس القديمة، ومنعوه من الدخول.

فيما حاول مجموعة من المستوطنين اقتحام المسجد الأقصى المبارك، ووصلوا باب المطهرة فيه حيث يتوضأ المصلون، وذلك بعد تسللهم أسطح المنازل في منطقة باب السلسلة في القدس القديمة، واستباحوا حرمة باحات الحرم القدسي الشريف عبر باب المغاربة، وأدوا فيها طقوساً تلمودية برفقة وحماية عناصر شرطة الاحتلال، كما قام ما يزيد عن التسعين مستوطناً باقتحام الأقصى، والتجول في باحاته ومرافقه، وخاصة في المنطقة المعروفة باسم 'الحُرش' التي تقع بين باب الأسباط والمُصلى المرواني، وحاولوا أداء شعائر وطقوس تلمودية، بالإضافة إلى قيام ٢٨٠ مستوطناً باقتحام باحات المسجد الأقصى من باب المغاربة، بحماية شرطة الاحتلال، ووحدات المستعربين؛ ما أدى إلى اندلاع مواجهات مع المواطنين، أسفرت عن إصابة عدد منهم، واعتقال عدد آخر (اللجنة الملكية، ٢٠١٣: ٣)، كما سادت مدينة القدس المحتلة، وخاصة البلدة القديمة ومحيطها، أجواء شديدة التوتر وسط استنفار وانتشار واسع لجنود وشرطة الاحتلال، لتأمين الحماية والحراسة لآلاف المستوطنين الذين يستعدون لاختراق القدس القديمة بمسيرات ضخمة في الذكرى الـ ٤٦ لما يسمى توحيد القدس، وتصل ذروة احتفالات المستوطنين بمسيرات يرفع فيها المشاركون والمشاركات الأعلام الإسرائيلية، ويطوفون ببوابات البلدة القديمة، ويهددون باجتياح المسجد الأقصى، لفرض السيادة اليهودية الكاملة عليه (حسب إعلانات الجماعات اليهودية المتطرفة)، واختتمت بمهرجان ليلي حاشد في منطقة البراء، وكان آلاف الطلبة اليهود انتظموا بجولات ومسيرات في أنحاء مختلفة من المدينة المقدسة وهم يرفعون الأعلام الإسرائيلية، تركزت أضخم المسيرات بالقرب من منطقة باب الخليل 'أحد بوابات القدس القديمة' (المركز الإعلامي الفلسطيني، ٢٠١٣: ٣١٧)، وسط إقامة الرقصات المختلفة، وقالت مصادر عبرية: إن نحو ١٢ ألف طالب يهودي شاركوا في هذه الفعاليات، وتجمع المشاركون بالقرب من مقبرة "مأمن الله" غربي المدينة، ثم توزعوا لمجموعات اخترقت أسوار وأبواب البلدة القديمة بالقدس، خاصة منطقة بابي الخليل والنبي داوود، وسط حراسات مشددة، وأضافت المصادر ذاتها أن المسيرات اختتمت بمهرجان على أرض وقف بركة السلطان سليمان القانوني، قرب منطقة باب الخليلين بموازاة سور القدس التاريخي (معاريف الإسرائيلية، ٢٠١٣: ٥/٨)، شارك فيه عدد من

وزراء الاحتلال ورئيس بلدية الاحتلال في القدس نير برقات، وتم عرض فيلم وثائقي للبرامج والمشاريع التهودية في القدس المحتلة، بالإضافة إلى عرض غنائي راقص (معاريف الإسرائيلية، ٢٠١٣: ٥/٨).

**ثانياً : المؤازرة الحكومية للاعتداءات غير الرسمية:** من المتعارف عليه بان هناك تشابه تام ما بين أولئك الذين وصفنا أعمالهم بأنها اعتداءات غير رسمية، وبما يقوم به الجانب الرسمي في الحكومة اليمينية المتطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو، فيما دفع الشرطة الإسرائيلية إلى إغلاق منطقة المتحف الإسلامي ومنطقة مسجد النساء والساحة الواقعة بينهما، إضافة إلى إغلاق منطقة مسطح المصلى المرواني والباب الرئيسي للمصلى، ومنطقة الأبواب العملاقة للمصلى، حتى منطقة باب الرحمة والساحات المقابلة، من بعد عصر يوم ١٠ تشرين الثاني وحتى اليوم التالي (١١ تشرين الثاني ٢٠٠٩)، وقيام مجموعة من رجال المخابرات الإسرائيلية باقتحام المسجد الأقصى متخفين على شكل مجموعة سياحية، ويلتقطون صوراً لأماكن حساسة في المسجد الأقصى، كما حاصرت الشرطة الإسرائيلية محيط المسجد الأقصى ليلاً، أثناء تأدية جماعات يهودية شعائر دينية ليلية قبالة باب القطانين، على بعد بضعة أمتار من المسجد الأقصى المبارك، بالإضافة إلى كسرها لقفل باب الناظر، في الجهة الشمالية الغربية للمسجد، وتركيبها قفلاً جديداً احتفظت بمفاتيحه، وكان ردّ الأوقاف الإسلامية هذه المرة استثنائياً وفورياً، حيث بادرت إلى كسر القفل الذي ركبته الشرطة بدعم من المصلين الذين تجمهروا في المكان، وركبت قفلاً جديداً احتفظت بمفاتيحه، ومن جهة أخرى قامت وحدة خبراء المتفجرات في شرطة الاحتلال باقتحام المسجد الأقصى والقيام بجولة داخل باحاته ترافقهم قوات الاحتلال التي قامت بالاعتداء على المصلين الرجال والنساء والأطفال وكبار السن، وإلقاء القنابل الصوتية والدخانية والمسيلة للدموع (إسرائيل اليوم، ٢٠٠٩: ١٠/٢٥).

نظمت منظمة "أمناء جبل الهيكل" مسيرة قرب حائط البراق، تحت عنوان "جبل الهيكل بأيدينا"، وحاولت اقتحام المسجد الأقصى لإشعال ما يسمونه "الشمعة الرابعة من الشمعدان" داخل المسجد الأقصى، ودخلت قوات الاحتلال الساحات وسيطرت عليها بالكامل، وأغلقت المسجد القبلي على المصلين، وسمحت للمستوطنين اليهود بالتجول فيها بحرية وأداء الطقوس، كما تعمدت قوات الاحتلال اقتحام المسجد عقب صلاة الجمعة لتختبر قدرتها على السيطرة على الساحات بوجود عدد كبير من المصلين، موقعة أكثر من ٦٠ إصابة في صفوف المصلين وطواقم الإسعاف، تبعها ثلاثة اقتحامات متتالية نفذها مسؤولون كبار وفنيون في سلطة الآثار الإسرائيلية، حيث تجولوا خلالها في كل مرافق المسجد وعابروها بشكل تفصيلي، مستخدمين أجهزة مسح تعمل بالليزر، وبالمرزومة مع ما يسمى بـ"اليوم العالمي من أجل بناء الهيكل" تم افتتاح كنيس الخراب بجوار المسجد الأقصى المبارك

وأعلنت دولة الاحتلال عن مخطط بناء كنيس كبير يدعى "فخر إسرائيل" على بعد مائتي متر فقط من المسجد الأقصى، إزاء ذلك سمحت شرطة الاحتلال ولأول مرة لأحد حاخامات الحريديم بأداء طقوس صلاة يهودية كاملة والسجود سجوداً تاماً تجاه قبة الصخرة خلال النهار، دون أن تتدخل لمنعه، أو تسمح لحراس المسجد الأقصى بطرده خارج المكان (اللجنة الملكية، ٢٠٠٩: ١٠)، وقام موشيه فيجلين (رئيس كتلة الليكود في الكنيست) بحماية قوات كبيرة من الشرطة، باقتحام المسجد الأقصى، وفي السبيل نفسه اقتحم عضو البرلمان عن الليكود داني دانون وعدد من النواب المسجد الأقصى، وقد أدلى النواب المقتحمون عقب اقتحاماتهم بتصريحات تنادي بتغيير الواقع القائم في المسجد، وتقسيمه بين المسلمين واليهود، كما قررت المحكمة اللوائية الإسرائيلية في القدس الموافقة على بناء جسر المغاربة، لتغيير معالم ساحة البراق في المدينة المقدسة (الرأي الأردنية، ٢٠١٠: ٩/١٣).

كما اتخذت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس قرارات بتغيير معالم ساحة البراق ومنطقة باب المغاربة، واستحداث باب في سور المدينة، بهدف خلق وقائع جديدة للسطو على التاريخ، وتسهيل تواجد اليهود في المدينة المقدسة، وهذا العمل الإجرامي يدمر التراث التاريخي والحضاري والمعماري للمدينة المقدسة، كما قاموا بنصب كاميرات مراقبة جديدة على باب الأسباط في القدس المحتلة، وقام ميخائيل بن آري (عضو برلمان الاحتلال عن الكتلة الوطنية) باقتحام المسجد الأقصى على رأس مجموعة من عشرات المستوطنين، بهدف الترويج لفكرة بناء "المعبد"، ولتشجيع اليهود على اقتحام المسجد الأقصى دون خوفٍ من الأمن أو الحاخامات، كما اقتحمت شرطة الاحتلال ساحات المسجد الأقصى، وصورت كافة المرابطين في المسجد، والمشاركين في مصاطب العلم ورسمت خارطةً لأماكن تجمعهم، وتوزعهم على ساحات المسجد ومبانيه، وقامت مجموعة كبيرة من المجندات باقتحام المسجد الأقصى، بهدف إجراء مناورة، في حال حدوث اشتباك مع المصلين الفلسطينيين داخل المسجد الأقصى، أضف إلى ذلك قيام الشرطة الإسرائيلية باستقزاز المصلين من خلال اقتحام مجموعة من المخابرات الإسرائيلية الأقصى بلباس فاضح والتهديد باعتقال حراسه والاعتداء على المصلين والقيام بجولات مشبوهة للمخابرات الإسرائيلية ومدير "سلطة الآثار الإسرائيلية" في المسجد الأقصى (اللجنة الملكية، ٢٠١١: ٧)، إزاء ذلك قامت قوات معززة من جيش الاحتلال الإسرائيلي باقتحام المسجد الأقصى المبارك، حيث حاصرت المصلين القبلي قبل اقتحامه، وأخرجت المعتكفين فيه بالقوة، وقد تم الاقتحام بحجة مخالفة أوامر شرطة الاحتلال، والتي تقضي بمنع تواجد أي مسلم داخل المسجد الأقصى من بعد صلاة العشاء وحتى صلاة الفجر، والاعتداء على جموع المصلين الذين احتشدوا على بوابات البلدة القديمة من القدس، بعد أن منعوا من الدخول إلى المسجد الأقصى، وفي السبيل نفسه منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إدخال وجبات السحور إلى



المعتكفين داخل المسجد الأقصى المبارك، في حين أغلقت كافة الأبواب المؤدية إلى ساحات المسجد، وسط انتشار مكثف لقوات الشرطة في شوارع البلدة القديمة وأزقتها وتعمدت إلى إدخال السياح الأجانب إلى المسجد الأقصى بلباس فاضح، كما أمرت شرطة الاحتلال، المتمركزة داخل المسجد الأقصى المبارك، عمال الأوقاف الإسلامية في المسجد، بإزالة مكان خصصته الأوقاف لتجميع القضبان الحديدية الخاصة بـ"الشوادر" التي نصبها الأوقاف الإسلامية، في باحات المسجد الأقصى، أيام شهر رمضان لحماية المصلين من أشعة الشمس، إذ تعدّ سلطات الاحتلال وأذرعها، وخاصة بلديتها اليمينية في القدس، ساحات وباحات المسجد الأقصى الفارغة، مرافق وساحات عامة، ضمن مسؤولية البلدية، وبموجب ذلك، لا تسمح لدائرة الأوقاف العمل فيها، إلا بشروط وإذن مسبق، كما اعتقلت سيدة فلسطينية، من داخل أراضي عام ١٩٤٨م، من طالبات العلم، بعد رفضها المثول لأوامر الشرطة، بعدم التواجد قرب "مسطبة أبو بكر"، القريبة من باب المغاربة، وفي تطور جديد قامت قوات الاحتلال بإغلاق باب المغاربة المؤدي إلى المسجد الأقصى بوجه المصلين الفلسطينيين ثم قامت بإعادة فتحه مرة أخرى لإدخال عشرات المتطرفين إلى المسجد الأقصى (اللجنة الملكية، ٢٠١١: ١٠)، وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بنصب كاميراتي مراقبة ورصد داخل المسجد الأقصى، وبالتحديد عند باب المغاربة من الداخل، للتضييق على المصلين داخل المسجد الأقصى وتخويفهم، وهذه الكاميرات تكشف مساحات واسعة من المسجد الأقصى المبارك، خاصة في منطقة الجامع القبلي المسقوف، ومصلى المتحف الإسلامي، ومنطقة الكأس، ومسطحات المصلى المرواني، كما تكشف بشكل ملحوظ عددًا كبيرًا من مساطب العلم المنتشرة في الناحية الغربية والجنوبية والوسطى من المسجد الأقصى المبارك، ما يجعل المصلون تحت المراقبة الدائمة في كل حركاتهم وسكناتهم داخل المسجد الأقصى، وعممت قوات الاحتلال الإسرائيلي صورة للمسجد الأقصى المبارك، وقد أزيلت من حوله قبة الصخرة، مدعية أن هذه الصورة تمثل ما أسمته 'جبل المعبد' (وهي التسمية التلمودية للمسجد الأقصى خلال فترة الهيكل الثاني)، وقالت صحف عبرية: أن ما تسمى بـ"المرجعية الدينية" (هربانوت هتسفنيت)، عممت شرائح من الصور الإرشادية على ضباط الجيش، بمناسبة عيد الأنوار اليهودي، وظهر في إحدى الشرائح توصيف لما يسمى بـ'عيد البطولة اليهودية'، تضمنت مقالاً ومسابقة وصفت ما أسمته صراع 'اليهود المكابيم' مع اليونانيين، وظهر في الخلفية صورة حديثة لحائط البراق والمسجد الأقصى دون ظهور قبة الصخرة (صحيفة هآرتس، ٢٠١٢: ١/٥)، ولفتت هذه الصحف إلى أن أوساطا في جيش الاحتلال ادعت أن استعمال هذه الصورة الممنجة جاء لتوضيح الأحداث في تلك الفترة التاريخية، حيث أن قبة الصخرة لم تكن قائمة آنذاك، فيما زعم الناطق باسم الجيش أن هذه العروض من الصور الممنجة المذكورة، إنما تصف القدس في عهد الهيكل الثاني، حيث لم تكن قبة الصخرة قائمة، ولذلك لم تكن حاجة لظهورها بالصور المذكورة،



وعلى صعيد آخر بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي محاولات لنزع الأراضي من المواطنين الفلسطينيين، بنصب العديد من القبور الوهمية (نحو ٥٠ قبراً) على مساحة ٢٠ دونماً من أراضيهم في المنطقة الشمالية لبلدة سلوان، التي تقع بين البلدة والمسجد الأقصى المبارك، وذلك لفصل المنطقة عن أسوار المسجد الأقصى، لإقامة حدائق تلمودية تتصل مع بعضها في المنطقة ومتحف يهودي بمساحة ثلاثة آلاف متر مربع، لترتبط في جزء من المشروع بالمقبرة 'اليهودية' بحي رأس العمود بسلوان، وحي الطور وبالمستوطنتين برأس العمود (معاليه هزيتيم، ومعاليه دافيد)، ولتشكيل حلقة متقدمة من الطوق حول البلدة القديمة والمسجد الأقصى، وإزاء ذلك قامت مجموعة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، برفقة أحد أفراد المخابرات، باقتحام المسجد الأقصى المبارك بلباسها العسكري، ونظمت جولة مشبوهة في أنحاء متفرقة منه، وسط حالة استنفار وحراسة ما يشكل اعتداء سافراً يضاف إلى سلسلة الاعتداءات المتواصلة على المسجد الأقصى، وتمهيداً لاعتداءات ومكيدات تدبر لتهديد مستقبل المسجد الأقصى المبارك، وقامت مجموعة مكونة من خمسة عشر جندياً من جنود الاحتلال بلباسهم العسكري المسجد الأقصى المبارك من جهة بوابة المغاربة، برفقة حمايات وحراسات شرطية معززة، ورفقة أحد ضباط مخابرات الاحتلال، كما اقتحم ١٢ من ضباط المخابرات وكبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة، ثم دخلوا المصلى المرواني، ثم توجهوا نحو قبة الصخرة وتجولوا في ساحاتها، بالتزامن مع اقتحام المستوطنين للأقصى لأداء الطقوس الدينية والتلمودية داخله (يديعوت احرونوت، ٢٠١٢: ٢/٩).

كما أدخلت شرطة الاحتلال المتمركزة على باب المغاربة -الذي يحتفظ الاحتلال بمفاتيحه- مجموعة من اليهود المتطرفين عددها سبعة أشخاص، على دفتين، وقال أحد حراس المسجد الأقصى: إن الدفعة الأولى تكونت من أربعة متطرفين، والثانية من ثلاثة، وتجولت في باحات الأقصى ومرافقه بصحبة حراسات مشددة، وتقوم شرطة الاحتلال المتمركزة على بوابات المسجد الخارجية الرئيسية بحجز بطاقات الهوية للشبان خلال دخولهم للمسجد، وتمنحهم بطاقات خاصة يستردون بموجبها بطاقاتهم بعد الخروج من المسجد، كما اقتحمت قوات خاصة إسرائيلية بأعداد كبيرة باحات المسجد الأقصى المبارك، لتأمين تدنيس متطرفين يهود للمسجد، ومنع المرابطين داخله من التصدي لهم، واحتجز جنود الاحتلال خمسة شبان في منطقة باب السلسلة (أحد بوابات المسجد الأقصى) ومنعهم من دخوله وطلبوا منهم التوجه إلى مركز شرطة "القشلة" في باب الخليل للتحقيق معهم، وتقوم قوات الاحتلال بتصوير المرابطين في ساحات المسجد الأقصى، في وقت بدأ توافد أعداد من المتطرفين اليهود ودخول بعضهم الأقصى بحماية شرطة الاحتلال (اللجنة الملكية، ٢٠١٢: ٢)، إزاء ذلك سمحت شرطة الاحتلال الإسرائيلي باقتحام ١٢ جندياً إسرائيلياً بلباسهم العسكري، و١١ مستوطناً من اليهود

المتطرفين المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة برفقة حراسة مشددة من عناصر الوحدات الخاصة الإسرائيلية، وقام المتطرفون بجولة بالقرب من المصلى القبلي ومنطقة "الكأس"، وعادوا أدرجهم، في حين واصل جنود الاحتلال جولتهم في باحات وأروقة المسجد الأقصى، ويذكر أن مجموعات استيطانية تقوم بتوزيع دعوات بشكل مكثف لاقتحام المسجد الأقصى المبارك؛ من أجل فرض السيطرة اليهودية عليه وأداء صلواتهم التلمودية فيه، وفي السبيل نفسه، اقتحم المدعو موشيه فايجلين (وهو أحد قيادات حزب الليكود) المسجد الأقصى المبارك، بمرافقة مجموعة من المستوطنين، وبحراسة قوات الاحتلال، وتحت غطاء من السرية، وتجول المقتحمون في أنحاء المسجد الأقصى وهم يؤدون الصلوات اليهودية والشعائر التلمودية في أكثر من موقع في المسجد الأقصى وكان أحد المقتحمين يحمل خارطة تظهر صورة الهيكل المزعوم مكان قبة الصخرة (اللجنة الملكية، ٢٠١٢: ٣).

طالب النائب اليميني المتطرف عن حزب "الاتحاد القومي" بالكنيست (آري ألداد) بهدم المسجد الأقصى وإزالة كل المساجد الموجودة في القدس فوراً وبكل عزم وإصرار، ودون الالتفات إلى أي مصاعب سياسية أو دولية تعرقل ذلك (الدستور الأردنية، ٢٠١٢: ٨/٧)، من أجل بناء الهيكل اليهودي، الذي لا يمكن بناؤه في ظل وجود المسجد الأقصى، كما دخل مجموعة من اليهود المتطرفين يتقدمها عضو الكنيست أورئيل لين، المسجد الأقصى، وتجوّلوا برحابه، بحماية وحراسة الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال، وقال حراس المسجد: إن المتطرفين بدأوا بدخول المسجد منذ الساعة السابعة صباحاً، من باب المغاربة، وأعلنت شرطة الاحتلال موافقتها على تنظيم جماعات يهودية متطرفة، في ما يعرف يهودياً بـ'يوم القدس'، بالإضافة مسيرة تسمى 'الأعلام'، بمناسبة احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس، ويطوف المشاركون في المسيرة حول بوابات المسجد الأقصى في البلدة القديمة، ما يهدد المسجد نفسه، وانطلقت المسيرات من الجزء الغربي للقدس واخترقت البلدة القديمة في مسيرتها إلى باحة حائط البراق، فيما اخترقت مسيرات أخرى الشوارع المتاخمة لأسوار القدس، وخاصة شارع السلطان سليمان، امتداداً لباب الساهرة ثم باب الأسباط؛ كما اخترقت البلدة القديمة، ثم شارع الواد، قبل أن تصل باحة البراق، وصاحبت هذه المسيرات، اعتداءات على المقدسين وممتلكاتهم، فيما ردد المتطرفون شعارات عنصرية تدعو للانتقام من الفلسطينيين وقتلهم وطردهم، وذلك أمام قوات الاحتلال التي تقوم بحراستهم، كما رفع المتطرفون أعلام الاحتلال ورقصوا في باحة باب العمود، وفي مناطق أخرى حول بوابات المسجد الأقصى المبارك (اللجنة الملكية، ٢٠١٢: ٥)، وإزاء ذلك قامت قوات الاحتلال بإغلاق 'باب الحديد' (وهو أحد البوابات الرئيسية للمسجد الأقصى المبارك)، في حين اقتحم نحو ٩٠ متطرف يهودي المسجد الأقصى

المبارك، يتقدمهم الحاخام المتطرف إسرائيل أرئيل، وأدوا طقوس دينية بحماية شرطية معززة، واقتحم ٥٧ عنصراً من قوات البحرية الإسرائيلية وعضوي كنيسة، المسجد الأقصى المبارك وتجولوا في ساحاته، كما اقتحمت مجموعة من جنود جيش الاحتلال، المسجد الأقصى في مجموعات صغيرة، من جهة باب المغاربة، بحماية وحراسة قوة معززة من عناصر الوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال، وذلك بما يشبه إلى حد كبير أجواء التدريبات، وقام ١٨٦ ضابطاً وجندياً إسرائيلياً، و٦٠ مستوطنًا، و١٠٢٩ سائحًا، باقتحام المسجد الأقصى، خلال فترة السياحة الصباحية من باب المغاربة، وخلال أداء نحو ٢٠ معتكفًا قيام الليل بالمسجد القبلي، قامت قوات الاحتلال بالاعتداء عليهم وأجبرتهم على الخروج منه، ونفذت عملية تمشيط داخل باحاته قبل إغلاق بواباته الخارجية حتى ساعة صلاة الفجر، كما أعلنت شرطة الاحتلال أنها ستواصل فرض قيودها على المصلين الذين يرغبون في الصلاة في المسجد الأقصى في الجمعة الثانية من رمضان، وفي السبيل نفسه حررت شرطة الاحتلال، مخالفات مالية لأصحاب سيارات المصلين في الأقصى قيمة كل منها ٢٥٠ شيقلاً، وذلك خلال توقفها في شارع نابلس القريب من أسوار مدينة القدس، وبررت شرطة الاحتلال هذه المخالفات بالوقوف بأماكن محظورة، رغم أن المقدسين وخاصة من سكان القدس القديمة اعتادوا على ركن مركباتهم وسياراتهم في ساعات المساء في هذا الشارع (اللجنة الملكية، ٢٠١٢: ٧).

كما قدم عضو الكنيست الإسرائيلي "أريه الداد"، من حزب "هايهود هليوومي" اليميني المتطرف، مقترح قانون لتقسيم الأقصى والسماح لليهود بالصلاة فيه في أيام معينة، يمنع المسلمون خلالها من دخوله، كما قام مرشح حزب الليكود السابق لرئاسة الحزب 'موشيه فيجلين' باقتحام المسجد الأقصى مرتين الأولى برفقة مجموعة من المستوطنين دخلوا من باب المغاربة، واتجهوا قبالة الجامع القبلي المسقوف وحاولوا أداء بعض التتمات التلمودية، ثم تجولوا في أنحاء المسجد، خاصة في جهة المصلى المرواني والناحية الشرقية من الأقصى، والثانية برفقة نحو ٥٠ مستوطنًا وعدد من (الحاخامات)، وأدى الجميع شعائر وطقوس تلمودية في باحات المسجد، وسط حراسات معززة من عناصر الوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال، وفي السبيل نفسه اعتقلت شرطة الاحتلال المتمركزة داخل المسجد الأقصى المبارك، الشاب سامر غزاوي (وهو من طلاب حلقات العلم في المسجد)، كما أخرجت من المسجد ستة طلاب آخرين، فيما تجولت مجموعات من المتطرفين اليهود والسياح الأجانب في باحات المسجد الأقصى ومرافقه وسط حراسات مشددة، بالإضافة إلى اعتقال خمسة شبان وحولتهم إلى مركز التحقيق 'القشلة' في باب الخليل بالقدس القديمة، كما سمحت لـ ٩٢ متطرفاً دخول باحاته لأداء طقوس تلمودية (إسرائيل اليوم، ٢٠١٢: ١٠/٢)، كما قامت الشرطة بإيقاف أحد موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس (طارق الهشلمون)، ومنعته من دخول المسجد دون

مبررات، واعتدى ضابط من شرطة الاحتلال الإسرائيلي على المشاركات في حلقة "مصاطب العلم" للنساء داخل باحات المسجد الأقصى المبارك، وركل القرآن الكريم بقدمه، وأسقطه على الأرض، بهدف عدم السماح لهن بالرباط داخل المسجد الأقصى، وخاصة من جهة باب المغاربة الذي تستخدمه سلطات الاحتلال لإدخال المستوطنين والسياح، وكرر عضو الكنيست والقيادي في حزب الليكود "موشي فيجلين" محاولاته اقتحام وتدني مسجد قبة الصخرة المشرفة، مستغلاً بذلك "حصانته البرلمانية"، غير أن حراس الأقصى والمصلين وطلبة العلم في الأقصى تصدوا له ومنعوه من ذلك، وأجبروه على الخروج خارج حدود المسجد الأقصى، كما منعت شرطة الاحتلال المتمركزة على بوابات المسجد الأقصى المبارك، نحو ٥٠ طالبة من اللواتي يتلقين تعليمهن ضمن حلقات العلم المنتشرة في باحات المسجد الأقصى من دخول المسجد، في حين احتجزت بطاقات عدد آخر من الطالبات إلى حين خروجهن من المسجد (هارتس الإسرائيلية، ٢٠١٣: ٣/٧)، وفي السبيل نفسه أنتجت جماعة يهودية فيلماً ثلاثي الأبعاد، يتضمن جولة موسعة في أرجاء المسجد الأقصى المبارك، باعتباره 'الهيكل' الذي يسعى اليهود لبنائه على أنقاض الأقصى، وأوضحت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، في بيان لها اليوم الخميس، أن الفيلم يتضمن شرحاً وافياً عن معالم المسجد الأقصى المبارك، التي يظهرها على أنها جنبات الهيكل، وسط تزوير كبير لتاريخ هذه المعالم الإسلامية التي ترتبط ارتباطاً كلياً بالماضي الإسلامي، ويظهر في الفيلم شخصيات سياسية يهودية تنشط في سبيل الهيكل المزعوم، مثل وزير البناء والإسكان أوري أرنيل، الذي اقتحم المسجد الأقصى مؤخراً، بالإضافة إلى حاخامات وشخصيات أكاديمية تدعو إلى بناء 'الهيكل'، وأجمع المشاركون في الفيلم على ضرورة بناء الهيكل على حساب الأقصى، كما عرضوا خرافات وأساطير زعموا ارتباطها بتاريخ هيكلهم الموهوم (اللجنة الملكية، ٢٠١٣: ٧)، ونقلت المؤسسة عن معدي الفيلم: إنه جاء للتعريف بالهيكل وقدس الأقداس، وهو الاسم التهودي لمسجد قبة الصخرة بالأقصى، ضمن حملة توعية تنظمها جماعات الهيكل لكافة شرائح المجتمع اليهودي خاصة في ظل ما أسمته منع اليهود من الصلاة فيه، ويعتبر الفيلم واحداً من جملة نشاطات وتحركات تقودها جماعات الهيكل في ذكرى ما يسمونه خراب الهيكل، والترويج لمدينة القدس كمدينة يهودية من خلال تنظيم الجولات السياحية في المدينة، وفق مسار يتجاهل المقدسات الإسلامية، ويحاول الربط بين الآثار والمقدسات المسيحية والمدينة اليهودية التاريخية، ويصور الوجود الإسلامي في المدينة كوجود طارئ ومنفصل عن الوجود المسيحي واليهودي فيها، وأيضاً من خلال إقامة مهرجانات واحتفالات بالمناسبات والأعياد اليهودية الدينية والقومية على مدار العام، وقد أعلن روبن فينسكي مدير قسم تطوير البلدة القديمة في بلدية الاحتلال في القدس في ٧ آذار ٢٠٠٩م، عن سعي البلدية لـ"إقامة المهرجانات طوال أيام السنة من أجل وصول السياح، في أوقات مختلفة لا تقتصر على مواسم مفضلة، تمتد خلال شهري تموز

وأب والأعياد اليهودية والإسرائيلية، وتتضمن المخططات في السنوات القادمة استثمارات بثمانية ملايين شيكل (حوالي ٢ مليون دولار) للترويج للمدينة سياحياً على مدار العام، وفي ١١ آذار ٢٠١٠م، وقبيل دقائق من لقاء نتنياهو مع نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن الذي كان يزور إسرائيل في حينه، أعلنت لجنة التنظيم والبناء اللوائية في منطقة القدس، التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، أنها قررت إيداع مشروع لبناء ١٦٠٠ وحدة استيطانية جديدة في المنطقة الشمالية من القدس الشرقية المحتلة، وهو ما أثار أزمة بين واشنطن وتل أبيب باعتبار أن ذلك مثل إخراجاً لبائدين، بحسب بيان للخارجية الأمريكية في حينه، وقد أثار ذلك أزمة مع الولايات المتحدة، لم تلبث أن تراجعت بعد اعتذار نتنياهو عن ذلك الموقف، وإعلانه تشكيل لجنة للتحقيق في توقيت الإعلان عن المشروع الاستيطاني الجديد في وقت زيارة بايدن، ولم يكن ذلك هو "الاستفزاز" الأول من نوعه لواشنطن؛ فقبل ذلك بأربعة أيام، وخلال جولة المبعوث الرئاسي الأمريكي للشرق الأوسط السيناتور جورج ميتشيل، قررت بلدية القدس بناء ١١٢ وحدة سكنية في موقع آخر من المدينة (المركز الإعلامي الفلسطيني، ٢٠١٣: ٧-١٢)، إن السلطات الإسرائيلية الرسمية تعمل في اتجاه مساندة الجماعات غير الرسمية التي استهدفت المسجد الأقصى المبارك شاملاً المعالم المقدسية في الحرم الشريف، على اعتبار أن هذا المكان مقدس ويمثل بالنسبة لإسرائيل قلب الدولة للكيان الصهيوني.

## المبحث الثاني: القدس في السياسة الإسرائيلية لحكومة نتنياهو.

يعتبر إقامة مهرجان تهويدي في قلب مدينة القدس العربية المحتلة، ولمدة شهر بمثابة إعلان عن تهويد المدينة، وتحويلها الى مدينة توراتية بأغلبية يهودية وهذا ما تحقق لأول مرة في التاريخ ليصبح عدد اليهود أكثر من عدد العرب، بفعل سياسات الاستيطان والتهويد والاقتلاع، ومصادرة الهويات العربية، وهدم المنازل ومنع العرب المقدسيين من العودة الى مدينتهم الخالدة، كما دأبت سلطات الاحتلال على استخدام كافة الوسائل والأساليب لتهويد المدينة، للسيطرة الكاملة عليها، وهاهم في ربع الساعة الأخير من تحقيق حلمهم بإقامة الهيكل المزعوم فوق أنقاض الأقصى، وفي هذا الصدد فلا بد من التأكيد بان العدو الصهيوني استغل المستجدات الخطيرة التي تضرب الأمة من الماء الى الماء، والحروب الأهلية والمذهبية الفذرة التي تطحنها وحولتها الى شيع وأحزاب متقاتلة، فعمل على رفع وتيرة الاستيطان علناً وبدون موارد مواربة لمصادرة اكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية والقدس، وها هو يسيطر اليوم على أكثر من ٦٥% من أراضي الضفة، و٨٥% من أراضي القدس، ولم يكتف بذلك بل عمل وفق نهج صهيوني خبيث على طمس معالم المدينة العربية الإسلامية الخالدة، من خلال تغيير أسماء الشوارع والجبال والمواقع الأثرية والمؤسسات العامة، وتجريف المقابر الإسلامية، وهدم المباني الأثرية والوقفية المقامة حول الحرم القدسي، وإقامة كنس تحيط به، الى جانب توسيع ساحة البراق والتي يسميها زورا وبهتانا حائط المبكى، وإقامة جسر حديدي يصل بينها وبين باب المغاربة، ما يسمح بدخول أعداد كبيرة من رعاة المستوطنين والشرطة الإسرائيلية الى داخل الحرم لتدنيسه ومقارفة أبشع أنواع الفجور في ساحاته العامة، وسنتناول في هذا المبحث مطلبين:

**المطلب الأول : القدس والإجراءات التهويدية.**

**المطلب الثاني : القدس والإجراءات الاستيطانية.**

## المطلب الأول : القدس والإجراءات التهودية

إن استباحة الأقصى والتي أصبحت نهجاً صهيونياً يومياً بإرهاب المصلين ، ودفعهم الى القبول بتقسيمه على غرار المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل خاصة بعد أن قام الكنيست الصهيوني بتشريع قانون يسمح لليهود بدخول المسجد بدون ترخيص، وبعد أن أعلن وزير الإسكان، ممثل المستوطنين في حكومة نتنياهو، (بان الأقصى مقام على ارض الهيكل)، وبعد أن أعلن نتنياهو في ذكرى سقوط المدينة الخالدة (بان إسرائيل لم توافق على إعادة تقسيم القدس ثانية)، وهكذا أصبح الأقصى مقسم زمانياً ومكانياً بين المسلمين واليهود، ولم تعد لغة التنديد والشجب والاستنكار تفيد، أو ذات معنى في ظل رفض العدو الاستجابة للقرارات الشرعية الدولية، واحترام القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقات ذات الصلة التي تحظر إجراء أي تغيير ديموغرافي أو جغرافي في الأراضي المحتلة وخاصة في ظل الدعم الأميركي للاحتلال، وإطلاق يد إسرائيل لتفعل ما تريد بعد أن أيقنت أن (الفيثو) الأميركي يحميها من تبعات القانون الدولي، كما أن إقامة مهرجان تهويدي في قلب القدس العربية المحتلة ولمدة شهر، وما يرافق ذلك من صالات رقص ومنصات تهريج، وموسيقى صاخبة وعبث وانحطاط، هو انتهاك لحرمة المدينة وقدسيتها، وإعلان عن انجاز تهويدها، بعد أن استخدم العدو كافة الوسائل والأساليب مستغلا الظروف الفلسطينية والعربية والدولية، لتحقيق أحلامه وها هو يوشك على تحقيقها، فيما الأمة كلها غارقة في مستنقع الخلافات، وفيما الفلسطينيون أسرى للانقسامات والأقصى وحيد يستغيث ولا مستجيب، وانطلاقاً من هذا فإننا سنتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: القدس وتغيير معالم المدينة.

ثانياً: القدس والسير نحو الاسرلة.

## أولاً: القدس وتغيير معالم المدينة:

هناك مفاهيم إسرائيلية هدفها إزالة كل ما هو غير يهودي، لأن كل ما هو يهودي في المدينة يكاد لا يذكر بالنسبة الى التاريخ، هناك تاريخ عربي وإسلامي عريق جدا، سبقه تاريخ بيزنطي وروماني في هذا المكان، لقد سعى الكيان الصهيوني منذ قيامه في الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ لفرض إجراءات أمر واقع لتثبيت وجوده اللاشعري، وذلك عبر محاولاته طمس المعالم التاريخية والهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، ناهيك عن هدم الأماكن الأثرية وتهويدها وتهجير السكان وحفر الأنفاق أسفل المسجد الأقصى والاستمرار في الاستيطان، وأخيراً استبدال المنهاج الفلسطيني في المدينة المقدسة بمنهاج صهيوني(وزارة التربية والتعليم الاردنية، ٢٠١٢: ٢١١-٢١٢).

إن الإجراءات الإسرائيلية في القدس لن تستطيع إن تغير شيء في الواقع، قائلين بأن الجذور الأصلية للمدينة واضحة وضوح الشمس مهما فعل الصهاينة من إجراءات فالحق سيعود لأصحابه يوما ما ليس ببعيد، وفي محاولات إسرائيل لطمس الهوية العربية في القدس تواصل الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو سياستها في تهويد المدينة المقدسة على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى صعيد ارتفاع وتيرة الهدم وإجراءات تهويد المدينة أكدت تقارير استمرار إسرائيل في انتهاكاتها لحقوق المقدسيين حيث سجل مطلع العام ٢٠١٣ تصعيدا ملحوظا في سياسة هدم المنازل والعقارات، إضافة الى هدم العديد من المنشآت الاقتصادية، وتجريف الأراضي الزراعية وتخريبها، ومصادرة المزيد من أراضي الفلسطينيين المقدسيين، واستدراج عروض بناء جديدة لآلاف الوحدات الاستيطانية على أراض فلسطينية مصادرة (صحيفة القدس المقدسية، ٢٠١٣: ٢/٢٠)، وإزاء ذلك شوهد تصاعدا كبيرا في إجراءات التهويد للمدينة المقدسة وارتفاع وتيرة الاعتداءات على خلفية عنصرية، وازدياد في العنف والقمع الذي تمارسه الشرطة حيال الأطفال المقدسيين، وتصاعد حملات الاعتقال في صفوف المواطنين، خاصة الأطفال وفرض مزيد من العقوبات تراوحت ما بين الأبعاد، وفرض الإقامة الجبرية المنزلية في مقابل تساهلها في فرض القانون على المخلين بالنظام ومرتكبي أعمال العنف من المستوطنين المتطرفين، وفي السبيل نفسه لقد شهد العام المنصرم سلسلة طويلة من إجراءات التهويد للبلدة القديمة ومحيطها خاصة بلدة سلوان، من خلال رصد العشرات من ملايين الدولارات لهذا الغرض(عباد، ٢٠١٣: ٢٨).

وعلى المستوى السياسي أقرت الحكومة اليمينية المتطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو سلسلة من الخطوات والميزانيات الهادفة لتعزيز الوجود الإسرائيلي في المدينة المقدسة، وقد وافقت الحكومة على إقامة أحياء استيطانية لمصلحة رجال الأمن، إضافة الى إعفاء المستثمرين من المشاركة في عطاءات تتعلق بالأراضي بهدف تشجيع إقامة اليهود فيها، كذلك وفرت الحكومة ميزانية بقيمة



(٩١ مليون دولار) (المركز الإعلامي الفلسطيني، ٢٠١٣: ١٧) تصرف على مدى السنوات الست المقبلة لتوسيع المرافق السياحية العامة وتطوير البنية التحتية وتوسيع وحماية المناطق المفتوحة داخل المدينة ومواصلة ترميم المقبرة اليهودية في جبل الزيتون.

ومن هنا نجد بان سياسة تهويد القدس أخذت أشكالاً مختلفة: منها ما هو تشريعي ومنها ما هو إجرائي، أما بالنسبة لسياساتها التشريعية المقننة لسياساتها وإجراءاتها التهودية فقد اتخذت ثلاثة مسارات هي (زناتي، ٢٠١٠: ٨/٢٠):

١- القرارات والمراسيم الحكومية الصادرة عن المؤسسات الإسرائيلية وعن محاكمها وتلك الصادرة عن ما يسمى ببلدية القدس.

٢- الأوامر الصادرة عن جيش الدفاع الإسرائيلي.

٣- القرارات والقوانين الصادرة عن الكنيست الإسرائيلي وأخطرها "قانون أساسي القدس" لعام ١٩٨٠ الذي ينص على توحيد شطري القدس وتأكيد إعلانها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

ولقد مكنتها هذه التشريعات على اختلاف مستوياتها من اعتماد سياسة استيطانية استعمارية احلالية متعددة الأشكال تمثلت بالآتي (الجعبري، ٢٠١٣: ٤٣-٤٧):

١- توحيد شطري القدس بهدم السور الفاصل بينهما وهدم باب المغاربة أعمالاً لمرسوم صادر عن "جيش الدفاع الإسرائيلي" في ١٩٦٧/٦/٢٨.

٢- هدم الأحياء وإزالتها من عالم الوجود كما فعلت في باب وحي المغاربة.

٣- زرع القدس وضواحيها بالمستوطنات التي يصل عدد مستعمري بعضها إلى (٥٠) ألف مستعمر بما حقق لإسرائيل الآتي:

- تفكيك أوصال المدينة بحيث باتت أحيائها العربية جزراً معزولة عن بعضها
- عزل المدينة عن محيطها العربي الفلسطيني.
- التغيير الخطير في الواقع الديمغرافي للقدس بحيث لا يتجاوز عدد العرب فيها إلى ٣٢% (٢٨٠٠٠٠٠ مقدسي) مقابل نحو (٥٥٠٠٠٠٠ يهودي).
- التوسع في النطاق الجغرافي لبلدية القدس بحيث باتت تشمل حوالي ١٢% من مساحة الضفة الغربية المحتلة.

٤- تغيير المعالم الحضارية والتاريخية للقدس من خلال الحفريات بحثاً عن آثار يهودية لم تفض في الواقع إلى العثور على دليل واحد يؤكد صحة مزاعمهم وأساطيرهم التوراتية ولكنها تهدد الأقصى المسقوف وغيرها من الأماكن المقدسة بالانهيار.

٥- التهجير القسري للمقدسة بتفعيل "قانون أملاك الغائبين" وتوسيع نطاقه ليشمل الشطر الشرقي من القدس.

٦- مصادرة الأراضي لإغراض الاستيطان الاستعماري الاحلالي تارة والصالح العام تارة ثانية والطرق الالتفافية تارة أخرى.

٧- تجريف الأراضي الزراعية وتخريبها ومنع أصحابها من استغلالها أو الوصول إليها.

٨- سحب الهويات التي كانت قد منحت للمقدسة تنفيذاً لسياسة استعمارية أصلاً هدفها إيهام الرأي العام العالمي بأن القدس يهودية شكلاً ومضموناً.

٩- بناء جدار الفصل العنصري الذي يؤكد الطبيعة العنصرية للكيان الصهيوني، إسرائيل من جهة ويفكك الشطر الشرقي منها ويفصلها عن محيطها العربي الفلسطيني من جهة ثانية ويحيل حياة أهلها إلى جحيم لا يطاق ويقسم العوائل مما يجبرهم على مغادرتها.

١٠- تكثيف الحواجز على الطرق ما بين المدن والقرى الفلسطينية بما يجعل من عملية التنقل مأساة يومية لأهلها ويحملهم على الإقلاع عن التواصل مع محيطهم الديمغرافي والحياتي.

### ثانياً: القدس والسير نحو الاسرلة:

لا تعد ولا تحصى التقارير التي تتحدث عن تهويد القدس المحتلة ، وتغيير ملامحها والاستيلاء على عقارات الفلسطينيين فيها، وهذا سنتناوله في فقرات فرعية هي :

أ. إثبات حقوق مزعومة: يأتي ذلك في ظل تزايد الاعتداءات على الحرم القدسي الشريف من قبل الاحتلال الإسرائيلي واذرعه التنفيذية والدعوات الى هدمه وبناء "المعبد" المزعوم مكانه، بل إن الأمر وصل الى وجود خرائط ومخططات تفصيلية أعدها المخطط "جدعون حرلب" وأدوات أخرى في بعض المستوطنات، وتجهيز اغلب هذه الأدوات ووضعها في مكان قريب على بعد أمتار من المسجد الأقصى وتحديداً في "معهد المعبد" لتنتقلها جميعاً على وجه السرعة في "ساعة الصفر" لبناءه (مجلة فلسطين المسلمة، ٢٠٠٠: ٥)، في الوقت نفسه تشير بعض التقارير الى وجود ١٢ منظمة إسرائيلية مختلفة تعمل على بناء "المعبد" المزعوم، وتدعو الى هدم المسجد الأقصى، منها ما هو مدعوم من الحكومة

الإسرائيلية، ومن جانب آخر إن ما ذهبت إليه الحكومة اليمينية المتطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو من خلال الحفريات الجديدة أسفل المسجد الأقصى هو إثبات حقوق مزعومة من قبل الكيان الصهيوني وبذلك صاعدت من وتيرة أعمال الحفر أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه الملاصق (للجنة الملكية، ٢٠١٢: ٨: ١٧)، وقالت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقرير لها، أنها حصلت على صور فوتوغرافية تبين الحجم الكبير للحفريات التي ينفذها الاحتلال في مناطق أسفل المسجد الأقصى، ومحيطه الملاصق على امتداد مئات الأمتار، بداية من منطقة ساحة البراق، وبمحاذاة الجدار الغربي للمسجد الأقصى، وصولاً إلى وقف حمام العين والمنطقة أسفل باب المطهرة الواقعة داخل مساحة المسجد المبارك من الجهة الغربية، وأضاف أن الصور تُبين أنّ هناك شبكة من الأنفاق والحفريات يجريها الاحتلال أسفل وفي المحيط الملاصق للمسجد الأقصى، وأن هناك مخطط للربط بين هذه الأنفاق، ونسبها إلى تاريخ عبري موهوم في المواقع المذكورة، مشيرة إلى أن المخطط يشمل بناء منشآت جديدة ستستعمل كمراكز تهويدية وتلمودية، وأخرى كمراكز شرطية وعسكرية، وأكدت المؤسسة، في تقريرها، أنه وحسب المعلومات التي جمعتها من شهود عيان، ومن المواطنين المقدسيين المتواجدين والساكنين بالقرب من المناطق المذكورة، فإنّ العمل في هذه الحفريات يتواصل ليل نهار، وبمشاركة مئات الحفارين والعمّال، أغلبهم من العمال الأجانب من شرق آسيا ممن لا يعرفون اللغة العبرية، كما أكدت أن هذه الحفريات تشكل خطراً جسيماً على المسجد الأقصى سواءً من الناحية البنائية العمرانية، أو من الناحية التاريخية الحضارية، وأشارت إلى أنه حسب الصور التي حصلت واطلعت عليها، ومقارنتها مع صور كانت التقطتها سابقاً في نفس المواقع، فإنّ الاحتلال الإسرائيلي يسارع في حفرياته ويوسّعها بشكلٍ غير مسبوق (طنطيش، ٢٠١٢: ٢٥)، وجاء في تقرير المؤسسة: إن الحديث يدور عن ورشات كبيرة من الحفريات، أولها في أقصى غرب ساحة البراق، حيث تتواصل أعمال حفريات في عمق الأرض، وقد تكتشفت في هذه المنطقة آثار من الفترة الإسلامية الأموية والفترات الإسلامية المتأخرة، الأيوبية والمملوكية، لكن الاحتلال يزعم أنه عثر على موجودات أثرية مما يسمى بفترات 'الهيكل الأول والثاني، وحسب مخطط الاحتلال فإنّ الحفريات في عمق الأرض ستستكمل باتجاه الشرق تحت الأرض لتصل إلى حائط البراق والجدار الغربي من المسجد الأقصى ملاصقة لباب المغاربة، وهذه المنطقة هي بالتحديد منطقة حي المغاربة التي هدمها الاحتلال بعد أربعة أيام من احتلال شرقي القدس والمسجد الأقصى عام ١٩٦٧م (للجنة الملكية، ٢٠١٢: ٩)، وحوّلها منذ ذلك اليوم إلى ساحة لصلوات اليهود، وتابع التقرير، حسب المخطط فإن ما

تحت الساحة سيحفر، ما سيشكل فيما بعد فراغات أرضية كبيرة تحت ساحة البراق، ما يستدعي حسب المخطط الاحتلالي بناء إنشاءات حديثة في ساحات البراق ومن ضمن المخطط المذكور تحويل المنطقة إلى مركز تلمودي يتضمن مزاراً سياحياً، وبناء مراكز عسكرية وشرطية مجاورة (صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٩: ٥/١١)، وأضاف التقرير: أما المنطقة الثانية التي تجري فيها الحفريات فهي المنطقة الواصلة بين ساحة البراق وبين أسفل وقف الحمام، حيث تتم عمليات حفريات وتفريغات ترابية في آثار من الحقبة المملوكية والعثمانية على مسافة نحو ٢٠٠ متر، ستشكل فيما بعد نفقاً واصلت بين أسفل ساحة البراق وأسفل حمام العين وما يسمى بـ 'كنيس أو هيل يستحاق' "خيمة إسحاق"، الذي يقع في أقصى شارع الواد في البلدة القديمة بالقدس، على بعد أمتار من حائط البراق، وهو الكنيس الذي بني على حساب وقف حمام العين وافتتح قبل سنتين، وسيتم ربط هذا النفق مع نفق الجدار الغربي للمسجد الأقصى، والحفريات الأكثر تسارعاً وأكثر خطورة والأقرب إلى المسجد الأقصى هي الحفريات التي ينفذها الاحتلال وأذرعها التنفيذية من الجمعيات والمؤسسات الاستيطانية الصهيونية أسفل وقف حمام العين (اللجنة الملكية، ٢٠١٣: ٤: ١٩)، حيث تجري حفريات واسعة تبدأ من أسفل وقف حمام العين على بعد نحو ٥٠ متراً من المسجد الأقصى وتتجه شرقاً نحو المسجد الأقصى، وتصل إلى منطقة المتوضات عند باب المطهرة، وهي المنطقة الواقعة ضمن المسجد الأقصى، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأقصى.

ب. سياسة الترحيل والتحرير: إن سكان القدس يعيشون في كهوف، وخيام وأكشاك خشبية، مجرد إخطار من سلطات الاحتلال الصهيوني يصل إلى سكان القدس الفلسطينيين يعني إزالة البيت بمن فيه، فيجدون أنفسهم في العراء، لكنهم يقومون بالبقاء في أرض أجدادهم، يحاولون المحافظة على كرامتهم الموروثة منذ آلاف السنين لكن الصهاينة لا يتوقفون عن مخطط تهويد القدس من أجل تحقيق نبوءة توراتية لبناء مدينة داود المزعومة على حساب تاريخ فلسطين، وهناك أكثر من ٢١ ألف فلسطيني يعيشون في ظروف قاسية تحت سيف التهويد، والضغط عليهم لترحيلهم خارج فلسطين (مجلة الأهرام العربي، ٢٠١٢: ١٣/١٠)، إن ما يجري في القدس من تهويد واضطهاد وتزوير في المعالم الحضارية والإسلامية للأمة العربية، وما يجري من اضطهاد سياسي للعرب في إطار زائف للشرعية الإسرائيلية لا يمكن أن ينفصل عما يدور في الأرض العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يحدث على الأرض الفلسطينية المحتلة، إنما هو من مظاهر المواجهة حول القضية الفلسطينية وفصل القدس عن الضفة الغربية، وهو في هذه الحالة، إنما يعبر عن التخطيط

الصهيوني المبيت من أجل التهام الأرض الفلسطينية من أصحابها الشرعيين، وذلك بعد تغيير المعالم السكانية وخلق أغلبية عددية من السكان اليهود، وانتهجت سلطات الاحتلال سياسة هدم وإغلاق المنازل، الفلسطينية في القدس، ما أدى إلى إبقاء ٢١.٠٠٠ نسمة في ظروف معيشية صعبة في القدس تعيش إما في كهوف أو أكواخ خشبية أو خيام، وإذا استطاع هؤلاء الأفراد بناء منازلهم مرة أخرى فسيعرضهم ذلك إلى هدمها لأن الأراضي التي بنيت عليها أراض فلسطينية أخضعها إسرائيل لمناطق تخطيط وبناء للأحياء الاستيطانية أو تعلن عنها مناطق خضراء ، فقد أعلنت سلطات الاحتلال عن ٨٦% من أراضى (القدس الشرقية العربية) إما مناطق استيطان أو أراض خضراء، أبقى على ١٤% فقط من المساحة الكلية للتوسع الفلسطيني المقدسي(المركز الاعلامي الفلسطيني، ٢٠١٣: ٣/٣٠)، كما فرضت بلدية الاحتلال في القدس إجراءات معقدة لمنح رخص البناء للمواطنين العرب، وكذلك رفض الترخيص في أغلب الأحوال، وفرض رسوم باهظة على رخص البناء، بهدف عرقلة النمو العمراني أو إيقافه، كما كشف تقرير أن إسرائيل تواصل تنفيذ سياستها الهادفة إلى تهويد مدينة القدس المحتلة وتحويلها لمدينة يطغى عليها الطابع اليهودي، مشيراً إلى أن السلطات الإسرائيلية وحكومتها ماضية في تنفيذ المخططات الاستيطانية في مدينة القدس بشكل عام، وبلدة سلوان والمسجد الأقصى بشكل خاص بهدف توطين المزيد من المستوطنين المتطرفين في المدينة، وتهجير المقدسيين وطردهم من بيوتهم وأراضيهم، ووزعت بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، إخطارات على سكان بلدة سلوان تعلن فيها البدء بأعمال بناء جسر لربط مركز الزوار الاستيطاني، ما يسمى بـ «مدينة داود» ، بحائط البراق في الجهة الغربية للمسجد الأقصى(اللجنة الملكية، ٢٠١٣: ١).

تسعى إسرائيل لتفريغ مدينة القدس من سكانها الفلسطينيين، وتغليب الطابع اليهودي عليها، ولتحقيق هدفها، تسير وفق خطة لتخفيض عدد الفلسطينيين في القدس (حاملي الهويات الإسرائيلية) البالغ أكثر من ٢٩٠ ألف نسمة، إلى أقل من ١٠٠ ألف فلسطيني، ليصبحوا "أقلية" لا شأن لها، وتتخلص بذلك إسرائيل من هاجس ألقها منذ احتلال المدينة وهو "الموضوع الديمغرافي"، ويتحدث مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، عن أهم الوسائل التي تتبعها السلطات الإسرائيلية لتنفيذ خطتها بتهجير الجزء الأكبر من السكان المقدسيين، بقوله "أن أهم عامل هو العامل الاقتصادي، فقد استطاعت إسرائيل أن تجعل أكثر من ٨٠% من أهالي القدس يعيشون تحت خط الفقر(دحلان، ٢٠١٣: ٣٢٩)، أما القطاع التجاري فهو شبه مدمر في المدينة، وخاصة في البلدة القديمة، وهناك تراكمات ديون بسبب

الضرائب الكبيرة، نحن نتحدث عن تجار عليهم ديون بملايين الشواقل"، وأشار إلى تصريحات مسؤولين في "بلدية القدس" خلال السنوات القليلة الماضية، بأن إسرائيل ليست مسؤولة عن الفلسطينيين الذي يعيشون خارج الجدار، منوهاً إلى أن عددهم (المقدسيين خارج الجدار) لا يقل عن ١٢٠ ألف فلسطيني من أصل نحو ٣٠٠ ألف، وأردف قائلاً: "إذا افترضنا أن إسرائيل ستخرج نحو ١٢٠ ألف فلسطيني من المدينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤: ٣/١٠)، سيبقى هناك نحو ١٨٠ ألف، إلا أنها (إسرائيل) تخطط لعدد أقل بكثير من ذلك، وهو أقل من ١٠٠ ألف فلسطيني، ولتصل الى ذلك فهي تلجأ للعوامل الأخرى مثل الهدم والضرائب والعوامل الاقتصادية الأخرى"، (صحيفة القدس المقدسية، ٢٠١٤: ٢/٢٢)، وتابع حديثه: "سيكون العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم بالوجود الفلسطيني داخل المدينة، هذا العامل هو الأهم الذي سيستغله الاحتلال لتفريغ المدينة، سيدفع المقدسيين للسكن خارج المدينة، للهروب من الديون والمحاكم والقضايا"، و تطرق الى موضوع أملاك وعقارات المقدسيين، بقوله: "الأملاك والعقارات التي يملكها الفلسطينيون بالقدس، في حال تراكمت عليها الضرائب والديون، قد يؤدي الى مصادرتها من قبل سلطات الاحتلال"، كما أشار إلى عامل آخر تلجأ إليه سلطات الاحتلال في حربها ضد الوجود الفلسطيني بالمدينة، وهو موضوع هدم البيوت، وقال حياال ذلك: "هناك أكثر من ٢٠ ألف امر هدم بحق بيوت الفلسطينيين في القدس، وهذه الأوامر هي تراكمات لسنوات عديدة، و اذا هدم نصف هذه البيوت فان ذلك سيخلق كارثة كبيرة، كثير من هؤلاء السكان سيضطرون للخروج من المدينة كونهم لا يستطيعون السكن بالاجارات المرتفعة، البيوت التي يتم تأجيرها قل عددها بشكل لافت في المدينة، بسبب زيادة الطلب عليها، وبالتالي ارتفاع خيالي بأسعار الإيجارات لا يتحملها معظم سكان المدينة من الفلسطينيين"، وقال "إن إسرائيل بدأت بتنفيذ خطة إخلاء المدينة من الفلسطينيين بوضع الحواجز العسكرية التي قطعت التواصل بين أهالي الضفة والقدس، ما خلق أزمة اقتصادية لدى التجار المقدسيين وأهالي المدينة، فقد كانت المدينة مركز الحياة في محيطها والمدن القريبة منها"، وأشار إلى محاولات إسرائيل الأولى بعد اتفاقية "أوسلو" لطرد الفلسطينيين من القدس، حيث بدأت بعد ٣ سنوات من الاتفاقية بسحب هويات الحاملين للهوية الإسرائيلية ولا يعيشون داخل المدينة، ما دفع أعدادا كبيرة من المقدسيين للعودة للسكن داخلها (المدينة)، وقد أعلن اولمرت (رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك) بشكل صريح، عن أن "إسرائيل أخطأت في هذه الخطوة"، وأكمل حديثه: "هناك نوايا إسرائيلية صريحة لما يسمونه (نقاوة البلدة القديمة في القدس) (المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٠: ٣/١٠) ، أي جعلها يهودية بحتة، وهم يعملون

على ذلك منذ فترة، لا يسمحون للمقدسيين في البلدة بالترميم أو ببناء سنتمتر واحد، هناك ٣٣ ألف فلسطيني يعيشون فيها، أين سيذهبون؟"، في المقابل، نوه إلى مشروع استيطاني ضخم سيقام على أسطح المنازل في البلدة القديمة، ولفت إلى أن إسرائيل تخطط أيضا لجلب أكثر من ٣٠٠ ألف مستوطن إلى القدس الشرقية، وبالأساس هناك أكثر من ٢٠٠ ألف يستوطنون حاليا بالمدينة، وبالتالي سيصبح في حال نجحت مخططاتهم، عدد المستوطنين خمسة أضعاف عدد الفلسطينيين بالمدينة، واختتم حديثه بالقول: "المدينة تُلَفُظ أنفاسها الأخيرة، هو فترة قليلة للغاية قبل أن يتموا مخططاتهم، الوضع لا يحتمل بتاتا".

وفي إطار الاستهداف الإسرائيلي المتواصل بحق مدينة القدس المحتلة ومواطنيها فان دولة الكيان الصهيوني في محاولات حثيثة عملت على النيل من المنهاج الفلسطيني بالتحريف والتهميد، حيث حذر مدير التربية والتعليم في القدس وقال: إن التعليم والمنهاج العربية والفلسطينية باتت عرضة للتحريف والتهميد حيث تسعى وزارة المعارف الإسرائيلية الى فرض الرواية التي تنفي كل أشكال الوجود المادي للشعب الفلسطيني "فلسطين ارض بلا شعب لشعب بلا ارض" (التفكجي، ٢٠١٢: ٤٤)، كما أكد إن المدارس العربية في القدس المحتلة تعاني من نقص في الغرف الصفية، بسبب سياسات الاحتلال التي تستهدف التعليم في المدينة المقدسة بشكل مباشر، وأوضح إن سلطات الاحتلال لا تسمح ببناء مدارس جديدة وهي التي تشرف على منح التراخيص للبناء كما أنها لا تقوم بصفتها جهة احتلال بتوفير خدمات التعليم لأبناء القدس الواقعين تحت الاحتلال، وهكذا تجاوزت ممارسات التهميد التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة مرحلة السيطرة على الأرض، وهدم البيوت وتهديد المدن والمقدسات، لتهود عقول الفلسطينيين وتهدد مناهجهم الفلسطينية التي تم استبدالها بالمنهاج الإسرائيلية التي تزور الحقائق، وتدعي حق اليهود في القدس وفلسطين (المركز الإعلامي الفلسطيني، ٢٠١٣: ١)، مما اضطر العدد الكبير من السكان العرب الى الرحيل خشية تلويث عقولهم بما تملئ عليه إسرائيل من معلومات على الطلاب وهم على مقاعد الدراسة.

ج. إتمام سياسة التطويق: وفي إطار إتمام سياسة التطويق للمدينة المقدسة، نشرت القناة الثالثة الإسرائيلية تقريرا تلفزيونيا يوم ١٥ حزيران ٢٠١٣، جاء فيه: انه بالتزامن مع هدم منازل المقدسيين تسارعت أيضا إجراءات بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في القدس ومحيطها، ومصادرة المزيد من الأراضي، حيث صادقت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء في بلدية الاحتلال في شهر كانون الثاني ٢٠١١ على بناء ١٩٧ وحدة استيطانية جديدة في

رماة شلومو (٧٥ وحدة) وبسغات زئيف (٣٢ وحدة) وتليبوت الشرقية (٩٠ وحدة)، وتشكل جميعها مقدمة خطة بادر إليها المقاولون الإسرائيليون تقضي ببناء ٢٢٠ وحدة استيطانية، تقع في إطار ما يسمى بـ"غلاف القدس" الذي يغلق الدائرة الخارجية في مخطط" البوابة الشرقية" الذي وضعه رئيس الوزراء الإسرائيلي ارييل شارون(مركز القدس، ٢٠١١: ٢/٢٩)، لإحكام السيطرة على القدس وعزلها نهائياً وإغلاق الحزام الاستيطاني حول المدينة المقدسة، وكان رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي اقر في ذلك اليوم خطة إكمال بناء الجدار الفاصل في منطقة غلاف القدس، ينتهي العمل به حتى نهاية العام ٢٠١٣ ، علماً بأن سلطات الجيش أنهت بناء ٢٠٠ كيلومتر من جدار الفصل في هذه المنطقة، ولم يتبق منها سوى ٢٠ كيلو متر فقط وبهذا تكون إسرائيل قد أحكمت الإغلاق حول مدينة القدس من خلال تنفيذ مشروع ما يسمى " غلاف القدس"(دحلان، ٢٠١٣: ٣٤٥)، أما التهديد الثاني الذي يعزز إتمام سياسة التطويق فيمكن في المخطط الاستيطاني المعروف باسم EI شرق مدينة القدس، والذي يشمل عملية إغلاق الدائرة الخارجية وعزل القدس من كافة الجهات وحصر الوجود الفلسطيني في جزر وأحياء وقرى مبعثرة غير مترابطة جغرافياً مع بعضها البعض ولا مع قلب المدينة وهي البلدة القديمة التي تضم الأماكن المقدسة(التوفكجي، ٢٠١٢: ٢٧).

من هنا نجد بأن التقارير التي تتحدث عن تهويد القدس المحتلة، وتغيير معالمها والإستيلاء على عقارات الفلسطينيين فيها لا تعد ولا تحصى كما تم التطرق الى ذلك في فقرة القدس والسير نحو الأسرلة من الجانب اليهودي.



## المطلب الثاني : القدس والإجراءات الاستيطانية

لقد تصاعدت الإجراءات الاستيطانية في عهد الحكومة اليمينية المتطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو، وتحديدًا في مشاريع تغيير معالم المدينة المقدسة، عبر هدم منازل الفلسطينيين وفتح الطرق الجديدة، ومصادرة الأراضي وافتتاح المتنزهات ومواقف السيارات الخاصة بالمغتصبين، وإقامة المتاحف وسرقة الآثار الإسلامية، والاعتقالات وقرارات الأبعاد التي تصدر بحق قادتها وأهلها، الأمر الذي يجعل القدس تعيش حالة التحول في الأبنية والمظهر العام لها، وعلى صعيد سياسة الاستيطان اتفق رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأمريكي على فترة تجميد الاستيطان في الضفة والقدس على إن يستأنف في مستوطنات الضفة الغربية بوتيرة أقل ومن دون إعلان، وفتت الصحف الإسرائيلية إلى إن نتنياهو حافظ على سياساته الاستيطانية، إذ لم يردد مواقفه المعتادة في الشأن الاستيطاني، حيث دأب على التأكيد على أنه مع انقضاء فترة الأشهر العشرة لتجميد الاستيطان المزعوم، ستطلق بزخم عمليات البناء في المستوطنات، ومن جانب آخر تستغل إسرائيل الأوضاع الفلسطينية والإقليمية والدولية في رسم خريطة جديدة للضفة الغربية، من خلال جملة المشاريع الاستيطانية التي أقرتها أخيرًا لتحقيق هذا الهدف، وسوف نجد أنفسنا أمام واقع جديد في الضفة الفلسطينية، كما ستقرر إسرائيل نوع المحل الذي تريد، حيث تسعى لضم أجزاء واسعة من أراضي الضفة والقدس لإغراض الاستيطان، من هنا نجد إن الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة تعمل بشكل منتظم لإغراق المنطقة بأكملها بدوامه عنف لا تحسن عقباها من جراء ما تقوم به من ممارسات على الأرض من تخريب ومصادرة للأراضي وتصعيد الاستيطان في أنحاء الضفة الغربية وخاصة في مدينة القدس المحتلة، وهذا المطلب سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: القدس المستوطنات والبور الاستيطانية.

ثانياً: مصادرة الأراضي المقدسية للأغراض الاستيطانية.

**أولاً: القدس والمستوطنات والبور الاستيطانية:** تعددت الطرق في تهويد المدينة والقضاء على الوجود الفلسطيني فيها، فقانون الولاة وقانون اعتبارها عاصمة أبدية لكل العالم وقانون اعتبار القدس أولوية وطنية وقانون الاستفتاء وقانون عبرة الشوارع وقانون أملاك الغائبين وغيرها من القوانين التي صدرت في ظل هذه الحكومة اليمينية المتطرفة والتي تطبقها تحت السيادة الصهيونية الكاملة .

فهم يؤدلجون هذه المواقف والقرارات السياسية بأدبياتهم الإيديولوجية الدينية التوراتية والتي لا حصر لها كلها تجمع على أن المدينة المقدسة يهودية وأنها عاصمة الآباء والأجداد، ولهذا فإن الوزارات وأجهزة الدولة الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس تعمل من أجل إحكام القبضة الصهيونية الكاملة على المدينة المقدسة سواء داخل أسوار المدينة أو خارجها فأصبحت محاصرة من جميع الجهات بالمستوطنات وأهم من ذلك فإنها تتركز هذه الحملة التهودية في البلدة القديمة ومحيطها، وأهم وأبرز هذه المشاريع إقامة حدائق توراتية والتي تمتد من باب الساهرة "أحد أبواب البلدة القديمة" الجهة الشمالية وبين باب الأسباط من الجهة الشمالية الشرقية المؤدية إلى المسجد الأقصى المبارك (موقع الجزيرة نت، ٢٠٠٩: ٥/١١) .

إن إقامة هذه الحدائق تترافق مع تدمير وطمس المعالم الإسلامية والعربية الأثرية والتاريخية والدليل على ذلك أنها تأتي ضمن مخطط شامل ينفذه الاحتلال لتطويق المسجد الأقصى بتسع حدائق توراتية ووضع أكوام من التراب الأحمر لزراعة العشب الأخضر كما وضع أتربة واسمنت لإقامة الأرصفة والذي بدأ قبل عدة سنين، وإن هذه المخططات قد بدأت وتم إنجاز قسم كبير منها كما هو الحال في المنطقة الواقعة بين باب الخليل وباب الحديد، وكذلك المنطقة الواقعة ما بين باب الحديد وباب العامود كما تم استكمال العمل في منطقة القصور الأموية جنوبي المسجد الأقصى وتحويلها إلى مسارات توراتية "مظاهر للهيكل" .

أما بالنسبة للاستيطان فلم يتوقف مطلقاً بالرغم من إعلان حكومة بنيامين نتنياهو في تشرين الثاني ٢٠٠٩ تجميد الاستيطان لمدة عشرة شهور (تقرير الاستيطان الإسرائيلي، ٢٠١٠: ١١)، فقد تم استمرار التوسع الاستيطاني في المدينة المقدسة بوتيرة محمومة حيث استئنيت حكومة الاحتلال مستوطنات القدس من قرار التجميد كما شرعت في بناء ثلاث مستوطنات جديدة في المدينة ومحيطها وقد بلغ إجمالي ما نفذ من وحدات سكنية في القدس خلال فترة التجميد ٧٠٠ وحدة سكنية بينما أحييت عقود ٣٩٢ وحدة للتنفيذ وأقرت خطة لبناء ٣٠١٠ وحدات سكنية في المدينة أما في عام ٢٠١٠ فقد أعلنت الحكومة الصهيونية عن مجموعة ضخمة من التوسعات الاستيطانية تصل إلى ٦٨٤٣٧ وحدة سكنية منها نحو ٥٠١٢ وحدة في مدينة القدس (اللجنة الملكية، ٢٠١١: ٣) .

أما بالنسبة لعام ٢٠١١ فقد كشف وزير الداخلية الإسرائيلي " ايلي يشاي" عن مشروع استيطاني جديد يهدف إلى بناء مليون وحدة استيطانية جديدة خلال عشرة أعوام المقبلة(وكالة الانباء الفلسطينية، ٢٠١١: ٢٧/١٠)، وأضاف انه خلال الاجتماع مع اللجنة الوطنية الصهيونية للإسكان لمدينة القدس " فان العقد المقبل سنبني اكثر من مليون وحدة سكنية جديدة للمساهمة في حل أزمة السكن واستيعاب الهجرة القادمة إلى الكيان الصهيوني"، وأشار كذلك إلى مخططات ضخمة لتوسيع الاستيطان في المدينة المقدسة مما يعني قفزة نوعية في حجم المشاريع الاستيطانية وإمعانها في تهويدها . كما نشرت وزارة البناء والإسكان عطاءات لبناء خمسة آلاف وحدة استيطانية في القدس المحتلة "مودي عيس وكفار سايا" ومن بين الوحدات سبعمائة وخمسين في جبل غنيم " هارحوما " ونحو خمسة وستين في " بسغات زئيف" وهما حيان مقدسيان، وكما أن دائرة مصادر أموال الغائبين في وزارة الداخلية الصهيونية استولت على منزل في حي سلوان مؤكدة أنها حولت المنزل إلى الجمعية الاستيطانية "الأعاد" لتطويره وإسكان المستوطنين فيه، وما يزيد الطين بله أن هذه الوحدات الاستيطانية يتم بناؤها من أموال الجباية التي يفرضها الاحتلال على المواطن المقدسي والتي تقدر بمبالغ خيالية والتي لا يستطيع المواطن الفلسطيني دفعها فتتم زيادتها عن طريق الغرامات وفرضها بالقوة مما يؤدي إلى تقليص الوجود الفلسطيني في المدينة عن طريق الهجرة بينما المستوطن لا يدفع إلا مبالغ ضئيلة جدا مقابل خدمات كبيرة، في الوقت نفسه دافع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن بناء مزيد من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة(موقع الجزيرة نت، ٢٠١٣: ١٤/١١)، فيما تواجه مئات العائلات الفلسطينية خطر التشرد من منازلها بعد أن بدأت بلدية الاحتلال في القدس بتوزيع أوامر هدم بنايات في الجهة الشرقية من المدينة، وقد أثارت خطوة بنيامين نتنياهو استياء الجانب الفلسطيني الذي يعتبر الاستيطان عائقا بوجه عملية السلام، إلا أن الإذاعة الإسرائيلية نقلت عن نتنياهو اتهامه الجانب الفلسطيني بمحاولة افتعال أزمة في المفاوضات، وقال إن "الفلسطينيين كانوا على علم ويقين عشية انطلاق عملية التفاوض أن إسرائيل لن تخضع لأي قيود تتعلق بالبناء وراء الخط الأخضر"، واتهم الجانب الفلسطيني بخلق "أزمة مصطنعة"، وكانت إسرائيل قد طرحت مناقصات لبناء نحو ١٨٦٠ مستوطنة جديدة بالضفة الغربية والقدس الشرقية بعد قرارها بناء جدار أمني في غور الأردن، وقالت منظمة "السلام الآن" المناهضة للاستيطان إنه سيتم طرح مناقصات لبناء ألف و٣١ وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة و٨٢٨ وحدة أخرى في القدس الشرقية المحتلة، مشيرة إلى أن مقدمي العروض الناجحة سيكون بإمكانهم مباشرة البناء خلال فترة وجيزة، وفي تطور متصل بالاستيطان إن أوامر الهدم التي وزعت في القدس شملت بنايات عديدة، وبينها أبراج سكنية ترتفع إلى تسعة وعشرة طوابق وتسكن في كل واحد منها عشرات العائلات(القدس المقدسية، ٢٠١٣: ١٠/٤)، وإن الحديث يدور عن مئات العائلات التي تواجه خطر

هدم بيوتها، ووزعت بلدية الاحتلال في القدس معظم أوامر الهدم في ضاحيتي، رأس خميس، ورأس شحادة، القريبتين من مخيم شعفاط للاجئين في شمال القدس وخلف الجدار العازل، ويشار إلى أنه يسكن أكثر من سبعين ألف فلسطيني في مناطق تعتبر خاضعة لنفوذ بلدية القدس ولكنها تقع خلف الجدار، وأصبحت هذه المناطق مهمة للغاية بعد بناء الجدار العازل، إذ تمتنع السلطات الإسرائيلية عن تقديم أية خدمات، ومن الجهة الأخرى تمنع إسرائيل السلطة الفلسطينية من تقديم أية خدمات لهذه المناطق، الأمر الذي أدى إلى تدهورها إلى حالة من الفوضى، ويذكر أن توزيع أوامر الهدم هذه، التي تهدد مئات الشقق السكنية الفلسطينية، جاءت في اليوم الذي أعلن فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي، عن دفع مخططات بناء في المستوطنات في القدس الشرقية، بادعاء أنها تعويض للمستوطنين واليمين المتطرف في أعقاب إطلاق سراح الدفعة الثانية من الأسرى الفلسطينيين، كما ان شخصيات سياسية إسرائيلية قد شجعت بلدية القدس على استصدار أوامر الهدم هذه وتوزيعها على السكان الفلسطينيين(المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٢: ٧/٢٠)، كما واصلت حكومة الاحتلال الصهيوني سياسة الاستيطان التي تلتهم بدورها ما تبقى من أراضي الدولة الفلسطينية الموعودة وذلك على وقع زيارة مرتقبة لوزير الخارجية الأمريكي لمواصلة مساعيه للتوصل لاتفاق إطار، أبدى وزير الخارجية الصهيوني المتطرف افيغدور ليبرمان دعماً غير مسبقاً له، وهو الذي كان يبدي معارضة شديدة لأي تسوية مع الجانب الفلسطيني، وقد شكلت المفاوضات ولازالت الغطاء لاستمرار الاستيطان، وهو ما بات واضحاً من خلال الإعلانات المتجددة عن بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في القدس المحتلة والضفة والتي لن يكون آخرها القرار الصهيوني من خلال وزارة الإسكان الصهيونية بنشر عطاءات لبناء ١٤٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية والضفة الغربية، وذلك قبل أيام قليلة من عودة مرتقبة لوزير الخارجية الأمريكي.

وفي تفاصيل المخطط الاستيطاني الجديد، فإن ٦٠٠ وحدة استيطانية سيتم بناؤها في الحي الاستيطاني "رمات شلومي" في القدس الشرقية، في حين تبني ٨٠٠ وحدة استيطانية في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية من بينها مستوطنات تقع خارج التجمعات الاستيطانية الرئيسية(صحيفة الحياة، ٢٠١٢: ١٠/٢٧)، وازاء ذلك أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلي إجراءات جديدة لتعزيز الاستيطان في القدس ، أولهما الموافقة على مشروع قانون يمنح تسهيلات ضريبية ضخمة لكل من يتبرع للاستيطان، والثاني تثبيت واحده من اكبر البؤر الاستيطانية وتحويلها الى مستوطنة ثابتة وعدم إزالتها(صحيفة الغد الاردنية، ٢٠١٢: ٢/١٤)، كما أكد تقرير أعدته وحدة البحث والتوثيق بمركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية انه سجل ازديادا ملحوظا في حجم البناء الاستيطاني في القدس المحتلة، تخلله الإعلان عن مزيد من مخططات ومشاريع الاستيطان

الجديدة، وأوضح التقرير أن بلدية الاحتلال في القدس وما يسمى بـ " الإدارة المدنية " التابعة لجيش الاحتلال هدمت عددا أكبر من مساكن المواطنين، واستهدفت بعض المنشآت الاقتصادية، إضافة إلى المس بالمقدسات والاعتداء عليها (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤: ٣/١٠)، وتضمن التقرير ملخصا لانتهاكات حقوق الإنسان في القدس والخطط والمشاريع الاستيطانية فيها، ومنها مخطط لإقامة ٣٠٠ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات القدس، ومصادرة ١١٦١ دونما من أراضي شمال غرب القدس، لتعديل جدار الفصل العنصري، والتخطيط لإقامة حي استيطاني جديد للمتدينين اليهود في القدس، والشروع بمصادرة ٧٤٠ دونما لإقامة مشروع استيطاني في جبل المشارف، ومن بين المخططات التي رصدها التقرير الإعلان عن مخطط لبناء ٢٠٤٠ وحدة استيطانية في التلة الفرنسية لليهود فقط، ومصادرة بلدية القدس على إقامة ٣٢ وحدة استيطانية جديدة ومبان ومكاتب في رأس العامود، وإقامة بؤر استيطانية جديدة في بيت حنينا شمالي القدس المحتلة، وأشار التقرير إلى صرف وزارة الإسكان الإسرائيلية ٥ ملايين شيكل لحماية أحياء استيطانية بالقدس، كما طرحت وزارة الإسكان الإسرائيلية يوم ٥ نيسان ٢٠١٢ م عطاءات لبناء ١١٢١ وحدة استيطانية غالبيتها في القدس الشرقية، ومن هذه الأرقام ستبنى ٨٧٢ وحدة استيطانية في مستوطنة جبل أبو غنيم في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية، وتبنى ١٨٠ وحدة أخرى في مستوطنة جفعات زئيف شمال القدس المحتلة (صحيفة الراي الأردنية، ٢٠١٢: ٧/٢٠)، كما واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال الأسبوع الأول من شهر تموز ٢٠١٢ م نشاطاتها الاستيطانية في القدس المحتلة، وأعلنت عن عدة عطاءات لبناء وحدات استيطانية جديدة، وأشار التقرير الذي أورد الخبر إلى أن طواقم بلدية القدس وشرطة الاحتلال في القدس، سلمت أوامر هدم للمواطنين في حي البستان جنوب المسجد الأقصى، وصادقت ما تسمى اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية، على مخطط لبناء ١٨٠ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة " تلبوت " الشرقية و " ارمون هنتيف " ضمن المخطط الهيكلي والقاضي بمصادرة ٦٧ دونما استولت عليها سلطات الاحتلال من صور باهر والأحياء العربية المجاورة بهدف توسيع وتعميق السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية بشكل عام، وعلى الحدود الجنوبية لمدينة القدس بشكل خاص (اللجنة الملكية، ٢٠١٢: ٥-٩).

بعدها أصدرت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس يوم ١ آب ٢٠١٢ قرار يقضي بتحويل باحات المسجد الأقصى إلى حدائق وساحات عامة، لإلغاء تبعيتها وفتح المجال أمام اليهود لدخولها في أي وقت (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٢: ٨/١)، كما تم كشف النقاب يوم ١٢ أيلول ٢٠١٢ م عن أن الاحتلال وضع مخططين استيطانيين ضخمين، يقضي الأول بتسريع الإجراءات بفصل القدس المحتلة كليا عن الضفة الغربية المحتلة، وضم مستوطنات ضخمة للمدنيين من الجهات

الثلاث، فيما يهدف الثاني لتوسيع مسطحات ٤٠ مستوطنة تنتشر في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، من خلال تحويل قواعد عسكرية أو أراض مصادرة لخدمة جيش الاحتلال لصالح عصابات المستوطنين(صحيفة الراي الاردنية، ٢٠١٢: ٩/١٤)، والأمر المركزي في هذا المخطط الاحتلالي وضع آليات لتنفيذ سلسلة من المخططات التي وضعت سابقا وجرى الحديث عنها كثيرا، وهو توسيع مسطح المدينة المحتلة ، وبالأساس من المناطق الثلاث، جنوبا وشرق وشمالا، وكلها مناطق محتلة منذ العام ١٩٦٧م ، وضم مستوطنات ضخمة ، وخاصة منطقة ضاحية العيزرية الكبرى، وهذا يهدف الى أمرين أساسيين، أولهما الفصل الكلي والنهائي للقدس المحتلة عن الضفة الغربية ، وهذا الفصل يكون أيضا خرافا استيطانيا يقسم الضفة الغربية الى قسمين شمالي وجنوبي، والأمر الثاني اختلاق أغلبية سكانية مصطنعة من عصابات المستوطنين، مقارنة بعدد الأهالي الفلسطينيين أبناء المدينة وأصحابها، كما منحت إسرائيل موافقتها النهائية على خطة لبناء ٨٠٠ وحدة سكنية استيطانية في مستوطنة جيلو في القدس الشرقية المحتلة ، حيث تقع جيلو بالقرب من مدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية في القدس الشرقية المحتلة(المركز الإعلامي الفلسطيني، ٢٠١٢: ١١/١٩)، من جانب آخر قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم ١٩ تشرين أول ٢٠١٢م أن " الحكومة لن تفرض اي قيود على مشاريع البناء في القدس لأنها عاصمة إسرائيل بالقدس لا يقل عمقا عن العلاقة والتي تربط الدول الأخرى بعواصمها " وأضاف " لن نضع اي قيود على البناء في عاصمتنا - سبني كما يبنون في لندن وباريس وواشنطن وموسكو "، وفي الوقت نفسه تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلية مخططها الجهنمي لتعزيز قبضتها على مدينة القدس، ويرتكز المخطط على مسارين متوازيين: تصعيد البناء الاستيطاني في الاحياء العربية في المدينة المحتلة، وهدم منازل الفلسطينيين في اطار سياسة تطهير عرقي، وتستعد سلطات الاحتلال لتوسيع مستوطنة "معالية دوميم" المقامة على اراضي المواطنين بالقرب من بلدة العيزرية شرقي القدس بنحو ١٢ الف دونم جديد وتعديل مسار جدار الفصل العنصري ليضم كل تلك المساحات الى المناطق الواقعة داخل الجدار وبناء ٦٠٠٠ وحدة سكنية جديدة، وبموازاة الاعلان عن بناء مستوطنة جديدة على اراضي حي السواحة في القدس سلمت طواقم ما يسمى بـ "المراقبة على البناء" في بلدية الاحتلال اكثر من ٣٠ امر هدم اداري لمساكن مواطنين مقدسيين في بيت حنينا، وشعفاط، والعيسوية، وجبل المكبر مما يرفع عدد المنازل المهدة بالهدم منذ بداية العام ٢٠٠٩ الى ١٠٥٢ منزل تؤوي نحو خمسة الاف نسمة، والعمل جار في مشروع البناء الاستيطاني الجديد على اراضي قرية السواحة التي قطع اوصالها جدار الفصل والضم، ويضم المخطط الاولي بناء ثلاثة مبان متعددة الطبقات تضم اكثر من ٦٠ وحدة سكنية مخصصة للجمهور المتدين القومي، وكان مخطط البناء حظي على مصادقة البلدية عام ٢٠٠٠ حينما كان ايهود اولمرت رئيسا للبلدية ودأب على تشجيع البناء الاستيطاني في قلب الاحياء

الفاستينينة(صيفة اللواء، ٢٠٠٩: ٥/٥)، وتيء هذه الانشطة الاستينانية المومة وخاصة توسيع مستونة معالية اوميم تنفيذا لصفة سرية بين ننتياهو وزعيم حزب "اسرائيل بيتنا" اليميني المتشدد افيغور ليرمان اثناء مساومات تشكيل الحكومة واتفق الطرفان بموجبها على تطوير البناء الاستيناني في المستوطنات المحيطة بالقدس وداخل القدس الشرقية، وان اي تراجع عن هذه التفاهمات وعدم تطبيقها؟ بحسب المصادر الرسمية الاسرائيلية- يعني تعريض ائتلاف ننتياهو للخطر وتشير المصادر الى ان حكومة ننتياهو ترى في عمليات التوسع الاستيناني حول ما اسمته بـ العاصمة، هدفا اساسيا واستراتيجيا لدعم الامن وتقوية السيطرة الاسرائيلية على القدس، كما ذكر ان اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في القدس صادقت على بناء ١٨٦ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية، فقد صادقت اللجنة على بناء ٤٠ وحدة سكنية في بسغات زئيف، و١٤٦ وحدة في جبل ابو غنيم، وقد تمت المصادقة في جبل ابوغنيم على بناء سلسلة من المباني ذات الخمس حتى السبع طوابق(موقع واللا الإسرائيلي، ٢٠١٤: ٣/٢٠)، كما ذكرت بعض الصحف الإسرائيلية ان رئيس الحكومة ننتياهو قال: ان إسرائيل ستواصل البناء في القدس بغض النظر عن إجراء المفاوضات مع الفلسطينيين، وقال خلال جلسة كتلة الليكود "نحن نبنى في القدس والأمريكيون لم يطالبونا بوقف البناء في القدس(صيفة معاريف الإسرائيلية، ٢٠١٣: ٦/١١)، لقد مضت فترات كانت هناك عراقيل فنية، مثل فترة البناء في رمات شلومو، لكن من أملهم ان نقول: انه لا توجد علاقة بين البناء في المستوطنات القائمة وبين التسوية، فالبناء في المستوطنات القائمة لن يغير الخارطة، ولا يمنعنا من التوصل الى تسوية، كما صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء على بناء وحدات استينانية جديدة بالإضافة الى مدرسة شرق مدينة القدس المحتلة، وقالت القناة السابعة الإسرائيلية على موقعها الالكتروني: "ان اللجنة اللوائية صادقت على بناء ٣١٠ وحدة استينانية جديدة ومدرسة شرق القدس"(التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١٣: ٦/١٠)، وقام وزير الإسكان الإسرائيلي "اوري ارينيل" بالتسريع في بناء الوحدات السكنية الاستينانية في حي رمات شلومو في مدينة القدس، بالرغم من المعارضة الدولية والأمريكية للبناء الاستيناني في ظل المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، وان الوزارة أصدرت عطاءات بناء ٣٨٧ وحدة سكنية في حي راموت شلومو، وحددت الوزارة موعد ل طرح العطاءات من قبل شركات المقاولات والبناء الإسرائيلية، كما أشير الى ان المجلس الديني اليهودي "مير" احد اكبر المجالس الدينية في القدس، بالتشارك مع جمعية متدينة، ينوون تقديم اقتراح لشراء الشقق السكنية في الحي، وبيعها لطلابهم الذي يدرسون في معاهدهم الدينية.



لقد جدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو رفضه العودة الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم عملا بقرارات الأمم المتحدة، وقال في مقابلات مع الصحف الإسرائيلية انه يرفض العودة الى حدود ١٩٦٧م، والانسحاب من القدس والمناطق الاستيطانية والأمنية وانتقد إخلاء المستوطنات من القدس واتهم الفلسطينيين بالجمود في العملية التفاوضية، حيث تتعرض القدس الى هجمة إسرائيلية هي الأقسى تاريخيا بعد أن استغلت الحكومة الإسرائيلية انشغال العالم بالربيع العربي، لتقيم بالضفة نظاما استيطانيا عسكريا إداريا عبر موجة تمدد هي جزء من إستراتيجية إسرائيلية شاملة اتجاه الضفة، هدفها حشر الفلسطينيين في حدود مدنهم وقراهم في منطقتي "ا" و "ب" ومن اتفاقية أوسلو، وسلخ أكثر من ٦٠ بالمائة من أراضي الضفة عنهم (وهي المشمولة في المنطقة "ج") وان إسرائيل بمحاكمها تتصرف وكأنها تقوم بعملية ضم "ج" دون سكانها(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، ٢٠١٤).

ومنذ ترؤس بنيامين نتنياهو للحكومة عام ٢٠٠٩ ، والخطط الجديدة المعتمدة لتوسيع المستوطنات القائمة وإنشاء أخرى جديدة فقد شهد عام ٢٠١١ ارتفاع في بناء الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة بنسبة ٢٠% عن عام ٢٠١٠م ، وشرع في بناء ١٨٥٠ وحدة على الأقل عام ٢٠١١م في مستوطنات الضفة، ليصبح مجموع ما انطلق بناؤه عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ أكثر من ٣٥٠٠ وحدة، وشهد النصف الأول من عام ٢٠١٢ زيادة كبيرة في خطط البناء(صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠١٢: ٣/١٩)، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية إقامة ٦٩٥ وحدة في مستوطنات الضفة وخاصة في البور غير القانونية، ويوجد حاليا في القدس الشرقية المحتلة وضواحيها ١٥ مستوطنة، تضم حوالي ٢٠٠ ألف مستوطن يهودي، مقابل ٢٧٠ ألف فلسطيني، بحسب إحصائية ذكرتها وكالة الأنباء الفرنسية، والطريف أن بعض هذه المستوطنات يبني بأموال الفلسطينيين المسروقة، ففي الرابع والعشرين من فبراير ٢٠١٠م، كشفت صحيفة "ذي ناشونال" التي تصدر في أبو ظبي باللغة الإنجليزية، عن تقرير شارك في إعداده خبير اقتصاد إسرائيلي وجماعتان حقوقيان إسرائيليان، عن أن إسرائيل سرقت حوالي ٢.٢ مليار دولار من العمال الفلسطينيين على شكل اقتطاعات شهرية من رواتبهم تحت مسمى "رعاية طبية" لا تقدمها لهم، وذلك منذ العام ١٩٧٠م، واستخدمت هذه الأموال في بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، ومن بينها مستوطنات القدس(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤: ٣/١٠)، وبحسب تقرير حديث للكاتب الفلسطيني عبد الله الحسن، الباحث في مؤسسة القدس الدولية، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أقرت مخططا يخدم حركة بناء المستوطنات في القدس الشرقية، وهو إقامة شبكة قطارات تصل بين كتلة "معاليه أدوميم" الاستيطانية شرقي القدس، وبين مركز المدينة في محيط البلدة القديمة، ويمر هذا القطر الخفيف بمستوطنات جيلو



وهارحوما وكتلة جوش عتصيون الاستيطانية في الجنوب، وذلك لتشجيع المستوطنين اليهود على الإقامة في هذه المستوطنات البعيدة عن مركز القدس التجاري والاقتصادي، ويوجد حالياً في القدس الشرقية المحتلة وضواحيها ١٥ مستوطنة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤: ٣/١٠) تضم حوالي ٢٠٠ ألف مستوطن يهودي مقابل ٢٧٠ ألف فلسطيني.

**ثانياً: القدس ومصادرة الأراضي للأغراض الاستيطانية:** أثارت إسرائيل غضب الفلسطينيين بالكشف عن خطة تهدف الى مصادرة أراضي بالضفة الغربية بين القدس والبحر الميت ، وتعتبر هذه اكبر عملية مصادرة اراض منذ عام ١٩٦٧م ، وقال المتحدث باسم الإدارة المدنية الإسرائيلية أن الأراضي التي ستصادر تبلغ مساحتها الإجمالية ١٣٩ كيلو مترا مربعا وأنها تضم قطع أراضي قريبة من مستوطنة معالية ادوميم، حيث تعتبر ادوميم هي اكبر مستوطنة في الضفة الغربية وواحدة من ثلاث كتل استيطانية تريد إسرائيل الاحتفاظ بها في أي اتفاق سلام في المستقبل مع الجانب الفلسطيني(صحيفة العرب اليوم الأردنية، ٢٠٠٩: ٧/١)، كما ناقشت لجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية مخططين جديدين لمصادرة ٦٥٠ دونما في القدس الشرقية ، من اجل إنشاء مكبين للنفايات، وقال الباحث المتخصص في شؤون الاستيطان في القدس احمد صب لبين في بيان، أن المخططين يهدفان لتقرير السيطرة الإسرائيلية على مزيد من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٢: ٢/٢)، كما كشفت اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية عن مخطط يهدف الى مصادرة ١٠٢٣٥ دونما من أراضي قرية الولجة جنوبي مدينة القدس المحتلة لتخصيصها كحدائق وطنية، حيث يعتبر هذا المخطط من اكبر المخططات الإسرائيلية فيما يتعلق بموضوع الحدائق والمساحات الخضراء في القدس ، ويقع الجزء الأكبر منه جنوبي القدس الغربية داخل الخط الأخضر وتصل مساحته الى ٦٥٠٠ دونم(صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠١٢: ٣/٢٢)، على صعيد آخر قالت " مؤسسة الأقصى للوقف والتراث " في تقرير نشرته يوم ٢١ أيار ٢٠١٢م ، أن الاحتلال الإسرائيلي واداره التنفيذية في القدس المحتلة يبادر بالتعاون بينهما لزرع آلاف القبور اليهودية الوهمية حول المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة بالقدس على مساحة قدرها نحو ٣٠٠ دونما، بهدف مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وخاصة حول القدس والبلدة القديمة والسعي الى تهويدها لإقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها بحجة أنها أراضي تعود للمستوطنين اليهود(المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٢: ٥/٢٣)، من جانب آخر قامت سلطة الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة أراضي قرية " بيت اكسا" بأكملها، بحجة بناء جدار عازل يفصل بين منازل القرية التي تقع على مقربة من مدينة القدس المحتلة، وباقي الأراضي التي تمت مصادرتها، وكما هو معلوم بان هذه القرية

لا تبعد عن مدينة القدس سوى ٧ كيلو مترات، كما أنها القرية الوحيدة الباقية من بين القرى المحيطة بها ، حيث يسعى الاحتلال الى تهجير أهلها والاستيلاء عليها(صحيفة الغد الأردنية، ٢٠١٢ : ٣/١١).

وفي السبيل نفسه قامت قوات الاحتلال بمصادرة ٤٨٠ دونما من أراضي ابو ديبس في القدس المحتلة لاستكمال جدار الفصل العنصري حيث قال رئيس لجنة المحافظة للدفاع عن أراضي في المنطقة أن الهدف الأساسي من إقامة هذا الجدار ليس لأسباب أمنية كما تدعي قوات الاحتلال ، وإنما سرقة المزيد من الأراضي وإبعاد وعزل المناطق الأخرى قدر الإمكان عن مدينة القدس وبالتالي توسيع المستوطنات على حساب الأراضي الفلسطينية ، وخاصة مستوطنتي معالية ادوميم وكيدار على حساب المواطنين وأراضيهم(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، ٢٠١١ : ٣/١١).

من هنا تبين من خلال متابعة مصادرة الأراضي الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بان مجموع ما صدرته إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م بلغ ٤ ملايين دونم، وقالت دائرة العلاقات الدولية في منطقة التحرير الفلسطينية أن من الأراضي المصادرة مليون و ٢٥٠ ألف دونم أراضي دولة، ومليون ومائتي ألف دونم محميات طبيعية و ٤٥٠ ألف دونم أملاك غائبين و ٥٠٠ ألف دونم بقرارات عسكرية، و ٥٠٠ ألف أخرى بوضع اليد من قبل المستوطنين وأشارت الدائرة الى أن الاحتلال يسيطر على ما نسبته ٨٦% من أراضي القدس المحتلة لصالح البناء والتوسع الاستيطاني(عباد، ٢٠١٣ : ٣٨).

ومن خلال ما سبق نعتقد بأن لجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية ماضية في إعداد مخططات جديدة الهدف منها مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية للأغراض الإستيطانية.

## الخاتمة

إن قضية القدس لن تصل الى نهاية الطريق التي تؤدي الى السلام، لأنها قضية شائكة وخاصة إن اليهود لا يرغبون بالسلام، فهم يتكلمون عنه ولكنهم يعملون ضده، لأن فكرة إقامة الدولة اليهودية الكبرى لا تزال تعشعش في أفكار القادة اليهود، إن هذه الدراسة اثبتت صدق الفرضية التي قامت عليها والتي مفادها: "إن هناك علاقة إرتباطية بين السياسات الإسرائيلية والآثار الناجمة فكلما كانت السياسات الإسرائيلية أشد ضراوةً، كانت الآثار الناجمة عن ذلك أقوى وأشد"، ثبت ذلك من خلال أقوال وتصريحات القادة اليهود، كما أننا من خلال الإستقراء توصلنا الى صحة الفرضية.

هذا وقد أوصلتنا الدراسة الى عدة استنتاجات وتوصيات نتناولها على النحو التالي:

أولاً: الإستنتاجات: هناك عدة استنتاجات هامة توصلنا اليها الدراسة هي:

١. تعهد زعيم اليمين المتطرف الإسرائيلي ارييل شارون المنتخب رئيساً للوزراء في خطابه بعد فوزه بإبقاء القدس " عاصمة موحدة لإسرائيل".
٢. أن تخصيص ميزانيات للقدس الشرقية يشكل تغييراً في سياسة الحكومات الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٠ ولغاية الآن.
٣. إن نمط المستعمرات الاستيطانية التي قامت سلطات الاحتلال بإنشاءها في مدينة القدس تختلف من حيث البناء والشكل والمخططات عن المستوطنات التي تم بناءها في المناطق المحتلة الأخرى حيث اتبعت سياسة الدفاع الدائري المتبادل بينها.
٤. نهجت السلطات الصهيونية سياسة استيطانية تحمل طابع الأزواجية في عملية التنفيذ، اتجه الشق الأول منها الى داخل أسوار المدينة، بينما كان الشق الثاني الى خارج أسوار المدينة.
٥. عملت كل حكومات إسرائيل منذ قيامها على تهجير اليهود من الدول الى فلسطين وبذلت جهوداً كثيرة لذلك، قدمت تسهيلات لاستقدامهم حيث وصل الأمر الى تقديم المساعدات للدول مقابل ترحيل اليهود.
٦. من هنا يمكن القول بان الدافع الأمني وسياسة التهجير من الدول الى مدينة القدس ومقاومة الانتشار السكاني للعرب في القدس مما شكل ذلك الثوابت الرئيسية في سياسة الاستيطان الصهيوني.
٧. منذ إن قامت اسرئيل باحتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧م وهي تعمل جاهدة للسيطرة عليها، وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربي فيها.

٨. الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس بشتى أساليبها التنفيذية، وزراعتها بالمستوطنات وتهويد الخدمات، ومحاولات القضاء على التراث العربي الإسلامي، ما هي إلا حلقات متصلة في سلسلة من المؤامرات عبر التاريخ غايتها البعيدة كانت وما زالت جعل القدس عاصمة للدولة اليهودية المنتظرة ( إسرائيل الكبرى ) وهذه الإجراءات باطلة لأنها لا تستند الى أساس شرعي .

٩. على مستوى القدس :

أ. القدس " حجر سنمار " في البناء العقائدي لليهودية الصهيونية وإستراتيجيتها العملية.  
ب. الصراع حول المدينة في حقيقته صراع عقائدي ومن يظن أنه صراع قومي فذلك هو الوهم بعينه .

ج. إن أهمية القدس في الفكر الإسلامي نابع من معجزة لا يأتئها الباطل ولا تخضع بأي حال للشكوك إلا وهي القرآن الكريم .

د. إن القدس مدينة عربية بناها العرب البيوسيون واسموها "اورسالم" أو "أورشليم".  
ه. ستبقى القدس بيد اليهود في ظل ما يعرف بالنظام العالمي الجديد وما دام المسلمون في هذه الحالة من التشتت والتمزق.

و. أن المفاوضات بشأن القدس لن تسفر عن وضع يرضي الأطراف وخاصة الطرف العربي.

١٠. على المستوى الإقليمي والدولي :

أ. اختلال موازين القوى الإقليمية والدولية لصالح الكيان الصهيوني وسياسته التهودية.  
ب. تبني الولايات المتحدة الأمريكية المطلق لسياسة إسرائيل عمليا مع أنها شاركت في استصدار العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقدس والقضية الفلسطينية.

ج. ضبابية الموقف الأوروبي، إذ ظلت دول الاتحاد الأوروبي تابعة بشكل أو بآخر في سياستها الفلسطينية، والشرق أوسطية للولايات المتحدة الأمريكية، وسائرة في ركابها، وان تباينت مواقف بعض الدول بين الحين والآخر عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

د. لا يبدو الموقف الروسي منسجماً مع ذاته، ولا مع الحقائق التاريخية في القدس المحتلة، وما يمكن إن يتبع ذلك من تبني لوجهة النظر اليهودية، فيما يتعلق بالقدس ومقدساتها.  
ثانياً: التوصيات:

إن الإستنتاجات السابقة والمستمدة من البحث قد إستلزمت تقديم عدد من التوصيات، وهي بمثابة خطة عمل إذا أراد المسلمون الحفاظ كل أوطانهم وإستعادة حقوقهم المغتصبة في القدس وما سواه وهي كما يلي:

أولاً: على مستوى الحكومات:

يجب على الحكومات العمل على تبني سلسلة من الاجراءات ذات الطابع السياسي والاعلامي الشامل لتحقيق الاهداف الآتية:

١. ربط الشعوب العربية والإسلامية بالقضية الرئيسية للأمم، وهي قضية فلسطين، وإعادة الاعتبار لها من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية.

٢. التوعية بحقيقة الخطط والإجراءات الإسرائيلية في القدس، وتوجيه الأفراد إلى كيفية التعامل مع هذه القضية، على الأقل فيما يتعلق بدعم المقدسيين في مواجهتهم الحالية مع الاحتلال الإسرائيلي.

٣. توجيه أئمة المساجد إلى تناول القضية في خطب الجمعة ودروس المساجد.

٤. الضغط على إسرائيل في المحافل الدولية من أجل الكف عن تغيير معالم المدينة المقدسة، مع كونها تراثاً إنسانياً ملكاً للبشرية كلها، وهنا تكتسب منظمات مثل اليونسكو أهمية خاصة في مثل هذا الحراك.

٥. على الدول العربية والإسلامية التي تقيم حكوماتها علاقات مع إسرائيل الضغط على الأخيرة سياسياً، لوقف إجراءاتها في تهويد القدس، وتهديد المسجد الأقصى، ومساومتها بأوراق مهمة، مثل التهديد بوقف تطبيع العلاقات أو قطع هذه العلاقات ما لم تتراجع إسرائيل عن سياساتها تلك.

ثانياً: على مستوى الشعوب ومنظمات المجتمع المدني:

١. محاولة حشد الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، وما تقوم به في القدس، من خلال دعم أنشطة بعينها في كبريات العواصم العالمية من خلال المنظمات والجاليات العربية والمسلمة هناك، مثل التظاهر أمام السفارات الإسرائيلية، وإقامة سلسلة من الندوات والمعارض التي تتحدث عن القضية.

٢. العمل على توعية الرأي العام في البلدان العربية والمسلمة من خلال الأنشطة العامة في المساجد والمدارس وغير ذلك.

٣. إخراج الإصدارات التي تساعد على تحقيق هذه الرسالة، مثل اسطوانات الحاسب والكتيبات وغيرها، مما يساعد على تحسين مستوى إدراك الشعوب والحكومات لمخاطر ما يحدث في القدس، مع مخاطبة السلطة الفلسطينية لكي تقوم بواجباتها في هذا الشأن.

٤. دعم المقدسيين في محنتهم الحالية، عن طريق: التبرعات المادية والعينية/ الدعم المعنوي/ الرباط في المسجد الأقصى، وغير ذلك.

الملحق رقم (١): القرارات الصادرة بحق المؤسسات الفلسطينية في القدس (٢٠٠٠-٢٠١٣).

الرقم	اسم المؤسسة	تاريخ الاغلاق	العنوان
١	جامعة القدس	٢٠٠١	القدس
٢	مكتب التعاون	٢٠٠١	القدس
٣	مكتب المؤسسات الوطنية	٢٠٠١/٨/١٠	القدس
٤	بيت الشرق	٢٠٠١/٨/١٠	شارع ابو عبيدة
٥	الغرفة التجارية الصناعية العربية	٢٠٠١/٨/١٠	شارع نور الدين
٦	نادي الأسير الفلسطيني	٢٠٠١/٨/١٠	شارع ابو عبيدة
٧	مركز القدس للتخطيط - جمعية الدراسات العربية	٢٠٠١/٨/١٠	شارع المسعودي
٨	دائرة الاسرى والمعتقلين	٢٠٠١/٨/١٠	شارع المسعودي
٩	دائرة الخدمات الاجتماعية	٢٠٠١/٨/١٠	شارع المسعودي
١٠	مركز تطوير المشاريع الصغيرة	٢٠٠٢/٢/٨	وادي الجوز
١١	المجلس الاعلى للسياحة	٢٠٠٢/٢/٨	وادي الجوز
١٢	مركز ابحاث الاراضي - جمعية الدراسات العربية	٢٠٠٢/٢/٨	شارع ابو عبيدة الجراح
١٣	اتحاد الغرف التجارية العربية الصناعية الزراعية	٢٠٠٢/٦/٥	شارع الرشيد/ باب الساهرة
١٤	جمعية القدس للثقافة والتراث العربي		واد الجوز
١٥	جمعية الرعاية للمرأة العربية	٢٠٠٤/٤/٤	شارع الاصفهاني
١٦	جمعية اصدقاء الامارات	٢٠٠٤	العزيزية

١٧	جمعية الوفادة الخيرية	٢٠٠٦/١/١٥	شارع الاصفهاني
١٨	مركز الاخاء الاسلامي المسيحي	٢٠٠٦	المصرارة
١٩	لجنة زكاة العيزرية	٢٠٠٦/٥/٣١	العيزرية
٢٠	جمعية إقرأ	٢٠٠٦/٧/١١	شارع الاصفهاني
٢١	المنتدى الثقافي	٢٠٠٧/٤/١٥ وتم تجديد الاجلاق في ٢٠٠٨/٢/٥	صور باهر
٢٢	لجنة زكاة الرام	٢٠٠٨/٢/٤	الرام
٢٣	اسرانا	٢٠٠٨/٤/٢٢	القدس
٢٤	مركز زيد بن ثابت	٢٠٠٩/٢/٢	صورياهر
٢٥	منتدى ثقافي صورياهر	٢٠٠٩/٢/٢٨	صورياهر
٢٦	دار الحديث	٢٠٠٩/٢/٢٨	صورياهر
٢٧	مركز نضال	٢٠١٠/٩/٢٨	البلدة القديمة
٢٨	جمعية ابواب القدس التراثية	٢٠١١/٤/١٥	القدس/اغلقت بسبب الازمة المالية
٢٩	مؤسسة القدس للتنمية	٢٠١١/١٠/٢٥	ضاحية البريد
٣٠	جمعية شعاع النسوية	٢٠١١/١٠/٢٥	شعفاط
٣١	عمال بلا حدود	٢٠١١/١٠/٢٥	ضاحية البريد
٣٢	جمعية سلوان الخيرية	٢٠١٢/٢/٢٨	سلوان
٣٣	نادي اسلامي سلوان	٢٠١٢/٢/٢٨	سلوان

مصدر البيانات: جمعية الدراسات العربية- القدس ٢٠١٣، ص ١٠.



## المراجع والمصادر

### المراجع العربية:

- ابو جابر، ابراهيم وآخرون، (٢٠٠٠)، قضية القدس- مستقبلها.
- ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، (٢٠٠٣)، لسان العرب، مادة قدس.
- ابو عامر، عدنان، "المخططات الإستيطانية في القدس: السياسات والآثار".
- ابو زاهر نادية، "جدار الفصل - مخطط الضم والتوسع"، الجزيرة نت، ٣ تشرين اول ٢٠٠٤.
- ابو حسنة، نافذ، مشروع القدس الكبرى، (الحلقة ١٣٧)، المركز الفلسطيني للاعلام، موقع فلسطين.
- اربيل شارون، (٢٠٠٣)، سيرة حياة-القاهرة- دار نامق.
- الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس وضواحيها، (١٩٩٠)، دائرة الشؤون الفلسطينية، عمان.
- اسكافي، ابتسام، (٢٠٠٥)، القدس المحتلة، الاقتلاع، القدس: المركز الفلسطيني للدراسات.
- اسكافي، ابتسام، (٢٠٠٩)، القدس المحتلة الاقتلاع، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات والنشر.
- إشتية، محمد، (٢٠١٠)، القدس تصور سياسي- القدس: مؤسسة بكار.
- أغابكيان، فارس، (٢٠٠٧)، مشروع الدراسات القطاعية في القدس- القدس: منشورات جمعية الدراسات.
- التوفكي، خليل، (٢٠١٤)، الاستيطان في فلسطين، الشبكة العنكبوتية، للاطلاع ٢٢/٢.
- بدوي، عبدالرحمن، (٢٠٠٧)، انتخابات الكنيست السابعة عشر، صحيفة الاهرام (المصرية)، الصادرة بتاريخ ١ كانون الثاني.
- جابر، احمد، (٢٠٠٧)، الانشطة الاستعمارية الاسرائيلية في القدس، قلب الحقائق.
- جبران سالم، والسعدي غازي، (٢٠٠٦)، الانتخابات الاسرائيلية وقضايا الصراع العربي الاسرائيلي، مركز الراي للدراسات، ٢٨ اذار.
- جرادات، عزت، (٢٠٠٥)، تاريخ القدس- بيروت: دارس النفاس.
- الجعبري، ابوغوش (مازن ووفاء)، (٢٠١٣)، الإنتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحق المؤسسات الفلسطينية- القدس: جمعية الدراسات العربية.

- جفال، مصطفى وآخرون، (١٩٨٢)، "اسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية"، بيروت، معهد الإنماء العربي.
- جمال، البابا- موقع مركز التخطيط الفلسطيني، القدس بين التهويد والعزل، ٢٠٠٨.
- جويلس، نائلة، (٢٠٠٦)، أثر الجدار على القطاعات الاقتصادية- القدس: منشورات الغرفة التجارية.
- خليل، التوفكجي، الاستيطان في مدينة القدس، الاهداف والنتائج، القدس ٢٠٠٨.
- داوود، علي، (٢٠١٢)، نتنياهو والسياسة، رام الله: مركز الدراسات.
- الدمشقي، ابن كثير، (١٩٨٥)، البداية والنهاية، ج٢، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الرجوب، عوض، (٢٠٠٤)، ارتفاع عدد البؤر الاستيطانية في عهد شارون- شبكة الجزيرة، اطلاع ٢٨ ايار.
- رياض علي العيلة، وايمين عبد العزيز شاهين، (٢٠٠٨)، احمد رافت غضية، الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها، ٢٠٠٥.
- زنتاي، انور محمود، (٢٠١٠)، محاولات التهويد والتصدي لها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠ آب.
- السرخي، عناد، (٢٠١٣)، سياسات ومبادئ الخطة الإستراتيجية التنموية لمدينة القدس- القدس: وزارة شؤون القدس.
- السلطان، محمد فؤاد، (١٩٩٥)، القدس في الوجدان العربي الإنساني، جامعة القدس، القدس.
- شارون، (٢٠٠٥)، لا يمكن التنازل عن القدس، ٢٤ آذار.
- شلومو، (٢٠١١)، اختراع الشعب اليهودي، ترجمة عياش سعيد- عمان: الاهلية للنشر.
- الشناق، فاروق، (٢٠٠١)، القدس في الصراع العربي الصهيوني، عمان، الأردن.
- طنطيش، جمعة رجب، (٢٠٠٣)، دراسات في جغرافية الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتهويد القدس، دار شموع الثقافة، الزاوية.
- العابدي، محمود، (٢٠٠٨)، التراث الاسلامي في القدس إلى أين؟ بيروت: دار الصاوي.
- العميرة، محمد ناجي، (٢٠٠٤)، تصريحات شارون والمصادرة على المطلوب، صحيفة الراي الاردنية ، الصادرة بتاريخ ١٩ كانون الاول.
- عواودة، وديع، (٢٠٠٥)، الصهيونية غيرت ٩٠ بالمائة من اسماء المواقع في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.
- القرني، علي بن شويل، (٢٠٠١)، شارون وما يغيب عن الذهنية الاسرائيلية- الامريكية- صحيفة الجزيرة الصادرة بتاريخ ٢١ ايار.

- كتاب حزب كاديما، (٢٠٠٩)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (ط١)، بيروت، لبنان.
- كرباج، يوسف، (٢٠٠٥)، الرهان الديمغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (٦٣).
- كنعان، عبدالله، (٢٠٠٠)، القدس من منظور اسرائيلي، دراسة تحليلية، عمان ، الاردن.
- كنعان، عبدالله، (٢٠٠٠)، القدس من منظور اسرائيلي، مرجع سابق، ط١، عمان ، مكتبة المدينة للنشر.
- لاندرس، آن، (٢٠٠٧)، السياسة الاسرائيلية تجاه القدس- رام الله: جامعة بير زيت.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠١)، جبل الهيكل ليس مزاراً مقدساً لليهود.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠٢)، النشرة رقم ٣ ، اذار.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠٣)، شؤون استيطانية، النشرة رقم ٤، نيسان.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠٧)، اولمرت، أي تفاوض مع الفلسطينيين مرهون بقبول دولة اليهود، النشرة رقم ١٢.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠٧)، تفاصيل " خريطة اولمرت" كبديل لـ "خريطة الطريق"، النشرة رقم ٥.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠٨)، سعي اسرائيل لتغيير الميزان الديمغرافي، النشرة رقم ١٠.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠٨)، اولمرت مقرأً بأنه اخطا عندما كان يعتقد بان اسرائيل يمكنها فرض سيطرتها على جميع انحاء القدس، النشرة رقم ٧.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠٨)، اولمرت مقرأً بأنه اخطأ عندما يعتقد بان اسرائيل يمكنها فرض سيطرتها على جميع انحاء القدس، النشرة رقم ٧.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠٨)، خريطة التسوية السياسية من وجهة نظر اولمرت، النشرة رقم ٩.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، (٢٠٠٧)، رؤية الرئيس شمعون بيريز إلى القدس، النشرة رقم ١٠.
- مسعود، غبارية، فلسطين، (٢٠٠٩)، سياسات اسرائيل تجاه العرب في عهد نتنياهو.
- المسيري، عبدالوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، بيت العرب للتوثيق العصري والنظم، موقع المسيري.

- المشاقبة، تيسير، (٢٠٠٢)، الاثار الاجتماعية والنفسية للانتفاضة- عمان: مديرية الدراسات.
- المشاقبة، تيسير، (٢٠٠٩)، الخارطة الحزبية الاسرائيلية، عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، شباط.
- نجم، رائف، (١٩٨٧)، نحو خطة عملية نحو رعاية المقدسات، (ط١)، مكتبة المؤتمر الاسلامي لبيت المقدس.
- نجم، رائف، (٢٠٠٩)، الحفريات الاثرية في القدس، عمان، الاردن.
- النخال، محمد، (٢٠١٠)، ملف الاسكان في القدس- القدس: جمعية الدراسات.
- النعامي، صالح محمد، (٢٠٠٦)، اولمرت على خطوات شارون.
- نعناعة، محمد، الصهيونية في الستينات: الفاتيكان واليهود، دم، دت.
- الهزايمة، محمد، (٢٠٠٠)، القدس في الصراع العربي الصهيوني، دار سراج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الهزايمة، محمد، (٢٠٠٥)، القدس في الخطابين العربي والإسلامي، تاريخ القدس وحاضرها، عمان، الأردن.
- الهزايمة، محمد، (٢٠٠٧)، القدس في الصراع العربي الصهيوني، دار سراج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الهزايمة، محمد، (٢٠١٠)، القدس في الصراع العربي الاسرائيلي- عمان: دار الحامد.
- هلسة، محمد عقل، قضايا وحوارات، القدس في الفكر التوراتي الصهيوني.
- وزارة التربية والتعليم الاردنية، (٢٠١٢)، التصدي للمطامع الاسرائيلية وخطتها الرامية لتهويد المقدسات الاسلامية في فلسطين، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.
- يوسف، علي جراد، (١٩٨٨)، جذور الفكر الارهابي الصهيوني وممارساته العملية، عمان، الاردن.

### المصادر الثانوية:

- التلفزيون الاسرائيلي، (٢٠١٣)، المصادقة على بناء ٣١٠ وحدة استيطانية شرق القدس، ١٠ حزيران.
- تقرير المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات، الصادر بتاريخ ١٧ اذار ٢٠٠٢.
- تقرير مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٢.
- تقرير المركز الاسلامي الفلسطيني، الصادر بتاريخ ١٧ ايار ٢٠٠٢.

- تقرير مركز المعلومات الفلسطيني(وفا)، لشهر ايار ٢٠١١.
- تقرير الاستيطان الاسرائيلي، الصادر عن جمعية السلام للشرق الاوسط لشهري ايلول، تشرين اول، ٢٠١٠.
- التقرير الصادر عن بنك اسرائيل المركزي، ٣٠ كانون اول ٢٠٠١.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٨)، المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية، التقرير الاحصائي السنوي.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(٢٠١١)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي: رقم ١٢، رام الله، فلسطين.
- دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، (٢٠٠٣)، التقرير رقم (٥٥٩٢)، الصادر بتاريخ ١ تشرين الثاني.
- قناة الجزيرة الفضائية، نشرة الاخبار الساعة ٨:٣٠ يوم ٨ آب ٢٠٠١.
- مركز أبحاث الدراسات، (٢٠١١)، المخططات الإسرائيلية لهدم معالم في الحرم القدسي الشريف، العدد (٣٥).
- مركز الزيتونة للدراسات، (٢٠١٣)، دراسة: الوضع القانوني لمدينة القدس، ٢٩ ايار.
- مركز القدس للدراسات السياسية، (٢٠٠٦)، دراسات وتقارير، خطة " الانطواء /التجمع" الاسرائيلية، ١٣ حزيران.
- مؤسسة الاقصى للوقف والتراث، (٢٠١٣)، حفريات اسرائيلية جديدة جنوب الاقصى، ٢٤ حزيران.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (٢٠١٤)، المخاطر التي تهدد المسجد الاقصى المبارك، الشبكة العنكبوتية، اطلاق ١٠ اذار.
- موقع واللا الاسرائيلي، (٢٠١٤)، المصادقة على بناء ١٨٦ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية، ٢٠ آذار.
- وكالة سما الاخبارية، (٢٠١٢)، نتناهو: "جبل الهيكل قلب القدس بايدينا وسيبقى بايدينا والتخلي عن الاماكن المقدسة خطأ قاتل، ٢٢ ايار.
- وكالة فلسطين اليوم الاخبارية، (٢٠١٢)، ٢٠ ايار.
- وكالة الانباء الفلسطينية"وفا"، اسرار الحفريات الاسرائيلية تحت الارض في القدس، الصادرة بتاريخ ١١ حزيران.
- وكالة الانباء الفلسطينية،(وفا)، (٢٠١٤)، نحو استراتيجية وطنية للاستثمار في مناطق ج.

## دوريات عربية:

- باشا، محمد، (٢٠٠١)، السلام بين شارون الجزائر ورجل الدولة، مجلة قضايا وآراء، تاريخ الاطلاع ١٢ كانون ثاني.
- التوفكجي، خليل، (١٩٩٥)، " تهويد القدس " حقائق وارقام، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٢).
- التوفكجي، خليل، (١٩٩٧)، "الاستيطان في مدينة القدس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(٣١).
- التوفكجي، غيدا، (٢٠١٢)، المجلة البرلمانية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، المجلد (١٠)، العدد(٢٤)، لشهر ٣١ كانون ثاني.
- جبريل، سمير، (٢٠١٣)، اخطر انواع التهويد لمدينة القدس: التحريف والتهويد، مجلة ارض الاسراء، العدد ١٢.
- الجعبة، نظمي، (٢٠٠٢)، "تاريخ الاستيطان اليهودي في البلدة القديمة في القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية.
- جمال، جمعة، (٢٠٠٤)، مجلة عدالة الالكترونية، جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، نظرة على اثاره الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساته على مستقبل الشعب الفلسطيني، العدد(٣).
- جمعية الدراسات، (٢٠١١)، الأراضي المقدسية، دورية القدس، العدد (٣٥).
- جيفري، ارنسون، (١٩٩٥)، مستقبل المستعمرات الاسرائيلية في الضفة والقطاع، مجلة دراسات فلسطينية، العدد(٢٢).
- جيفري، ارنسون، مستقبل المستعمرات(الاسرائيلية) في الضفة والقطاع، خليل التوفكجي، تهديد القدس، مجلة دراسات فلسطينية، العدد(٢٢)، ربيع ١٩٩٥.
- دحلان، احمد سعيد، (٢٠١٢)، الصراع الديموغرافي الاسرائيلي- الفلسطيني في مدينة القدس، مجلة جامعة الازهر(غزة)، المجلد(١٥)، العدد(١).
- دحلان، احمد سعيد، (٢٠١٣)، المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في شرق القدس، مجلة الجامعة الاسلامية القدس، المجلد(٢١)، العدد (٢).
- دحلان، احمد سعيد، (٢٠١٣)، الآثار الجيوبوليتيكية لجدار الفصل العنصري، مجلة الجامعة الاسلامية القدس، المجلد(٢١)، العدد (٢).

- رئيس تحرير مجلة فلسطين، (٢٠٠٠)، شؤون فلسطينية، مجلة فلسطين المسلمة، العدد (٥)، ايار (٢-١).
- شمعون، بال، (٢٠٠٢)، طلب ضمانات القروض الإسرائيلية، مجلة المجتمع الكويتية، العدد (١٥٢٨).
- صارم، سمير، (٢٠٠٢)، مجلة الرائد العربي، العدد (٧٤).
- صارم سمير، (٢٠٠٢)، مجلة الرائد العربي، العدد (٧٤).
- علوج، إبراهيم، (٢٠٠٤)، الانتفاضة المباركة، مجلة البراق، مجلد (٣)، العدد (٥).
- علي، خالد، (٢٠٠٢)، خمسون عاماً إلى الوراء والقادم أسوأ، مجلة المجتمع الكويتية، العدد (١٥٣٥).
- غضية، احمد رأفت، (٢٠٠٥)، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها، مجلة دراسات باحث.
- المدهون، زكريا، (٢٠٠٤)، الجدار العنصري، مجلة المجتمع الكويتية، المجلد (٦٦)، العدد (١٦١٠).
- مجلة ارض الإسرائ، (٢٠١٣)، أخطر أنواع التهويد لمدينة القدس، العدد (١٥).
- مجلة ارض الإسرائ، (٢٠١٣)، وزارة الداخلية الإسرائيلية تهدد بطرد تجمع سكاني بدوي يعيش في نطاق مدينة القدس منذ عشرات السنين، العدد (١١).
- مجلة الأهرام العربي، (٢٠١٢)، تهجير المقدسيين، العدد (٨١٢)، ١٣ تشرين أول.
- مجلة الأهرام العربي، (٢٠١٢)، العدد (٨١٢)، تهويد المدينة المقدسة لتحقيق نبوءات توراتية مزعومة، شهرية ارض الإسرائ، العدد (٢).
- مجلة الدراسات الفلسطينية، (١٩٩٦)، "ملف الانتخابات الاسرائيلية"، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٧).
- مجلة الدراسات الفلسطينية، (٢٠٠٨)، تقرير الاستيطان لشهري آذار ونيسان لعام ٢٠٠٨، العدد (٧٦).
- مجلة الدراسات الفلسطينية، (٢٠٠٨)، تقرير الاستيطان الصادر عن حركة السلام الآن والمنشور في ٢٨ آذار ٢٠٠٨.
- المركز الفلسطيني للإعلام، (٢٠١٣)، دراسات مقدسية: تجريف وتهديم وتهجير وتزييف وتهويد للتاريخ، مجلة ارض الإسرائ، العدد (١).
- منصور، هالة، (١٩٩٧)، الرؤيا الاسرائيلية للقدس"، مجلة صامد، العدد (١٠٧).

- موقع فلسطين، (٢٠١٣)، خرائط وأدوات جاهزة لبناء المعبد، مجلة ارض الإسرائاء ، العدد (٧)، ١٦ حزيران.
- نوفل، احمد سعيد، (٢٠٠٠)، الانتخابات الاسرائيلية، تحليل للنتائج والتيارات السياسية في الكنيسة الخامس عشر، مجلة دراسات - العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، عمان، المجلد(٢٧)، العدد (٢).

### الندوات:

- الحاج يحيى، يوسف، (٢٠١١)، الاوضاع الاجتماعية في القدس، بحث مقدم للهيئة الاسلامية العليا، للندوة المتعلقة بحالة القدس عام ٢٠١٠- القدس: مركز الدراسات.
- حمزة، ذيب، (٢٠٠٩)، تعزيز البنية الاجتماعية في القدس: البعد الثقافي، الندوة العالمية لشؤون القدس، عمان، الأردن.
- الزرو، نواف، (٢٠٠٩)، القدس و " الهيكل " في الأدبيات السياسية والإيديولوجية الصهيونية، الندوة العالمية لشؤون القدس، عمان ، الأردن.
- عباد، عبدالرحمن، (٢٠١٤)، الواقع الإقتصادي والإجتماعي لمدينة القدس- بحث مقدم لندوة القدس المحلية(القدس: الواقع والمستقبل) المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس.
- نجم، رائف، (٢٠٠٩)، خطورة الحفريات على المسجد الأقصى المبارك، الندوة العالمية لشؤون القدس، عمان، الأردن.
- الهزايمة، محمد، (٢٠١٤)، القدس إلى أين؟ ، ورقة مقدمة لمعهد بيت الحكمة، القدس الحاضر والمستقبل.

### المؤتمرات:

- رائف، نجم، (٢٠٠١)، الاعمار الهاشمي للمسجد الاقصى، عمان: المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس.
- عبد العزيز، ضرغام، (٢٠١٠)، واقع التعليم في القدس: ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر القدس حاضر ومستقبل القدس: جامعة القدس.



## الكتب المترجمة:

- ناحوم، برنياع، شمعون ستيفر، (٢٠٠٨)، اولمرت: يجب الانسحاب قريباً من كل المناطق الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، التقرير رقم (٤٣٧٢)، ٢٩ ايلول.
- يوسي، ايلي، (٢٠١٢)، اولمرت: كنت على مسافة لمسة من اتفاق سلام، دار الجليل للنشر والتوزيع والدراسات والابحاث الفلسطينية، التقرير رقم (٤٩١٣)، ١٦ حزيران.
- مارجيليت، مائير، (٢٠١١)، اسرائيل والقدس الشرقية، ترجمة مازن الجعبري- القدس: منشورات مركز القدس.

## الصحف:

- صحيفة الاتحاد الإماراتية، (٢٠٠٨)، الاتفاق على آلية وجدول زمني لمسألة القدس، الصادرة بتاريخ ١ ايلول.
- صحيفة الايام الفلسطينية، (٢٠١٢)، المصادقة على بناء ٣٥٠٠ وحدة استيطانية خلال النصف الاول من عام ٢٠١٢، الصادرة بتاريخ ١٩ اذار.
- صحيفة ايديعوت احرونوت الاسرائيلية، (٢٠٠٨)، اولمرت: يجب الانسحاب قريباً من كل المناطق الفلسطينية، الصادرة بتاريخ ٢٩ ايلول.
- صحيفة ايديعوت احرونوت الاسرائيلية، (٢٠٠٩)، وتيرة البناء الاستيطاني لم يسبق لها مثيل في الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، الصادرة بتاريخ ١٤ حزيران.
- صحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية، (٢٠٠٨)، اولمرت: رئيس السلطة الفلسطينية ابدى موافقته على تقسيم القدس إلى عاصمتين، الصادرة بتاريخ ٢٨ شباط.
- صحيفة الحياة السعودية، (٢٠٠٦)، مصادرة الاراضي لاغراض الاستيطان، العدد (١٥٩٣٨)، الصادرة بتاريخ ٢٣ تشرين ثاني.
- صحيفة الحياة، (٢٠١٢)، اسرائيل تتوسع بالاستيطان وتطرح عطاء لبناء ١١٢١ وحدة بالقدس الشرقية، الصادرة بتاريخ ٢٠ تموز.
- صحيفة الحياة، (٢٠١٢)، شؤون استيطانية، العدد (٦٥١٣)، الصادرة بتاريخ ٢٧ تشرين اول.
- صحيفة الدستور الأردنية، (٢٠٠٦)، رؤية موفاز لحدود إسرائيل الدائمة، الصادرة بتاريخ ٢٠ شباط.
- صحيفة الدستور الأردنية، (٢٠٠٦)، رؤية اولمرت السياسية، الصادرة بتاريخ ٢٨ آذار.

- صحيفة الدستور الاردنية، (٢٠٠٧)، القدس في رؤية اولمرت المشتركة، الصادرة بتاريخ ١٦ تشرين الاول.
- صحيفة الدستور الأردنية، (٢٠٠٨)، الخطوط العريضة لحزب كاديما كما أعلنها أيهود اولمرت، العدد (١٦٧٨٣)، الصادرة بتاريخ ١٠ كانون الأول.
- صحيفة الدستور الاردنية، (٢٠٠٩)، مصادرة الاراضي، الصادرة بتاريخ ٢٧ نيسان.
- صحيفة الدستور الاردنية، (٢٠١٢)، مخطط لمصادرة ١٠٢٣٥ دونماً من اراضي اللجنة جنوبي القدس، الصادرة بتاريخ ٢٢ آذار.
- صحيفة الدستور الاردنية، (٢٠١٤)، نتياهو: اسرائيل مستعدة لعمل التسويات اللازمة من اجل السلام، العدد (١٦٧٧٩)، الصادرة بتاريخ ٣٠ آذار.
- صحيفة الرأي الأردنية، (٢٠٠١)، شروط شارون لتحقيق السلام، الصادرة بتاريخ ١ شباط.
- صحيفة الرأي الأردنية، (٢٠٠٩)، اولمرت: لا سلام بدون تقاسم القدس الصادرة بتاريخ ٨ آذار.
- صحيفة الراي الاردنية، (٢٠١٢)، الاحتلال يقر محاصرة القدس المحتلة وتوسيع ٤٠ مستوطنة، الصادرة بتاريخ ١٤ ايلول.
- صحيفة الراي الاردنية، (٢٠١٢)، اسرائيل تتوسع في الاستيطان وتطرح عطاء لبناء ١١٢١ وحدة بالقدس الشرقية، الصادرة بتاريخ ٢٠ تموز.
- صحيفة الرياض السعودية، (٢٠٠٤)، سياسة هدم المنازل ومصادرة الاراضي، العدد (١٣١٣٨)، الصادرة بتاريخ ١٠ حزيران.
- صحيفة الرياض السعودية، (٢٠١٢)، تضاعف حجم ضريبة " الارنونا" في عهد اولمرت، العدد (١٥٨٩٨)، الصادرة بتاريخ ٣ كانون الثاني.
- صحيفة العرب اليوم الاردنية، (٢٠٠٩)، اسرائيل ترتكب اكبر عملية مصادرة اراض منذ ١٩٦٧، الصادرة بتاريخ ١ تموز.
- صحيفة الغد الاردنية، (٢٠٠٩)، تقرير اسرائيلي: ارتفاع نسبة الاستيطان العام الماضي ٦% مقارنة بعام ٢٠٠٧، الصادرة بتاريخ ٢٩ كانون ثاني.
- صحيفة الغد الاردنية، (٢٠١٢)، اسرائيل تقدم تسهيلات ضريبية لممولى الاستيطان، الصادرة بتاريخ ١٤ شباط.
- صحيفة الغد الاردنية، (٢٠١٢)، الاحتلال يصادر اراضي قرية " بيت اكسا" بأكملها، الصادرة بتاريخ ١١ آذار.

- صحيفة الغد الاردنية، (٢٠١٢)، نتياهو : لا انسحاب إلى حدود ٦٧ ولا عودة للاجئين ،  
الصادرة بتاريخ ١٧ نيسان.
- صحسفة القدس المقدسية،(٢٠٠٦)، مصادرة الاراضي المقدسية لاغراض الاستيطان،  
الصادرة بتاريخ ١٣ حزيران.
- صحيفة القدس المقدسية، (٢٠٠٧)، مخطط جديد لبناء ٤٤ وحدة استيطانية جديدة، الصادرة  
بتاريخ ١٦ نيسان.
- صحيفة القدس المقدسية، (٢٠٠٩)، معركة تهويد القدس على اشدها، الصادرة بتاريخ ١٠  
نيسان.
- صحيفة القدس المقدسية، (٢٠١٢)، ارتفاع وتيرة الهدم واجراءات تهويد المدينة، الصادرة  
بتاريخ ٢٠ شباط.
- صحيفة القدس المقدسية،(٢٠١٢)، نتياهو يرفض الانسحابات احادية الجانب ، الصادرة  
بتاريخ ٣١ ايار.
- صحيفة القدس المقدسية،(٢٠١٣)، اسرائيل تهدد بهدم مئات الشقق السكنية الفلسطينية في  
القدس، الصادرة بتاريخ ٤٠ تشرين اول.
- صحيفة اللواء،(٢٠٠٩)، صفقة سرية بين نتياهو و ليبرمان حول القدس، الصادرة بتاريخ  
٥ ايار.
- صحيفة معاريف الإسرائيلية، (٢٠١٢)، اولمرت: سيتعين علينا التوصل إلى تسوية،  
الصادرة بتاريخ ٢٠ ايار.
- صحيفة معاريف الاسرائيلية، (٢٠١٣)، نتياهو : سواصل البناء في القدس، الصادرة  
بتاريخ ١١ حزيران.
- صحيفة هارتس الاسرائيلية، (٢٠٠٧)، شروط اولمرت بعد لقاء انابوليس الاعتراف فلسطينيا  
بأن " اسرائيل دولة يهودية" ، الصادرة بتاريخ ١٠ تشرين الاول.
- صحيفة هارتس الاسرائيلية، (٢٠٠٧)، رصد ١٨ مليون يورو لعام (٢٠٠٨) لاغراض  
الاستيطان، الصادرة بتاريخ ١٢ نيسان.
- صحيفة هارتس الاسرائيلية،(٢٠٠٨)، مخطط جديد لبناء ٢٢٠٠ وحدة سكنية استيطانية،  
الصادرة بتاريخ ١٩ اذار.
- صحيفة هتسوفيه العبرية، (٢٠٠١)، التفاصيل الكاملة لخطة شارون، الصادرة بتاريخ ٢  
شباط.

- صحيفة احرونوت الاسرائيلية:

٢٠٠٨/٩/٣٠	٢٠٠٢/١٠/٣٠	٢٠٠١/٥/٢٠	٢٠٠٥/٧/٦
٢٠٠٢/٣/٣	٢٠١٠/٥/١٠	٢٠٠٧/١٠/٢٢	٢٠٠٦/٨/٣
	١٩٩٧/٧/١٠	١٩٩٥/٩/٢٤	٢٠١٢/٢/٩

- صحيفة هارتس الاسرائيلية:

٢٠٠٢/٢/٧	٢٠٠١/١/٤	٢٠٠٧/٧/١٥	٢٠٠١/٢/١٢
٢٠١٢/١/٥	٢٠١٣/٣/٧	٢٠٠٩/٧/٢٨	٢٠٠٩/٥/٢٨
			٢٠١٣/٣/٧

- صحيفة الدستور الاردنية:

٢٠٠٦/٣/٨	٢٠١٠/٣/١٠	٢٠٠٦/٣/٣٠	٢٠٠١/٩/١-٧/٢٩
	٢٠١٢/٨/٧	٢٠٠١/٩/١-٧/٢٩	٢٠١٢/٤/٢٣

- صحيفة الراي الاردنية:

٢٠٠٨/١٢/١	٢٠١٠/٩/١٣	٢٠٠٥/٩/٢٢	٢٠٠٤/٩/٩
		٢٠٠٩/٥/١١	٢٠١٢/٣/٢٥

- صحيفة القدس المقدسية:

٢٠١٤/٢/٢٢	٢٠٠٧/٧/١٥	٢٠٠٢/٦/٢	٢٠٠١/١/١٥
٢٠١٢/٩/١٠	٢٠٠٩/٣/٧	٢٠٠٩/٣/١٢	٢٠٠٥/٥/١٥
			١٩٨٣/٤/١٢

- صحيفة يوميات الانتفاضة:

٢٠٠٤/١٠/٤	٢٠٠٤/٧/٢٧	٢٠٠٣/٨/٢٤-٢٢	٢٠٠١/٤/٢٣
	٢٠٠٥/٤/٤	٢٠١١/٩/١٠	٢٠٠٥/٥/١٦

- صحيفة معاريف الاسرائيلية:

٢٠٠٨/٧/١	٢٠١٣/٥/٨	٢٠١١/٤/٢٠	٢٠٠٨/٧/١٨
----------	----------	-----------	-----------

- اسرائيل اليوم :

٢٠١٢/١٠/٢	٢٠٠٨/١٠/٢١	٢٠٠٣/٨/٣١	٢٠٠٥/٨/١٥
			٢٠٠٩/١٠/٢٥

- المركز الفلسطيني للاعلام:

٢٠١٤/٥/٢٨	٢٠٠٧/٢/٢	٢٠١٣/٣/٣٠	٢٠١٢/٧/٢٠	٢٠١٢/٧/١٨
٢٠١٢/٥/٢٣	٢٠١٢/٢/٦	٢٠٠٨/٢/٢٣	٢٠٠٥/٣/٢٥	٢٠١٢/١١/١٩

- ٢٠٠٩/٦/١٥      ٢٠٠٧/٧/٢٣
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية:  
٢٠١٢/٨/١      ٢٠١٤/٣/١٠      ٢٠١٢/٢/٢      ٢٠١٢/٦/٦
- اللجنة الملكية لشؤون القدس:  
النشرة ٢٠٠٢/٥: ١٢      النشرة ٢٠١٢/٨: ١٧      النشرة ٢٠١٣/٤: ١٩
- صحيفة الاتحاد الاماراتية:  
٢٠١١/١٠/٣      ٢٠١٤/١/٢٢
- صحيفة الايام القاهرية :  
٢٠٠٦/٣/١٣
- صحيفة العرب اليوم:  
٢٠٠٩/٤/١٧
- مركز القدس للدراسات:  
٢٠١١/٢/٢٩
- تقرير مؤسسة انقاذ الطفل الفلسطينية:  
عن الربع الاول لعام ٢٠٠٩، ص ٣.
- معهد اورشاليم الاسرائيلي للابحاث:  
٢٠٠٨، ص ١٣
- تقرير مؤسسة الاقصى للوقف والتراث:  
٢٠٠٩
- وكالة انباء سرايا:  
٢٠١٢/١٢/١٦
- وكالة الصحافة الفلسطينية:  
٢٠١٤/٣/٢٧
- صحيفة ليبراسون الفرنسية:  
٢٠٠٢/١/١٥
- صحيفة جيروزاليم الاسرائيلي:  
٢٠٠٥/٥/١٧
- راديو اسرائيل:

٢٠٠٢/٩/١٩

- وكالة الانباء الفلسطينية:

٢٠١١/٣/١١      ٢٠١٢/٥/٢٠      ٢٠١١/١٠/٢٧

- موقع الجزيرة نت:

٢٠١٣/١١/٤      ٢٠٠٩/٥/١١

- صحيفة الشرق الأوسط:

٢٠٠١/٩/٢٨

- صحيفة الحياة اللندنية:

١٩٩٧/١١/٤

### المراجع الاجنبية:

- Aronson, Giviri, : "settlement monitor", Journal of Palastine Studies, Vol XXV, NO. ١, Autumn ١٩٩٥.
- Journal Le Monde, Paris, ٨/١١/١٩٩٧.